

السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة (الدول المغاربية أمونجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ:

? عشور سليم

إعداد الطالبة:

? لويزة عدوي

لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة المسيلة	الأستاذ: فلاك نور الدين
مناقشا	جامعة المسيلة	الأستاذ: طيايية ساعد
مشرفا	جامعة المسيلة	الأستاذ: عشور سليم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَبَّ وَالذُّرْءَ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَةَ فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
اللَّهُ أَكْبَرُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ

العزيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون } صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب المحظرات إلا
بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك.....(الله جل جلاله.
إلى من بلغ الرسالة وأوى الأمانة ونصح الأمة..... إلى نبي الرحمة ونور العالمين)..... سيرنا محمدا
صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلفه الله بالهيبه والوقار... إلى من علمني العطاء وون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار...

أرجو من الله أن يسر في عمرك لتري شمرا قد حان قطفها بعد انتظار... وستبقى كلماتك أهتري بها
اليوم وفي الغد وإلى الأبد.....(والدي العزيز)

إلى سلاطتي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان والتفاني..... إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان وعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أسي العزيزة

إلى كل إخوتي و عائلتي.
إلى كل الأصدقاء

العزيرة



شكر و تقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه الذي ألهمني
الطموح و الصبر و سدد خطاي، بأن مه علي ياتمام هذه المذكرة، فما
كان لشيء أن يجري في ملكه إلا يآذنه جل شأنه، والصلاة والسلام علي
مه لا نبي بعده سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلی آله و
صحابه أجمعيه.

و بعد،

في المقام الأول أتوجه بخالص شكري و تقديرى إلى الأستاذ **عشور
سالم** على تفضله بإشراف على هذه المذكرة، فكان لذلك أكبر الأثر في
إثرائها بأفكاره النيرة و نصائحه القيمة، كما أحيى فيه روح المعاملة
الجيدة و جزاه الله عني كل خير، كما أتقدم بجزيل الشكر و الاحترام إلى
كل باقى أساتذة الكرام بجامعة محمد بوضياف المسيلة
وأخيرا لا يسعني إلا أن أتوجه بعظيم الشكر و العرفان إلى كل مه قدم
يد المساعدة مه قريب أو بعيد



مَدِينَة

كان لنهاية وتحول النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، أثره الكبير على طبيعة النسق الدولي وشبكية العلاقات الدولية، وذلك نتيجة لما صاحبه من متغيرات شملت جميع مناطق العالم، من بينها منطقة البحر المتوسط، هذه الأخيرة التي تعد من بين المناطق الأكثر أهمية في العالم، لموقعها الاستراتيجي، واعتماد الكثير من الدول خاصة الكبرى على هذه المنطقة الحيوية في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها، خاصة بعد التهديدات الأمنية و المدخلات الإرهابية التي أصبحت من الظواهر العادية في النظام الدولي المعولم، والذي يجعل من بروز ظاهرة سواء كانت ايجابية أو سلبية عامة الأثر على جميع أنحاء العالم، وصاحب هذا التغير على المستوى الإجرائي تغيير على المستوى الأكاديمي والنظري خاصة في الدراسات الأمنية التي أعطت أبعاداً أخرى للأمن متجاوزة بذلك المفهوم التقليدي وبالتالي لم تسلم منطقة المتوسط من هذه المتغيرات التي تشكل تهديداً على أمن واستقرار المتوسط، وما يزيد من خطورة هذه التهديدات طبيعة المنطقة التي تشهد الكثير من الاختلاف والتناقض سواء على المستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني بين الضفتين الشمالية والجنوبية.

وقد برزت إشكالية الأمن في الحوض المتوسطي كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة وما انجر من تفجير للنزاعات الداخلية وتداعيات حرب الخليج الثانية والثالثة و بروز ظاهرة الإرهاب الدولي بعد 11 سبتمبر 2001، وبلوغ التنافس الأوربي الأمريكي أوجه في منطقة المتوسط إلى موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض الدول العربية وبالأخص في المنطقة المغاربية نهاية 2010، وما شهدته من تفجير الوضع في ليبيا بتدخل حلف الأطلسي وسقوط نظام القذافي وهذا ما نتج عنه من فتح مخازن الأسلحة وتهريبها من طرف الجماعات الإرهابية كل هذه المعطيات في بيئة دولية غير مستقرة/متغيرة، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

ويعتبر الاتحاد الأوربي بصفته فاعلاً رئيساً في السياسة الدولية، وبحكم علاقاتها التاريخية بالمنطقة المتوسطية والمغاربية، أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تتعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمني الذي يعتبر المتوسط والمتوسط الغربي من أهم العوامل التي تتحكم في مصالحه وآليات تحقيق استقراره باعتبارها منطقة جيو إستراتيجية تمس مباشرة بالتصور الأمني الأوربي بكل أبعاده.

فيؤكد التحليل الاستراتيجي لموقع المنطقة المغاربية ذا أهمية باعتباره حزام متوسطي وواجهة افريقية، مما جعل هذا الكيان الاستراتيجي وفق الدراسات الأمنية يتعامل مع مصادر التهديد والتحديات الأمنية التي تهم وتخص جميع السياسات القطرية لهذا الكيان من جهة ومن جهة أخرى في علاقة دول المنطقة بالاتحاد الأوربي.

ن أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أهمية الدراسات الأمنية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، كذلك الأمن كقيمة ثابتة في الحياة الإنسانية والدولية، باعتبار أي تطور لمنطقة ورقيا لا يكون إلا في بيئة أمنية مستقرة بعيدة عن التهديدات ومن اجل الوصول إلى حل أي معضلة أمنية وجب تحديد أسبابها للوصول إلى الحل المناسبة لها، وهذا ما تهدف إليه الدراسة التي تفتقر إليها الجامعة الجزائرية، كذلك التعريف بما يجري في المنطقة وشرحه للقارئ ما يجعله يتعرف على الطبيعة الأمنية للبحر المتوسط والربط بين الإطار النظري والإجرائي يشكل أهمية بالنسبة للباحثين خاصة في الدراسات الدولية، وهذا ما سعت إليه هذه الدراسة في ربط التحولات الجديدة في مفهوم الأمن بما يجري في المنطقة المتوسطية والمغاربية بالاعتماد على المقاربات النظرية في التحليل والتفسير وبالتالي إعطاء بعد للأمن الأوربي.

ن مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية

ترجع مبررات اختيار الموضوع السياسة الأمنية الأوربية في منطقة لمتوسط المنطقة المغاربية نمودجا إلى أهميته الأكاديمية كونه من مستجدات الساحة الدولية، كذلك تكمن أهمية الموضوع في المنهجية المتبعة والطرح المقدم والذي يتجاوز الطرح التقليدي الوضعي للوصول به إلى الإطار التكويني الما- بعد وضعي.

- وبنا على سياسة الأمن الأوربي في إطار العلاقات الأورومتوسطية الأورومغاربية وهذا البناء التحليلي العام ينطلق من أن التصور الأمني الأوربي مكون للواقع الاجتماعي وليس مفسر له.

اعتبار منطقة المتوسط من بين ابرز المناطق التي يدور حولها الصراع بين إرادة الشعوب والأنظمة، حيث يسعى التصور الأمني الأوروبي إلى ضمان أمنه في إطار نظريته القائمة على أن الضفة جنوب المتوسط تعد المصدر الأول في تهديد أمنها. كما أن البحث في موضوع المقاربات الأمنية الأوروبية في المتوسط وانعكاساته على المنطقة المغربية، يحتاج إلى قراءة مغايرة للتاريخ وفهم معمق للجغرافيا مع دراسة انعكاسات المعطيات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية واستيعاب الواقع الدولي والبحث في حقيقة وطبيعة النظام الإقليمي المغربي في إدراك لمفهوم التصور الأمني من خلال طبيعة التهديدات ونقاط التماس الأمني.

ب- المبررات الذاتية:

الميولات الشخصية لدراسة مواضيع الأمن والأمن الدولي وبخاصة في منطقة البحر المتوسط كون ننتمي إقليميا لهذه المنطقة، ومعظم التفاعلات الدولية تحدث في هذه المنطقة.

وبحكم هذا الانتماء كان من اللازم تتبع السيرورة الأمنية في هذا الفضاء والتعامل مع تفاعلاته بنمط إدراك أكاديمي بعيدا عن رؤى صانعي القرار في الدول المغربية.

ن إشكالية الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول السعي إلى فهم وإدراك حقيقة المقاربة الأمنية والإستراتيجية الأوروبية من خلال صيغ الحوارات الأمنية في حوض البحر المتوسط وانعكاساتها على المنطقة المغربية، فإن صياغة إشكالية البحث ستكون في الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثيرات السياسة الأمنية الأوروبية في المتوسط على المنطقة المغربية في إطار تحول مضامين الأمن ما بعد الحرب الباردة؟.

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى جملة من التساؤلات الفرعية التي تتوافق مع محاور الدراسة وهي:

- ما هي مختلف الاتجاهات والنظريات المفسرة للأمن؟
- ما طبيعة البيئة/التهديدات الأمنية في المتوسط؟ وما هي الاستراتيجيات المتبعة لاحتوائها؟

- ما مسار العلاقات الأوروبية والمتوسطية الأورومغاربية؟ وهل تنحصر في جوانب أمنية صرفة أم تتعداها إلى جوانب أخرى؟
- ما هي أبرز المدركات/السياسات الأمنية الأوربية في البحر المتوسط؟ وما موقع المنطقة المغاربية منها؟
- ما موقع الدول المغاربية والمتوسطية من المسيرة الأطلسية في المنطقة؟
- ما هي الإمكانيات/التصورات المتاحة للدول المغاربية للتعامل مع المبادرات الأمنية مستقبلا؟

٢٠ فرضيات الدراسة:

- إن محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات، التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية الرئيسية ستكون صياغتها كالآتي:
- 1- من نتائج تعدد الحيز التطيري في العلاقات الدولية عرف مفهوم الأمن تطورا في التعاريف.
 - 2- بما أن الهموم والشواغل الأمنية الأوربية تركز في الجنوب وبخاصة في الجنوب الغربي للمتوسط كنتاج لنتامي خطاب التهديدات الجديدة التي تستهدف الأمن الأوربي، فإن المقاربة الأوربية للأمن المتوسط تهدف إلى احتواء التهديدات الجديدة وحصرها في إطار المبادرات/التصورات الأمنية المتوسطية.
 - 3- بما أن الإتحاد الأوربي لم يتوصل إلى سياسة خارجية موحدة وعدم اكتمال بنائه الأمني وتبعيته للمظلة الأطلسية فإن الإتحاد الأوربي وبتصوراته وبمقارباته الأمنية المركزة اللينة أو الصلبة، أثبتت عدم قدرتها على حل النزاعات التي تستدعي استعمال مصادر القوة الصلبة، ووقف عاجزا عن القيام بدور فعال في إدارة النزاعات مما ينعكس على دوره كفاعل عالمي وعلى مكانته في مناطق نفوذه.
 - 4- بما أن مركب الأمن المغاربي مرتبط عضويا بمركب الأمن الأوربي فإن تفعيل تصور/إدراك امني مغاربي لا يتأتى إلا بوجود هيكل اتحاد موازي للاتحاد الأوربي.

حدود الدراسة:

يتناول موضوع البحث الإستراتيجية الأمنية الأوربية في الجهة المتوسطية والتي تمثل المتغير المستقل الأساسي أما المتغير التابع فهي الدول المغاربية، إلى جانب الطرف

العبر أطلسي المنافس على المنطقة وخاصة المنطقة العربية وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني للدراسة على الشكل التالي:

أ- الإطار الجغرافي:

تم التركيز في جزء كبير من الدراسة أساسا على الجهة (الفرعية للمتوسط الغربي) بحكم أن دوله مرتبطة بروابط تاريخية، ثقافية، جغرافية، وثيقة بالإتحاد الأوروبي والسياسة المتوسطية لهذا الأخير هي نتاج لسياسات دول القوس اللاتيني (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) كما أن غرب المتوسط كمركب أمني فرعي غير متجانس يتميز بخصوصية أن الجزء الشمالي له ينتمي إلى الإتحاد الأوروبي والجنوب غربي للدول المغاربية، لذلك لم يتم إهمال الجهة الفرعية لمتوسط الشرقي والتي يلعب فيها الإتحاد الأوروبي دورا ضعيفا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. إذن هناك إستراتيجيتين أمنيتين: أوروبية وأمريكية وطرف متلقي وهي الدول المغاربية.

ب- الإطار الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي الوقوف عند مراحل سابقة على سبيل تتبع (العلاقات الأورو-متوسطية) منذ بداية التسعينات، في إطار السياسة المتوسطية الجديدة (المتجددة) للإتحاد الأوروبي وصولا إلى آخر مبادرة وهي الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 وبذلك فالإطار الزمني المحوري للدراسة يشمل الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بالتزامن مع الأحداث الحاصلة في العالم العربي منذ 2010 أو ما يعرف بالربيع العربي وبخاص مع سقوط الأنظمة في المنطقة المغاربية وتداعيات الانفلات الأمني في كل من ليبيا وتونس وما صاحبه من انعكاسات أمنية خطيرة في الساحل ما استدعى تدخل القوات الفرنسية في مالي تحت المضلة الأممية.

ن أدبيات الدراسة:

يعتبر هذا الموضوع من الدراسات الحديثة وان كان بالإمكان القول أنها توجد في إطار دراسات أوسع وهي العلاقات الأورومتوسطية أو العلاقات الأوروبية العربية بصفة كلية وتركز في جانبها على الموضوع الاقتصادي.

كما تتناول في هذه العلاقات التعامل الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ككتلة وبين دول المغرب العربي كل دولة منفردة عن الأخرى.

أما فيما يخص الجانب الأمني فالتصور الأمني الأوروبي في المتوسط وانعكاساته على المنطقة المغاربية فوجد كتابات الأستاذ: "مصطفى بخوش" من خلال كتابه الموسوم "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة الأهداف والرهانات" والذي من خلاله قدم دراسة للشراكة الأوروبية المتوسطية والسياسات الأوروبية في المنطقة بعد الحرب الباردة.

دراسة الأستاذ عبد النور بن عنتر في كتابه: "البعد المتوسطي في الأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي" والتي كانت مركزة حول الجزائر إذ تطرق إلى مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة معتمداً بذلك على كتابات باري بوزان *Barry BUZAN*، كما أنه أضاف أبعاداً أخرى للأمن كالبعد البيئي والبعد السكاني كونه أحد مكونات مفهوم الأمن. أما الملتقيات الدولية فوجد الملتقى الدولي بجامعة قسنطينة "حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق" والذي ركز على الاهتمامات الأمنية في البحر المتوسط مع إضفاء الدور المنوط الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذا الفضاء.

٢١ الإطار المنهجي:

فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجية مركبة تراوحت بين:

- 1- المنهج التاريخي: الذي تم توظيفه في تتبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة للسياسة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية من خلال مبادرات وحوارات تعاون، وكيف أثرت على البناء الأمني في المنطقة المغاربية.
- 2- المنهج المقارن: تتطلب الدراسة إبراز الاختلافات و الاتفاقات والتداخل بين المقاربة الأوروبية المركزة بدرجة أقل المقاربة الأطلسية على المنطقة المغاربية.
- 3- المنهج الوصفي التحليلي: وهذا من خلال تتبع السيرورة الأمنية في البحر المتوسط في فهم واقع إدراك الأمن الأوروبي تجاه المنطقة المغاربية، والوقوف عند مدى تجسيد هاته الحوارات /التصورات.

٢٢ تقسيم الدراسة:

من أجل الإلمام بكافة جوانب الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول سأتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والسياق النظري للأمن في إطار العلاقات الدولية

مركزين في المبحث الأول على تطور مفهوم الأمن بشكل عام أما المبحث الثاني فسننظر فيه إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن، سواء تلك النظريات التقليدية المجسة في كل من الواقعية والليبرالية ، أو النظريات التكوينية المجسة في كل من النظرية البنائية والنظرية النقدية.

أما الفصل الثاني والمعنون المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط مركزين في المبحث الأول على جيو سياسية أمن المتوسط في إطار الهندسة الأمنية الأوروبية المركزة في ظل البيئة الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة والتي اتسمت بعدد التهديدات الأمنية إرهاب جريمة منظمة ...، معرجا على تطور المسيرة الأمنية الأوروبية في المتوسط بعد الحرب الباردة من خلال شرح مسار برشلونة في شقه الأمني وكذا الحوارات التي أعقبت برشلونة مع التتويه ببعض الحوارات الأمنية الأوروبية التي كانت من قبل مسار برشلونة مركزين في المبحث الثالث على المقاربة الأمنية الأطلسية من خلال المفهوم الاستراتيجي للحلف وصولا إلى الشراكة مع الحلف.

أما الفصل الثالث والمعنون دراسة تحليلية للمنطقة المغاربية وانعكاس التصورات الأمنية الأوروبية في المتوسط من خلال التعريف بالمنطقة المغاربية وأهميتها الإستراتيجية تم التطرق إلى مدركات التهديدات الأمنية المختلفة للمنطقة المغاربية على ضوء التصورات الأمنية الأوروبية وطبيعة التهديدات الأمنية المغاربية وكذلك أهم المقاربات الأمنية والدفاعية للتصور الأمني المغاربي مع إعطاء الحيز لانعكاس الشراكة الأوروبية على جميع مستوياته، لنصل إلى إعطاء نظرة استشرافية للمشهد الأمني المغاربي في ظل التطورات الدولية الراهنة.

الفصل الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرت الدراسات الأمنية بتحليلات كبيرة وواسعة عقب تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها من تناول القضايا ذات اهتمامات تقليدية مثل الصراع العسكري والسباق نحو التسلح إلى دراسة طبيعة الأمن مكوناته، وأطره وسلوكه وقد أصبحت السمة الأساسية لدول في العلاقات لدولية أو في علاقاتها مع بعضها، هي توفير قدر كبير من الأمن المتبادل، وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريف معناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة لأم مفهوم الأمن عرف تحولا جذريا من حيث توسعه وتجاوزه الجانب العسكري والتقليدي واعتمد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة أثرت في مفهومه وأبعاده ومستوياته.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الأمن وإلى أهم النظريات المفسرة له، وذلك وفقا للعناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن وآلياته

المطلب الثالث: خصائص الأمن وأبعاده

المبحث الثاني: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية

المطلب الأول: مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العملي لأنه نسبي أو متغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأيمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية الذي يتميز بالغموض منذ ظهور العلاقات الدولية في الحقل العلمي المستقل عقب الحرب العالمية الأولى، وقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول ولم يعد الأمن يقتصر على الأمن التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعاد أشمل من ذلك تتطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهداف التي تضمن لهم مصالحه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أ/ الأمن لغة:

إن الأمن لغة، من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمان والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق¹ والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية Security والفرنسية Sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها:

زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

ب/ الأمن اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

1 - ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003، ص 164.

- تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: "حماية الدولة- الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"¹.

وبالرجوع إلى تعريف الأمن في القواميس نجد تقاطعا يشير إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي والجسدي، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوب فيها لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل². حيث يعرفه كيسنجر بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع يسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"³، أما روبرت ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق: "أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ...، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لمنح الفرصة للتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"⁴.

وما يجمع عليه أغلب الدارسين أن الأمن يعني "التحرر من الخوف والقلق"⁵.

المطلب الثاني: مستويات الأمن وآلياته

أولا/ مستويات الأمن:

01- الأمن الإقليمي:

إن الأمن الإقليمي أو الأقاليمي أصبح من أهم القضايا السياسية الدولية والأمن الدولي على حد سواء، سوى من خلال التأثير والتأثر والدور والقوة والبناء المؤسسي ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية الفرعية والأساسية، والأمن الإقليمي يتضمن إطار من الديناميكيات المختلفة مثل الدور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، ومن

1 - وهيبة تباري، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي - دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب - مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص علوم سياسية، جامعة تيزي وزو ، 2010، ص 19.

2- رقية العاقل، إشكالية الهجرة في غرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 94.

3- مدحت أيوب، "الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر- أيلول 2001"، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 17.

4- نفس المرجع، ص 18.

5- أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية، ط1، بيروت، دار الشروق، 1991، ص 50.

أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي تشير إلى أعمال بوزان ويفر، حيث قدم نموذجا لديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة مفهوم الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة الأمن الإقليمي. ويتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم وطبيعية النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم.

ومن هنا لفهم النظام الإقليمي وماهيته يتوجب تحديد ما إذ كان هناك مركب أمني إقليمي بنيويا وهيكليا فرعي أو أساسي أحادي.¹

وظهر هذا المستوى خلال الحرب البرادة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت الوحدات السياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفييتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها: - المدرسة الإقليمية التي نشأت بمواجهة فكرة عالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضمن جميع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.

- مدرسة التكامل ودورها في دفع العجلة الإقليمية، حيث كان منظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

ويقصد بالأمن في الإطار الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ في ما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.²

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، ط1، دس ن، ص 15.

2 - تباي، المرجع السابق، ص 42.

02- أمن الوطني (دولي)

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والدولي إن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية... إلخ.

وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عم القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح أمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها.

وقد عرف **ولتر ليبمان** wolter lippmane يعرف الأمن الوطني بقوله أنه عندما تكون الدولة آمنة، عندها لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح وأن أمن الدولة يكون مساوية للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح المتغلب عليه، وركز في تعريفه على استخدام القوة العسكرية، أي حماية المصالح المشروعة كإطار للقوة¹.

وتبقى المشكلة الأساسية لكل مشاكل الأمن الوطني في الدولة المسلمة خصوصا ودول العالم عموما تتمثل في المفهوم الذي تنطلق منه جهود الرامية لتعزيره، فالمفهوم لا يراعي جوانب رئيسية تتصل بالموضوع وفق تصور صحيح وتفكير موضوعي، لذا فإن تصحيح ذلك المفهوم خطوة ضرورية لبلورت رؤية واقعية يمكن من خلالها ترجمة ما يبرز في الدولة من اهتمامات رسمية وغير رسمية تخص الأمن الوطني².

03- الأمن الإنساني.

إن جذور مفهوم الأمن الإنساني نتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاقه وتبرز جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1945 الذي كان تركيزه منصبا على إرساء

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 17.

2 - بن محمد الشقحاء فهد، الأمن الوطني: تصور شامل - المفهوم الأهمية مقومات، جامعة نايف، ط1، دون ذكر البلد، 2004، ص35.

بعض القواعد الكفيلة بحقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق أمن إنساني، أعقب ذلك بعض المبادرات المحدود ل طرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم¹، وقد قدم تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) تعريف للأمن الإنساني في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة، بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية ومن خلاله الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين " التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة" وقد عدد التقرير سبعة مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، والأمن السياسي.

وقد تم الأخذ بهذه التعاريف من طرف العديد من المفكرين وكذا لجنة الحكم الشامل سنة 1995 والذي استند عليه كذلك ممثل اليابان (تاكسو يوكيو) (T. TAKASY) حين أكد أن فهم اليابان للأمن الإنساني المطابق لمفهوم الأمم المتحدة، وازدادت المسألة الأمنية توسعا، إذ أصبحت اليوم أمنا اجتماعيا، وأمن التناقلات الإنسانية، والأمن في العمل وفقى الغذاء والصحة، البيئة، " فالأمر إذ لم يعد في تصور العالم، وإنما في ضبطه"².

04- المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات اللا استقرار في المجتمع الدولي هي انتشار الحالات النزاع و اللا استقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي

1 - ميلاد مفتاح، المرجع السابق، ص 19.

2 - فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص 45.

بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن كل مستوى يؤثر في مستوى آخر.¹

ثانيا/ آليات الأمن:

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة.

01- الآليات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، وذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين:

الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية: تخطيط، دفاع، هجوم...الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى أسلحة ومعدات كما يهدف كذلك إلى عقلنة rationalisation، هذا الاستعمال من خلال دراسة هذه الجزئيات يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين تبنت عقيدة حرب العصابات انطلاقا من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها للأسلحة النووية 1964. و وفقا لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب تلبيةها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلا أو

1 - ميلاد مفتاح ، المرجع السابق، ص 20.

محتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لظاهرة الإرهاب من أجل تبرير سلوكات معينة.

أما القسم الثاني: فهو ذو طبيعة مادية تقنية إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية أسلحة خفيفة، مقاتلات، أو إستراتيجية مثل صواريخ بعيدة المدى وقنابل نووية... الخ. بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستكية للقوات المسلحة.¹ و يتم التزود عموماً بهذه المواد والمعدات من التصنيع الذاتي مثل صناعة عسكرية كالمركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من مختلف المصادر الخارجية.

02- الآليات الاقتصادية.

تلعب الآليات الاقتصادية دوراً تمويلي، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقّه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، فالاتحاد السوفيتي قد انهار بشكل شبه كامل بعد أن تم إقحامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سباق جديد للتسلح بعد إطلاق برنامج حرب النجوم 1983، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية. وتتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها:²

- **عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية:** أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.

- **التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة:** فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبطة بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.

1 - طارق رداق، الاتحاد الأوروبي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، (2002)، ص ص 27-28.

2 - نفس المرجع، ص ص 29-30.

- التفاعل الخارجي - الإيجابي: أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية فحتى تكون الآليات الاقتصادية فعالة لا بد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية.

03- الآليات السوسيوسياسية:

أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع. إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء في مجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار.

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها البعض، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.¹

ولكن نقول أن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن الدول والأفراد وذلك لظهور تهديدات غير محدودة وواسعة النطاق مما جعل الدول تلجأ إلى البحث عن وسائل أخرى لتحقيق أمنها في كافة أبعاده ومستوياته.

المطلب الثالث: خصائص الأمن وأبعاده

أولا/ خصائص الأمن.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملزمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر. والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

01- النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن

1 - طارق رداق، المرجع السابق، ص 30.

دولة ليس هو أمن الدول الأخرى¹ أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالٍ جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

02- **الانعكاسية:** وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمنى للدفاع عن قيم معينة أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و بزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).²

03- **الديناميكية:** يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف.³

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة. و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة .

ثانيا/ أبعاد الأمن:

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل

1 - خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية(غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 1995، ص 27.

2 - خير الدين العايب، المرجع السابق، ص 28.

3 - نفس المرجع، ص 29.

الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة¹، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

01- **البعد العسكري**: هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.²

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

02- **البعد السياسي**: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

1 - طارق رداق، المرجع السابق، ص ص 14-15.

2 - نفس المرجع، ص 16.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالاً كبيراً لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية.¹

03- **البعد الثقافي:** اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظراً لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفرادها، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقاً لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية. فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التناقض والتي تأخذ أشكالاً متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني

1 - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص 24.

في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات.¹

04- **البعد الاقتصادي:** يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه، فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:²

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.

1 - محمد الملي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1996، ص 117.

2 - رداق طارق، المرجع السابق، ص 19.

- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني ويتقاطع مع تحليل "جون برتون John BURTON"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

05- البعد النفسي: هو الذي يتعلق بتصوير الأمن باعتباره تحرراً من الخوف وانتفاء التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان KAUFMANN" التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضاً كتابات "لينكولن LINCOLN" الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحالة العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد ولن يستطيع حينها إنجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاعاً كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلو MASLO" عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.¹

06- البعد البيئي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة... الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئية بمفهوم الأمن البشري وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة) حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك)، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد.²

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية... الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي... الخ. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. وبالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل ويحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

1 - خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 - عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002، ص 70-73.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية

لقد شهد حفل العلاقات الدولية منذ بروز مفهوم الدولة القومية، التي كانت الدولة هي المرجعية الأساسية وحدة التحليل وان الخوف المتبادل بين الدول ما هو إلا تعبير عن ثقافة اللا أمن التي عاشتها وتعيشها الدول.

إن السمة الأساسية للدول في علاقاتها هي توفير قدر كبير من الأمن المتبادل و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هذا الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق وتصور آخر واسع ومع ذلك فقد ساهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب الباردة، عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا، من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري التقليدي، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثرت في مفهومه وأبعاده ومستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقا من مبدأ "الحتمية" في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبنى، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها.

ويندرج ضمن إطار النظرية العقلانية كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية. ومقاربة كليهما لمفهوم الأمن.

أولا/ الأمن من المنظور الواقعي

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود

بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين.

فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية.¹ وقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " وستفاليا فاليا West Valley عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن" على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول، إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق "الأمن القومي والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل هوبز *Hobbes* وميكافلي *Machiavelli* وروسو *Rousseau* رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي "صراعي" يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم *Peace Perpetual*، وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكدته كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال إدوارد هالديث *E.H. Carr* وهانس مورغانثو *Hans Morgenthau*.²

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المختصين - ولوقت ليس ببعيد - في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصراً، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقاً من القوة.³

1- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985، ص 59.

2- جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص، ص 414- 415.

3- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 15.

وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها فاعلا مركزيا إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمر وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة، غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية **حماية/دفاع** جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم¹.

في حين يلاحظ **الواقعيون الجدد**: نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيين الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز **غلازر Ch. Glaser**.

ثانيا/الأمن من المنظور الليبرالي

رغم الصخب الذي أحدثته وتحديثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتناسك للنظرية الليبرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه **سي فنت والت S. Walt** بالعائلة الليبرالية. وقامت على افتراضات أساسية أهمها:
قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في:²

1 - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. المرجع السابق، ص 19.

2- عمار حجار، **السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002، ص 12.

٧ الفاعلون غير الدولة Non State Actors كوحدات مهمة في السياسة العالمية فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية.

٧ الدولة ليست فاعلا وحدويًا Unitary Actor بالنسبة للتعددیین Pluralists بل تتكون، من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة "الدولة".

وقد عمل المقرب الليبرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية منطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة "اللامن" Insecurity هي نتاج للفوضى، ومن هنا فإن أساس التصور الليبرالي للامن موسع قبل -النظرية البنائية - ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام من المتغير العسكري¹.

أما الليبرالية المؤسساتية Institutional Liberalism : فيؤكد أنصارها على أن المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية "مأسسة الأمن" تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون وبالتالي تخفيض المخاطر والغش وتقوم بتنشئة الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن²، وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد

1- عمار باله، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2012/2011، ص 18.

2- نفس المرجع، ص 19.

والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها. كما استطاع مقترب الليبرالية المؤسساتية "أمديا" إقناع العديد من صنّاع القرار الأمريكيين بحجته ومع نهاية الحرب الباردة تم تفعيل هذا النظام في حرب الخليج الثانية، حيث تشكلت قوة دولية لإخراج العراق من الكويت بقيادة الولايات المتحدة رغم أن القرار نص على أن تكون القيادة للأمم المتحدة¹.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية.

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري لليبرالية والواقعية على وجه التحديد في الإلمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف "التكويزية التأملية"، نظرا لمحاولتها الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية وعليه، فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف إبستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاور الثلاثة للتتظير في العلاقات الدولية" التكوينية في مواجهة التفسيرية".

أولا/ الأمن من المنظور البنائي.

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: "اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعي".

كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التتظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة وعلى رأسها الواقعية والليبرالية بالفاشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية وإهمالها للجوانب المعيارية. بتفصيل أكثر يعزو

1- لخميسي شيببي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات، قسم البحوث والدراسات العربية، (غير منشورة) القاهرة، 2009، ص35.

البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية. غالباً ما ينظر إلى البنائية على أنها "جسر رابط" *Bridge Gap* بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية - التكوينية على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحدُّ لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية.¹

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي : أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"، وهو ما يمثل رفضاً بنائياً لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي. وبالنسبة لـ "واندت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به" أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار جون روجيه John Rogie كراتوشوويل فرىدرىش Kratochwill Fredirich وإيمانويل ادلر Emanuel Adler وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين *Corpus* النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:²

✓ أسس النظام الدولي مبنية اجتماعياً، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى *structure* وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا آمنت الدول بها وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبؤياً" بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

✓ الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دوراً هاماً في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

✓ يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن *Amelioration* بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترح البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى كما يعتقد أغلب الواقعيين، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفيتي عندما لعبت أفكار غورباتشوف دوراً هاماً في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار

1- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1. دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص322.

2- بالة عمار، المرجع السابق، ص28.

القوة السوفيتية كبديل عسكري. لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من واندت وأنوف باعتبارهما أعمدة المقرب البنائي، فإن إي مانويل إي دلر يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما بيتر كاتزنشتاين Peter Katzein فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقرب الذي حاول إعطاه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية و الاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

ثانيا/ الأمن من منظور النقدية الاجتماعية.

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طوره "مدرسة فرانكفورت" Frankfurt School بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية" وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات انطولوجية ابستيمولوجية ومنهجية تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الانطولوجي، الابستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي، نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما: **الفكر المثالي والفكر الماركسي**، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن ناءها النظري المفهوماتي جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية متشعبة بالفكر الماركسي حيث يتقاسم النقادون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:¹

- 1- يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.
 - 2- يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.
- والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الايدولوجيا التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل.

1- عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، مرجع سبق ذكره.

3- يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة و"الانعتاق الإنساني" Human Emancipation وهو مفهوم غير دولاتي وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

أولاً: يوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير. وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن.

ثانياً: تركز النظرية النقدية على "دور الخطاب" Speech في شرعنة سلوكيات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولاً من تغيير الخطابات.

ثالثاً: يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف لأن "مقاربة نسائية Feminist Approach للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية، على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعاً: إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول وتحتم تحمل قدر كبير من "المسؤولية الشاملة" Global Responsibility، كما تدعو والأفراد إلى عولمة استجابات الأمن عن طريق الفعل "المؤسساتي" المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي.¹

إذن تحاول النظرية النقدية الاجتماعية إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيداً عن الافتراضات الاقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك بالإضافة إلى ما سبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال **كين بوث Ken Booth** الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولاتي، و **جيم جورج Jim Georg** الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة و **جيمس دردرين James Der Derien** الذي يعتبر الصور Images أكثر تأثيراً من الواقع في التأثير على الأمن وأخيراً **ماري كالدور Mary Kaldor** الذي يدعو إلى "ممانعة مجتمعية

1- عمار بالة، المرجع السابق، ص34.

عبر قومية " *Contestation communautariste transnational* للسياسات المسؤولة عن
الفصل بين الحروب والدول التي تسببها.¹

1 - جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، المرجع السابق،
ص 315.

الفصل الثاني

طوبى لمن ملأ قلوباً ببراءة

لقد بدأت تتجلى الإستراتيجية الأوروبية بصفة واضحة بعد الحرب الباردة يعني بعد إتحادها وظهور كيان أوروبي جديد، وأيا كان الأمر فإن تطور الاتحاد الأوروبي نفسه وازدياد عدد أعضائه دفع إلى ضرورة إعادة التفكير حول منظومة علاقاته بالدول المتوسطية المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة.

إن التغيرات الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة، أدت إلى تحرك الإقليم من الارتياح المتبادل وخطاب التهديدات، إلى الحوار والأمن التعاوني. وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تسريع دينامية التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي *NATO* والإتحاد الأوروبي من جهة، وبينها وبين الدول المغاربية من جهة أخرى. ترجمت إلى العديد من المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية، العسكرية والأمنية، وحتى الثقافية. ولم تكن هذه المشاريع بعيدة عن الإطار الإقليمي للمتوسط من حيث الأهداف والمؤثرات الخارجية وإعلان مجملها عن سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والأمن بين دول الإقليم، وإذا كان الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق عام 1974 بعد الصدمة النفطية الأولى، قد أملت بصفة خاصة مصالح المجموعة الأوروبية، وكان هدفه ضمان الاستقرار السياسي والأمني بصفة عامة، وعلى الرغم من أن هذا الحوار بقي يراوح المحطات التي حددت لمساره وعدم إمكانية تجاوزها، فقد شكل خطوة شجعت بعض الأطراف على طرح تصورات بغية إرساء "ميثاق للمتوسط" طرحته إسبانيا، وتلتها العديد من المقترحات الأخرى، أظهرت حقيقة أن منطقة المتوسط أصبحت ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في الهوية الأمنية للإتحاد الأوروبي وآليات عمله على مستوى بناء ترتيبه الأمني. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في إطار هذا الفصل وفقا للمباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: جيوسياسية أمن المتوسط في إطار الهندسة الأمنية الأوروبية

المطلب الأول: واقع البيئة الأمنية للمتوسط بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: تصور التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية.

المبحث الثاني: تطور السياسة الأمنية الأوروبية في المتوسط بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: مسار برشلونة والمرجعية الأمنية الأوروبية.

المطلب الثاني: تصورات الأمن في إطار حوارات المؤسسات الأوروبية.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الأطلسية في المتوسط بعد الحرب الباردة:

المطلب الأول: تطور العقيدة الأمنية الأطلسية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: ترقية الحوار الأطلسي إلى الشراكة.

المبحث الأول: جيوسياسية أمن المتوسط في إطار الهندسة الأمنية الأوروبية

منذ نهاية نظام الثنائية القطبية بانتهاء المعسكر الشيوعي، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي والعالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تغير مفهوم الأمن بانتقاله من المستوى التقليدي إلى مستوى أعم وأشمل ومن مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها بأسلحتها وجيوشها، بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وهذا ما أدى بها إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشياً مع هذه المعطيات الجديدة، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات. وهكذا فإن الدوافع الأمنية الأوروبية تجاه منطقة المتوسط كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية، والثقافية، حيث مثلت حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط وما نتج عنها من تداعيات خطيرة منعطفا رئيسياً للاهتمامات الأوروبية في المنطقة، لضمان تأمين إمدادات البترول، كما تولدت قناعة لدى الطرف الأوروبي بأن الأخطار التي تهدد استقراره أصبح مصدرها من جنوب المتوسط، ويظهر ذلك جلياً من خلال زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة والإرهاب، وما تطرحه من إمكانيات انتقال التطرف والعنف من الجنوب إلى أعماق القارة الأوروبية، لذا أصبح الاعتماد القوي بسبب القرب الجغرافي والقيود الجيوبوليتيكية يفرضان موقفاً مشتركاً للتعامل مع مصادر التهديد وعدم الاستقرار.

المطلب الأول: واقع البيئة الأمنية للمتوسط بعد الحرب الباردة

بحكم الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسومة فكان الارتباط إما بالكتلة الغربية أو بالكتلة الشرقية والتغييرات التي صاحبته من انهيار للمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، وبروز ما يسمى بأطروحة "العدو الجديد"، نتائج حرب الخليج الثانية ومسار السلام في الشرق الأوسط، وغيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة المشهد الأمني المتوسطي، المغرب مثلاً كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي مع تواجد عسكري أمريكي بها يتمثل في الأسطول السادس، أما الجزائر فقد كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي دون تواجد عسكري بها إذ بعد زوال الخطر الشيوعي

الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب حيث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي، والنزاعات العرقية والطائفية التي تشكل في مجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى. هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعى الجديد وتصادم حضارته¹.

وبرزت في هذا الإطار أطروحتان: الأولى؛ أطروحة نهاية التاريخ End of History لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama والتي تؤكد أن الديمقراطية هي شكل التنظيم الاجتماعى الذى لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية والثانية هي أطروحة صدام الحضارات Clash of Civilization لصاحبها "صاموئيل هنتغتون S. Huntigton والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذى ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات².

وينتمى تشخيص هنتغتون إلى المعسكر التشاؤمى الذى يركز على الهوة بين مناطق "السلام والحرب"، وعلى الصدمات الناشئة بين القوى الكبرى فى عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى، مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية.

وهكذا فقد برز توجه جديد لإحلال تهديد الإسلام محل تهديد الشيوعية، وذلك بتوظيف مسألة الهوية/الحضارة والتأكيد على أن الخطر المستقبلى سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام³.

وهناك الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب، أو باختصار بحر مر¹، وذلك نتيجة لاعتبارات منها: الانفجار

1- جريدة حمزاوي، التصور الأمنى الأوروبى: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية فى المتوسط. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية فى مجال التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2011/2010، (غير منشورة)، ص70.

2- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة فى الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص17.

3- نفس المرجع، ص30/31.

الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع العربي-الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه²... وباعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق. هذا ما أدى إلى صياغة نهج امني جديد نابع من إرادة المؤسسات الأمنية الأوروبية.

وفي إطار هذا التوجه والقراءة الجديدة للأمن، أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط على أساس مفهوم مهمات بترسبروغ Petersberg هما "أوروفور و أورومارفور"³، ولم يتم الإعلان رسمياً عن تشكيل هذه القوات إلا في 9 نوفمبر 1996، وقد أعتبر تشكيل القوتين إشارة إلى أن المقاربات الأمنية الأوروبية لا تستثني المقاربة الهجومية⁴. وبذلك فقد وظفت أطروحة "التهديد القادم من الجنوب" لتبرير تطوير نظم صاروخية والحصول على الأموال اللازمة، لأن هذه التهديدات هي مفتعلة أكثر منها حقيقية⁵. كما أن عدم تخصيص مهام عامة وعدم تحديد المكان أو الهدف الإستراتيجي من استخدام القوتين يضيف كثيراً من الغموض على أهدافهما أو مهامهما الحقيقية، ويشكك كثيراً نحو استخداماتهما في المستقبل⁶.

المطلب الثاني: تصور التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية :

1- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي: وتظهر المنطقة الأورو-متوسطية من المناطق الأكثر استهدافاً من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثرورات⁷.

1- بشارة خضر، في: مشال كابرون، أوروبا في مواجهة الجنوب. ترجمة: أديب نعمة، دار الفارابي، بيروت، 1992، صص 93 - 94.

2- مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 3.

3- جويده حمزاوي، نفس المرجع السابق، ص 71.

4- عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط. العدد 31، سبتمبر 1997، ص 36.

5- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 126.

6- غيدو لينزي، "أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية-الأوروبية"، من أعمال الملتقى الدولي الخامس: العلاقات العربية- الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بروكسل 1997.

7- عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، أبريل 2008، ص 286.

يمثل الإرهاب الدولي تهديدا يرتبط بوجود الإنسان على وجه الأرض، ويعتبر أحد التهديدات الإستراتيجية التي تواجه الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، حيث تؤثر مباشرة على المصالح الأوروبية فيها، فالإرهاب الدولي يوقع ضحايا كثيرة لكن الإرهاب الداخلي هو أشد تطرفا وأوسع انتشارا حيث تبرز قدرته في التأثير على المصالح الأوروبية والعربية الموجودة في المنطقة العربية إضافة لسرعة انتشار آثاره على الوضع الداخلي لدول الإتحاد الأوروبي ومن الأمثلة على ذلك ما جرى بالجزائر ومصر وتركيا...، وعلى الرغم من هذا نجد دول الإتحاد الأوروبي رفضت تلبية مطالب بلدان جنوب وشرق المتوسط الخاصة بإدارة الإرهاب¹.

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب مشكلة تهدد أمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الحقيقة لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق عام حول تعريف الإرهاب، رغم وجود تعاريف تختلف من توجه إلى آخر، لكنهم بصفة عامة يميزون الفعل الإرهابي الذي يتسم بأعمال العنف ضد الدولة من أي فعل آخر يتضمن خلل في الوظائف العامة للمجتمع، والتي تندرج تحت ألوان عديدة من أشكال العنف، وفي محاولة لتشخيص هذه الظاهرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا نلاحظ أنها تتميز كونها أفعال إجرامية بحتة تخضع لدوافع سياسية مع تجاوز النشاط خارج الدولة التي خرج منها².

وقد تم تصنيف ظاهرة "الإرهاب" من بين التحديات الأمنية الخطيرة بعد الحرب الباردة إذ أن التغييرات التي لحقت بأوروبا والعالم بعد تفكك حلف وارسو فرضت تبني مفاهيم وإستراتيجيات جديدة لتحقيق الأمن والتعامل الفعال لحل المشكلات التي تواجهه من خلال الانفتاح على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن والتقليل من التركيز على الأبعاد العسكرية، وبالتالي يتم الانتقال من سياسة الدفاع والردع إلى السياسة الأمنية التي تهدف إلى تفكيك شبكات الإرهاب ومنع استخدام الأراضي الخاصة لدول الإتحاد الأوروبي بلدان المنطقة العربية لأعمال إرهابية³، فالنشاطات الإرهابية تشكل تهديدا مباشرا لأمن وسلامة الدولة ومواطنيها فيجب بالتالي على الدولة الحفاظ على أمنها

1- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة . ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2005، ص 290.

2- إريك موريس، الإرهاب الدولي. تر: أحمد حمدي محمود، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1991، ص 23.

3- مساعيد ض، " الإتحاد الأوروبي بين التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "، الجيش ، العدد .474، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 45.

باعتباره أهم الثوابت والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الدول¹، لكن بعد الحرب الباردة أخذت الظاهرة في الانتشار بمميزات جديدة كاستخدام التقنية العالية في الهجمات الإرهابية كالمنتجات النووية والكيميائية، كما قد تصبح الشبكة الدولية للكمبيوتر مسرحاً للعمليات الإرهابية، وذلك لكثرة استخدام المنظمات " الإرهابية " الخاصة بارتكاب الجرائم².

وأمام هذه المخاطر التي تتعرض لها منطقة المتوسط سعت الدول الأوروبية والعربية لاحتواء الظاهرة حيث نجد بيان عن مؤتمر قمة الدول الإسلامية الصادر في 11 ديسمبر 1997 الذي تدين فيه الدول الإرهاب بشدة بجميع أشكاله، كما أنها تميزه عن حركات التحرر والاحتلال، إذ نجد الاتفاقية العربية في القاهرة سنة 1998 لمكافحة الإرهاب، أما الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب فكانت سنة 1997، غير أن هذه الاتفاقيات لا تتوفر على تعريف شامل ومتفق عليه للإرهاب ما يزيد من تسلط وتعسف الدول الكبرى في حماية أمنها القومي³.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب⁴ من أهمية التعاون الدولي لمكافحة " ظاهرة الإرهاب " التي تشكل احد أهم مخاطر القرن الواحد والعشرين، حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية ورغم تفوقها العسكري إلا أنها مازالت بحاجة لمساعدة دول الإتحاد الأوروبي من أجل الحصول على تأييد دولي لمواجهة الإرهاب وقد لعبت الدبلوماسية الأوروبية دوراً هاماً في التمييز بين الإرهاب والمقاومة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما رفضت المبدأ الأمريكي - الإسرائيلي الذي يعتبر أعمال المقاومة والانتفاضة أعمالاً إرهابية وبهذا ساهمت المبادرة الأوروبية في تعزيز وتوطيد علاقاتها

1- رائد سليمان احمد الفقير، "جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب"، الحوار المتمدن. العدد 1685، 2006/09/06 عن:

<http://www.Alhiwar Motamadin.com/sid=25879/1&uiyo.htm18/04/2016>.

2- مساعد ض، المرجع السابق، ص 45.

3- رانيا أحمد المليحي، "الإرهاب الدولي توجهات جديدة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، في الموقع:

<http://www.ahram.org.eg/acpss.com/detail.usp?news @file=80453.18/04/2016>.

4- عبد الرفيق كشوط، المرجع السابق، ص 286.

العربية، والتي تتطلب تعاوننا وثيقاً ومنظماً خصوصاً وأن ظاهرة الإرهاب يمكن أن تكون لها روابط مع الجريمة المنظمة وعبر الوطنية خاصة في ظل الرؤى المستقبلية التالية:¹

أ- احتمال استعانة المنظمات الإرهابية بعصابات الجريمة المنظمة في أوروبا والحصول على أسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدامها في عمليات إرهابية .

ب- لجوء الجماعات الإرهابية للمنظمات الإجرامية في عملية تبييض الأموال .

ج- التعاون بين جماعات الإجرام المنظم والإرهاب في مجالات الاستخبارات والاستخبارات المضادة للتخطيط لعمليات إرهابية وتنفيذها على نطاق واسع.

د- إمكانية استعانة المنظمات الإرهابية بعصابات الإجرام المنظم أو أحد أعضائها لإعداد لعمليات إرهابية أو إيواء عناصرها والحصول على الوثائق المزيفة والأسلحة. يتضح مما سبق أن الإرهاب والجريمة المنظمة لهما بعد عالمي نظراً للتطور الكبير الحاصل في تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة الذي أفسح المجال لتدفق الأفكار والسلع والخدمات إلا أنه أصبح كذلك سلاحاً في أيدي الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، فخطورة هذه الجرائم تتطلب تكثيف التعاون الدولي للسيطرة على الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة² .

كما ساهمت بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، فقد صوّت الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خاتمة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة³ .

2- **أسلحة الدمار الشامل:** بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها (WMD) الدمار الشامل الزمانية والمكانية، تعتبر خطراً يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي. ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من

1- على الحاج، المرجع السابق، ص 93-94.

2- على الحاج، المرجع السابق، ص 95.

3- جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة 29-30 أبريل 2008، ص 156 .

تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي. والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة لهذه الأسلحة وتهديده لأمن واستقرار المنطقة¹.

3- **فشل وانهيار الدولة**: يعتبر إشكالية فشل الدولة سمة حيث أن هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي للدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي².

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية.

- العجز عن مراقبة الإقليم.

- طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

وهكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطة على حد سواء، حيث تؤدي الإدارة السيئة - الفساد، استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة أو عدم وجود محاسبة والنزاع المدني، إلى تآكل الدول من الداخل وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة، مثل: الأمراض المستعصية، الجرائم المنظمة والنزاعات الإقليمية وما تخلفه من حروب انفصالية وإثنية، هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين واللاجئين إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا. وهو ما يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

4- الجريمة والجريمة المنظمة العابرة للقارات:

شغلت مشكلة "الجريمة المنظمة" *Organized Crise*. المجتمع الدولي منذ فترة طويلة إذ نجد " اتفاقية الأمم المتحدة" لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 15 نوفمبر 2000 التي دخلت حيز النفاذ في 29 ديسمبر 2003 من أهم الاتفاقيات الدولية التي جاءت لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد

1- محمود عبد السلام، " الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين"، السلسلة الدولية، العدد 101، جويلية 2005، ص 233/ 232.

2- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص 77.

من الفاعلية، حيث كان في المادة الثانية من الاتفاقية تعريف بعض المصطلحات المستخدمة للدلالة على الجريمة المنظمة، وأهم ما تضمنته ما يلي:¹

أولاً: جماعة إجرامية منظمة : هي جماعة ذات تشكيل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة والأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، وهي بهذا التعريف تعد صورة من صور الجريمة المنظمة والتشكيل العصابي المكون من ثلاثة أشخاص فأكثر.

ثانياً: جريمة خطيرة: هي سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد.

ثالثاً: الجماعة ذات الهيكل التنظيمي: جماعة غير مشكلة عشوائياً لفرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسمياً أو استمرار عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي.

وقد ألحقت الاتفاقية ببروتكولان إضافيين أكثر تحديداً لشكل الجريمة المنظمة كان منها:

- عن مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وجاء في 25 مادة يهدف إلى منع ومكافحة التهريب للمهاجرين وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف مع حماية حقوق المهاجرين المهريين.

- أما الثاني عن منع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص مع إعطاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال وتعزيز التعاون بين الدول واحترام حقوقهم الإنسانية وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لذلك، ويمكن اخذ جرائم المخدرات كنموذج للجريمة المنظمة باعتبار أن جريمة المخدرات جريمة دولية، فتبعاً لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فإن أوروبا مازالت تحتل مركز الصدارة في مجال تصنيع المواد النفسية الاصطناعية بطرق غير شرعية وتصدر كميات كبيرة منها.

إن تداعيات وسلبات وآثار الجريمة المنظمة بكافة صورها على المجتمع الدولي تجعل الدول مطالبة باتخاذ إجراءات أكثر فعالية في إطار التعاون الدولي وتوحيد الجهود في سبيل الحد من الظاهرة التي أصبحت تشكل تهديداً للعالم بأسره وقد تم تصنيفها ضمن

1- عصام إبراهيم الترساوي، "الأبعاد الأمنية لانتشار الجريمة المنظمة في العالم"، السياسة الدولية. العدد. 158، مركز الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2004، ص 235.

المخاطر الجديدة التي تهدد السلام والاستقرار في حوض المتوسط، كما أنها من ضمن المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي¹. نظرا لمرونتها فهي تكتسب بعدا دوليا الشيء الذي جعل التعاون الدولي لمكافحة أمرا لامناص منه بتوفير آليات تنفيذية قادرة على مساعدة الدول على تفكيك الجماعات الإجرامية والإرهابية ومعاينة العاملين فيها، وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، فبعد نجاحه في إقامة دعائم بنائه الاقتصادي والسياسي أصبح يطمح إلى بناء قضاء أوروبي موحد وهناك اليوم مؤسستين بالغتي الأهمية تشكلان الخطوة الأولى في هذا الصدد، نذكر الشبكة القضائية الأوروبية مشكلة من قضاة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مهمتهم توفير المعلومات العامة - التشريع القابل للتطبيق - أو توفير الدعم الفني الصرف بالإضافة إلى جهاز العدالة الأوروبية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية، فإشياء مثل هذه الأجهزة في إفريقيا والعالم الإسلامي قد يكون أمرا مفيدا في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب².

أصبح للجريمة المنظمة تنظيم وأساليب عمل وأهداف محددة ونجد بيئة عالمية مواتية نظرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر، فهذه الظاهرة متجددة بأنماط جديدة تتناسب والتطور التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل، فلا بد إذن من وجود أجهزة أمنية كفاءة قادرة على اختراق هذه التنظيمات وتفكيكها والتصدي لها³، ومثل ظاهرة تهريب المخدرات والأسلحة، النساء، والمهاجرين غير الشرعيين. ومثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة كما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي، حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين ضعف الرقابة على الحدود يصبح كمحتضن لهذه الظاهرة والنشاطات المرافقة لها. كما تبين الوثيقة أن 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان، حيث تمول تجارة المخدرات الجيوش الخاصة، كما يتم توزيع معظمه عبر شركات إجرامية في البلقان مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن أوروبا. وانتشار الدول الضعيفة

1- عصام إبراهيم الترساوي ، نفس المرجع، ص/235 236.

2- أنور محمد صدقي المساعدة، المرجع السابق، ص 336.

3- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية . ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 55.

والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، والتفاعل بينهما في عدد من الدول، ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم .

5- الهجرة غير الشرعية: لقد أسهبت الدراسات الأمنية الجديدة، من خلال رواد مدرسة كوينهاغن [بوزان، ويفر، وج. دي] أنه ماعدا التهديد العسكري قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، ويقول " ويفر " أنه بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة . حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لما تعتبرها النخب كذلك¹.

أدى مسار العولمة الذي شهده العالم إلى خلق فوارق اقتصادية بين الشمال الجنوب مخلفا بذلك ظروف ضغط اجتماعية داخل البلدان التي تعاني الفقر، ما دفع بالعديد من الأشخاص للمخاطرة بحياتهم وبطرق بسيطة وبدائية لعبور حوض المتوسط للوصول إلى الضفاف الأوروبية، فمثلت الهجرة بالتالي تحديا وفرصة كذلك أمام تعزيز الشراكة الأوروبية - المتوسطية نتيجة ارتباط مسألة الهجرة السرية بقضايا أخرى كالاستقرار السياسي، البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط العربية والأوروبية على حد سواء، واتصالها بالمسائل الأمنية والتخوف بالتالي من الإرهاب².

مع أوائل التسعينيات كان ثالث المهاجرين إلى أوروبا من المسلمين الأمر الذي أقلق الأوروبيين، حيث يشكل المهاجرين حوالي 10% من المواليد في غرب أوروبا 50% من بينهم في بروكسل فالعداء موجهها أساس للمسلمين فكلمة مهاجر تساوي مسلما، كما أن المجتمعات الأوروبية عامة لا تريد لاحتواء المهاجرين إذ تجد صعوبة كبيرة في ذلك³، فأوروبا قادرة فقط على استيعاب إسلام متحرر وغير سياسي شرط أن تتم عملية الاستيعاب هذه بالتوازي مع عملية التأهيل الاقتصادي والاجتماعي وهذا يتطلب أن تكون الهجرة منظمة وخاضعة للسيطرة، بوضع سياسة أوروبية مشتركة ومنسقة تساعد في خلق مجتمعات إسلامية متسامحة وليبرالية في أوروبا، فالنجاح في استيعاب المهاجرين المسلمين ودمجهم في المجتمع الأوروبي سيجعل من الجالية المسلمة في أوروبا بمثابة جسر بين

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المرجع السابق، ص31

2- إسماعيل جنادي، "الهجرة السرية تطور مثير للقلق"، الجيش. العدد 497، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 12 ديسمبر 2004، ص31.

3- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، تر: مالك أبو عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف. ط.1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 357-358.

أوروبا وبلدها الأصلي وفي هذه الحالة سيتمكن المسلمون الأوروبيون من المساهمة في نشر الفكر الديمقراطي وثقافة الحرية في بلدانهم وبالتالي تأسيس علاقة ثلاثية بناءة وإيجابية بين الأوطان الأصلية والجديدة والجاليات المسلمة¹.

رأت النائب الفرنسية " حليلة بومدين " بتاريخ 5 أكتوبر 2004. أن ما يقوله البعض بأن المسلم لا يمكنه الاندماج في المجتمع الفرنسي مقولة غير صحيحة على الإطلاق، واعتبرت أن إدماج المسلمين في المجتمع الفرنسي يسير على الطريق الصحيح، واستشهدت بانتخابها من قبل في البرلمان الأوروبي، كما هو الأمر بالنسبة للعديد من أصدقائها الذين انتخبوا في المجالس المحلية، فالمعتنقين للإسلام وخاصة الشباب بين 18 و24 سنة في ازدياد واضح، ولهذا نجد الدول الأوروبية متخوفة من تنامي القوة الديمغرافية لمجتمعات جنوب المتوسط، أمام تراجع القوة الديمغرافية الأوروبية، فحدث هذا الاختلال بين النظامين الديمغرافيين بين ضفتي المتوسط يشكل خطراً على الدول الأوروبية، إذ بلغ عدد المهاجرين بفرنسا سنة 2000 نسبة 85% إلى جانب في ألمانيا.

ومن أجل محاولة احتواء الظاهرة باشرت دول الاتحاد الأوروبي سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي في وضع قوانين وآليات من أجل مكافحة الظاهرة منها :

- إقرار قانون منع الحجاب في المدارس والمعاهد، والذي لم يزد سوى إصرار على ارتدائه، بل أصبح التساؤل في الغرب عن الحجاب وعن الإسلام وعن حقيقة الحرية في الغرب فكانت فرصة لانتشار الإسلام والحجاب، كما تبنى الإتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة ببروكسل 5 نوفمبر 2004 " برنامج الأهالي " الذي يحدد سياساته بخصوص مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب².

إن أهمية ملف الهجرة جعلته يندرج في مسار الشراكة الأورو-متوسطة ضمن محاور الحوار السياسي والأمني من جهة والحوار السوسيو-ثقافي من جهة أخرى، إذ أن للهجرة المغاربية تجاه البلدان الأوروبية بعدين الأول أمني، والثاني اجتماعي، فلقد أصبحت هذه الظاهرة خلال العقود الأربعة الأخيرة رابطاً مهماً من الروابط التي تجمع

1- أنجان كارلسون، الإسلام وأوروبا، تعايش أم مجابهة ؟. تر: سمير بوتاني، ط.1، مكتبة الشروط الدولية، القاهرة، 2003، ص 141-142.

2- ابن سالم عبد العميد، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة، مستقبل الحركة الإسلامية ونهاية إسرائيل. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 18-19.

بين أوروبا والمغرب العربي حيث ساهمت اليد العاملة المغاربية خلال الثلاثين سنة المجيدة في ترسيخ التنمية وإنجاز التحويلات الكبرى للاقتصاديات الأوروبية فلقد ساهمت في النقص من الضغوط الديمغرافية والبطالة ولعبت التحويلات المالية للمهاجرين المغاربيين دورا مهما في تدعيم الميزان التجاري لأقطار المنطقة كما وظفت في رفع موارد دخل العائلات بعدة مناطق تعتبر مصدر هجرة تلك اليد العاملة¹. وقد زاد الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بفرض قيود لتحديد الهجرة رغم الانخفاض الديمغرافي الحاد في هذه الدول المنتهجة لهذه السياسة ، حيث يرى الخبراء أن الأمر يستدعي زيادة الهجرة إلى هذه الدول ، فحسب دراسة أجراها المعهد النمساوي عام 2001 فإن عدد السكان في أوروبا الغربية سينخفض في أواخر القرن الواحد والعشرين بنحو 75 مليون نسمة وسيكون 50% من السكان تقريبا فوق سن الستين².

إن الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي وتبنيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن . ولكن تحليل باري بوزان للأمن العالمي يوحي بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد، أما أمن الجنوب فهو غير مهدد . وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة³. غير أن الواقع يعكس غير ذلك فالأمن متعلق بشقه في الهجرة التي مازالت تؤرق الضفة الشمالية للمتوسط.

1- فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأورو-متوسطية. ط.1، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997، ص 211-212.

2- كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة - الإرهاب والمستقبل النظام العالمي. تر:صلاح عبد الحق، ط 1، مركز لإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوضبي، 2005، ص 416.

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص32.

المبحث الثاني: تطور السياسة الأمنية الأوروبية في المتوسط بعد الحرب الباردة

بعد أن أثبتت محاولات التقارب وعلاقات التعاون التي عرفتها منطقة حوض المتوسط عدم جدواها، وبعد جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية كان أهمها التقدم الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط، جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 كنقطة نوعية في العلاقات مع بلدان المتوسط لوضعه اللبنة الأولى لمقاربة شاملة للشراكة الأورو-متوسطية بين الدول المكونة للإتحاد الأوروبي، و10 دول من جنوب حوض المتوسط تستجيب للتحديات الأمنية، وتدفع بالعلاقة المتوسطية إلى آفاق جديدة من الشراكة، التعاون، الأمن المتبادل الرفاه المشترك والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول : مسار برشلونة والمرجعية الأمنية الأوروبية.

فكرة الشراكة الأورو-متوسطية التي تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ إنما كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية هيأت المناخ ل طرحها أهمها: بروز بؤار نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الإتحاد السوفيتي، حرب الخليج الثانية 1991 وإعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأمريكية وتهميشها للدور الأوروبي¹.

خاصة في " مؤتمر مدريد "لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي²، ظهور المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT، كما كان لبروز ظاهرتي "العولمة" و"الإقليمية الجديدة كنوع من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي دور رئيسي في اتساع ظاهرة التجمعات الإقليمية والاقتصادية كاتفاقية دول أمريكا الشمالية للتجارة الحرة "NAFTA" الإتحاد الاقتصادي لدول آسيا، "ASEAN" منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي" ما استدعى من دول الإتحاد الأوروبي طرح إستراتيجية جديدة تركز على مبدأ الشراكة في مجالات متعددة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية مع الدول المتوسطية تقوم على توازن المصالح وتكفل للإتحاد الأوروبي الاستقرار والأمن على الضفة الجنوبية للمتوسط، هذا التغيير النوعي في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي تم الترويج له من قبل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا. من خلال المجلس الوزاري الأوروبي الذي عقد في " اليونان "في

1 - محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص110.

2 - مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية تجارب وتوقعات. دار الكنوز الأدبية، 2000، ص23.

جويلية 1994، ودعا المفوضية الأوروبية لوضع ورقة عمل حول تعزيز السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أوروبية متوسطة، في " قمة أسن " Essen Summits الأوروبية بألمانيا في ديسمبر 1994 التي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطة تمت صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.¹

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط، تطلبت اقتراباً واعياً لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو -متوسطة، ولأن المسائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين بغض النظر عن غياب إدراك مشترك لمفهوم الأمن ومدرجات التهديدات، جاءت المسألة الأمنية لندوة برشلونة بخصوص الحوار السياسي والأمني، الذي يهدف إلى إقامة "منطقة أمن واستقرار في المتوسط"، من خلال التعاون والحوار والتركيز على تحديد سلسلة إجراءات لبناء الثقة والأمن مستمدة من تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) باعتبار أن هذه الإجراءات أحد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدرجات التهديد.² كما تم الإشارة من خلال هذه السلسلة إلى الانشغالات الأمنية الأوروبية بالدرجة الأولى بالتشديد على وجوب ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الانتشار النووي الكيميائي والبيولوجي NBC عبر الانضمام إلى المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الانتشار وتحديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح، إضافة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ التزام المشاركين بتتمية دولة القانون والديمقراطية؛ احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، التعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة.³

وباختصار العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي.⁴ ثم كانت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في " مالطا 16-17 افريل 1997 إلى التقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة

1 - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي بعد نهاية الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، صص 198-199.

2 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 193.

3 - جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص 106.

4 - محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي. العدد 120، أوت 1996، ص 14.

الحوار السياسي، وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تطور تدريجياً استناداً إلى التطورات الحاصلة في المنطقة. وتشمل هذه الإجراءات: إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن؛ تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط، وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لنزع ومراقبة التسليح، وحول الانخراط في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي، إنشاء شبكة أوروبمسكو (EuroMeSCO)؛ والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام وتكوين الدبلوماسيين الأورو-متوسطين¹، وتم التوصل من خلال الاجتماعات المنتظمة إلى الانتقال من فكرة تطبيق إجراءات بناء الثقة (CBMs) كبادرة الحد من انتشار الأسلحة وتقييدها، إلى إجراءات بناء الشراكة (PBMs) كقاعدة لاشتراك مفهوم أمن أكثر شمولاً مدني جوهرياً، وتشمل تدابير إضافية تتمثل في التعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث الطبيعية، اتفاقيات وملتقيات لمكافحة الإرهاب .

يتم تمويل هذه الإجراءات من طرف برنامج ميديا MEDA وهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم، نظراً لانعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط MEPP على مسار برشلونة، حيث يتعذر بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب أي تدابير عسكرية المحتوى (دون إحراز تقدم في العملية السلمية والتوصل إلى اتفاقيات سلام دائم²).

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة 15-16 أبريل 1999 بشتوتغارت "Stuttgart" فقد أكد الوزراء من خلالها على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، وعلى أهمية "الميثاق الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار" لبناء السلم والاستقرار الإقليميين. حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار، وينص على انتهاج حوار سياسي معزز؛ اتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدرجية تطويرية، تم التوصل في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد بمرسيليا Marseille 15-16 نوفمبر 2000 إلى صياغة وتحرير نص "الميثاق الأورو-متوسطي" الذي قدمت ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة، ولكن السياق الذي جاءت فيه هذه الندوة والذي تميز

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المرجع السابق، ص194 .

2- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص108.

بتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط انتفاضة نهاية سبتمبر 2000 وتوقف العملية السلمية، حال دون طرح نص الميثاق للموافقة عليه، لذا كان التذرع بجملة: سيتم طرح الميثاق ليكون متبنى حالما تسمح الظروف السياسية بذلك.¹

وتبعا لوثيقة الخطوط التوجيهية الألمانية التي تم على أساسها تحرير نص للميثاق، فإن الميثاق عبارة عن وثيقة سياسية غير إلزامية قانونيا، تعتمد على نهج تدريجي تطوري عبر الاتفاق في بعض البنود. كما ينص الميثاق على المبادئ التالية: عدم قابلية تقسيم الأمن في الفضاء الأورو-متوسطي وما وراءه الخليج مثلا لأهميته في مجال الإمداد بالطاقة، الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل المخصص أساسا للقضايا السياسية الأمنية مع التطرق إلى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والإنسانية لتأثيرها هي الأخرى على السلام والاستقرار؛ الاعتماد على أدوات الأمن التعاوني وليس الجماعي، لغياب الاتفاق بين الأطراف ولتحاشي الإتحاد الأوروبي التورط في صراعات المتوسط؛ عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية كإشارة للصراع العربي-الإسرائيلي؛ مقارنة مشتركة ومتوازنة لمسألة الأمن والاستقرار في المتوسط، أما عن أهداف الميثاق المتعلقة بالجوانب الأمنية، نذكر: مواجهة التحديات العالمية في مجال الأمن الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدهور البيئي الهجرة السرية...؛ الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار في المنطقة؛ تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية) إجراءات بناء الثقة والأمن، مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، نزع السلاح ضبط التسليح...؛ دبلوماسية وقائية وإجراءات إدارة الأزمات.

لقد أكدت ندوة نابولي Naples الأورو-متوسطية في ديسمبر 2003 على إيلاء أهمية للتعاون الأمني مع مقاربة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة، وعلى انتهاج مقاربة شاملة لقضايا الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، بالإضافة إلى التأكيد على مواصلة الحوار لتحديد إجراءات أخرى لتدعيم الشراكة الأمنية. كما أشادت الدعوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للدفاع والأمن ESDP نظرا لأهميته في مساعدة الشركاء على معرفة أهداف هذه السياسة عن قرب، لهدف إشراكهم في نشاطات تتعلق بهذه السياسة على المستويات الإقليمية، الإقليمية الفرعية أو الوطنية، والهدف من ذلك

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. ص 199 .

تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشركاء. ويشدد الوزراء على أهمية "إجراءات بناء الشراكة" التي يمكن أن تكون بعدد محدود من الشركاء، وتبقى مفتوحة لمن يرغب بالانضمام، مما يشير ضمناً إلى المرونة في العملية¹.

أما في الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو-متوسطي "بديلن" في ماي 2004 كان التأكيد على العزم لتدعيم الحوار السياسي الأمني، والإشادة بمساهمة معاهد السياسة الخارجية في تشجيع الحوار السياسي والأمني، وتجديد التعاون لمكافحة الإرهاب وإمكانات تعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن التوجه نحو إجراءات بناء الثقة متوسطياً كتغير في سلوك الفاعلين إقليمياً وكنتيجة للحوارات الأمنية بين الضفتين، يدل على أن هناك نوع من التطور على مستوى مدركات التهديد وعلى مستوى السياسة الأمنية الغربية خاصة الأوروبية التي أصبحت تفضل الحوار والشراكة على أساليب المواجهة وعلى أساس مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، كما عملت على جعل القوات والوسائل - قوتي أوروبور وأوروبورفور، التي أثارت ريبية الدول العربية أدوات لبناء الثقة وتبديد المدركات.

ومع ذلك، فإن إجراءات الثقة تبقى محدودة مع أن منها مما تضمنه الميثاق ما يشير إلى ضبط ونزع التسليح وحظر أسلحة الدمار الشامل كنوع من حسن النيات دون الالتزامات لسبب بسيط هو أنه ليس بمقدور أوروبا حل المعضلة النووية الإسرائيلية، ما أدى إلى تمييع الأسس التي يبني عليها الأمن الإقليمي².

أما فيما يخص الميثاق الأورو-متوسطي الذي يعتبر كأداة لتطبيق إعلان برشلونة وتعزيز مأسسة الحوار السياسي حول قضايا الأمن والاستقرار، فهو يجسد التفاوت بين حساسية وخصوصية مشاكل الحوض الغربي، مقارنة بالحوض الشرق، لذا فإن الموافقة عليه في ظل تردي العملية السلمية ضرب من الخيال. ومع أن الشراكة الأورو-متوسطية هي العملية الإقليمية الأكثر أهمية الموجودة حالياً في المتوسط، فإن الإلحاح الأمني الأوروبور يبدو وكأنه يقود العملية إلى حد تظهر فيه أنها أقرب إلى أن تكون "بناء أمن"

1 - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 200 .

2 - هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبية/المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة". شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 82 .

أكثر من كونها" بناء ثقة "أو" بناء شراكة "بالخصوص¹، وإن كانت الصعوبات التي لاقت عملية برشلونة لأكثر من سنوات.

- سياسة الجوار الأوروبية: مدركات الأمن الجماعي

"بناء الأمن في جوارنا" هي واحدة من بين ثلاثة أهداف رئيسية لإستراتيجية الأمن الأوروبية(ESS) وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003، والتي تعرف التهديدات والقضايا الرئيسية للإتحاد الأوروبي كما سبق ذكرها في بحثنا، بالإضافة إلى هدفين آخرين، هما: بناء الأمن في الجوار، ونظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة، وهما هدفان يرتبطان بسياسة الجوار الأوروبية ENP . فالإتحاد الأوروبي ضمن حدوده الخاصة تتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا في الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب والشرق، هذه المناطق التي تتضمن عددا كبيرا من النزاعات الممتدة بحددة وخطر تحريك نزاعات أخرى مستترة، مما جعل الإتحاد الأوروبي يفكر في مشروع "بناء سلام" في الجوار، كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب، والتي سميت فيما بعد" بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، وأطلقت من طرف رئيس اللجنة رومانو برودي Romano Praudi نوفمبر 2004 ، بموافقة المجلس الأوروبي .

وتتمثل خلفية فكرة" سياسة الجوار الأوروبية" في أن يكون هنالك إطار موحد للعلاقات لكل من الشرقيين[مولدوفيا، أوكرانيا، وبيلاروسيا، والجيران الجنوبيين الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس] . وعلى أي حال، فإن الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي تضمن عددا من الممثلين السياسيين، وبدأ قبل إكمال توسيع. واعتبرت هذه السياسة كإضافة حاسمة للعملية التكاملية في أوروبا خاصة 2004 منذ نهاية الثنائية القطبية، ومع تصاعد الطموحات السياسية للمشروع الأوروبي، كما وضعت هذه السياسة تحت ضغط التغييرات والتحولات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للإتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة ماي 2004 ، أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن[روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، والشرق الأدنى مالطا، قبرص]، وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق الرمادية

1- جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص111.

السياسية (Grey Areas)، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات، الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستنضم إلى الإتحاد ما بعد بلغاريا، ورومانيا. ويتعلق الأمر بتركيا ودول البلقان الغربية إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للإتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.¹

يكمن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية في: ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز [أرمينيا، أذربيجان، جورجيا] دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة لحلقة من الأصدقاء (Ring of Friends) حول الإتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات، بمعنى أن السياسة تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للإتحاد الأوروبي، وتشتمل هذه العلاقات بشكل خاص على: مشاركة موسعة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحريات الأربع حريات حركة السلع، والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال في مقابل تنفيذ إصلاحات جدية سياسية اقتصادية ومؤسسية فهي بذلك تقوم على "المشروطة Conditionality. هذا المشروع الأوروبي للتعاون مع بعض الدول التي سميت "جيران" يستمد إلهامه من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، بهدف تهيئتها للعضوية النهائية في الإتحاد، ولكنها ليست عملية تسبق الترشيح.

تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحى ثنائيا، تمهيدا لطريقة العلاقات الثنائية Bilateral Relations، عن طريق خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها، يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة، بهدف تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بالدول الجارة وقد مارست بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية [فرنسا، إسبانيا، إيطاليا] الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة، حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسيعا شرقيا بشكل كبير وحاسم

1 - جريدة حمزاوي، المرجع السابق، ص113.

سيحرك مركز ثقل الإتحاد الأوروبي شرقاً، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز بفرضية تهديد الإرهاب الإسلامي القادم من بلدان جنوب المتوسط¹، لذلك ارتكز المحور السياسي-الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية، أو الهجرة غير الشرعية، أو التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، إضافة إلى التأكيد على ضرورة انخراط الإتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها، ولعب دور فعال في حل النزاع العربي-الإسرائيلي والصحراء الغربية.

وعليه فإن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلاً وسطاً بين الشراكة *Partnership* والعضوية *Membership*، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول "أكثر من شريك وأقل من عضو"².

إن افتقار سياسة الجوار لهيكلية مؤسسية أو بالأحرى آلية قانونية، جعل اتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات، وتدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات بناء على التفاهم، وبذلك فسياسة الجوار تعمل في إطار السيادة الوطنية، وليس في إطار سيادي "فوق قومي"³، فيما شدد البرلمان على "اختلافات جغرافية وسياسية بين الجيران الشرقيين والجنوبيين". لذا فإن التعاون الإقليمي بالكاد يبدو محتملاً نظراً لهذه الاختلافات ما دفع أستاذ الاقتصاد الأوكراني "فيتالي دنيزيوك *Vitaly Denysyuk* إلى تشبيه سياسة الجوار "بالإقليمية الطرفية" بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الإتحاد الأوروبي الموسع، أي "إتفاق طرفي" يترجم الاهتمام المركزي للإتحاد الأوروبي بخلق "أطراف آمنة على حدوده المباشرة؛ تمارس التبادل معه؛ تتلقى بعض المساعدات؛ وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية"، وفي النهاية حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها.

1- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص115.

2 - سعيد اللاوندي، "قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب.. الإتحاد من أجل المتوسط نموذجاً"، شؤون عربية. العدد 135، خريف 2008 ص89.

3 - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس. ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص206.

يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية يمكن أن تعتبر "كامبريالية ناعمة" أو "رسالة تدمينية"، وتظهر كجزء من رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسسي والثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق¹.

إن الاتجاه نحو "أمننة" علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية، خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها² وذلك بالاعتماد على دبلوماسية أوروبية نشطة قادرة على المساهمة في إفراغ منطقة الجوار من بؤر التوتر والنزاع.

- الإتحاد من أجل المتوسط: فرنسا ورهانات المتوسط

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي *Nicolas Sarkozy* الاقتراح لإتحاد متوسطي *Union of Mediterranean*، أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007 في خطاب في تولون 7 فيفري 2007، أعلن فيه أن الحوار الأورو-متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق. ويضيف في خطابه- في إشارة منه على أهمية الجنوب -يقول: "إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب³. فكانت المبادرة التي طرحها نيكولا ساركوزي على عدد من العواصم المتوسطية التي زارها بعيد فوزه الانتخابي، لاتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي الأبيض المتوسط إلى طور جديد اتحد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهارا⁴.

بنى ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط،

1- جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 118

2 - زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، المفكر. العدد. 05، مارس 2010، ص 248.

3- بشارة خضر، مرجع سابق، ص 221-222.

4 - عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، بدون ذكر البلد، 2009، ص 31.

شراكة لم تف - حسب تقديره - بعودها نظرا لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين اتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق، مضطربة الأوضاع الأمنية¹.

بعد خمسة أشهر من ذلك 23 أكتوبر 2007، قدم الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث جادل في خطابه بأن الإتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال "عملية برشلونة"، ولكن استهدف إعطاءها حافزا /دافعا جديدا للذهاب "أبعد وأسرع"، و"لانتقال إلى مستوى آخر، وإلى خطوة أخرى، لتجسيد" المبادرة الجارية"، وباختصار القطيعة مع أساليب التفكير البالية. ومهما يكن فإن الرئيس الفرنسي أكد بأن الإتحاد الجديد لا يشبه الإتحاد الأوروبي "لا في المؤسسات أو الإدارة، ولا في سياسته المتقدمة أو تكامله الاقتصادي، إنه "إتحاد للمشاريع"، بميزة برغماتية وهندسة متغيرة وفق المشاريع، من أجل جعل المتوسط مختبرا لتطوير التنمية المشتركة.

كما كان التأكيد على نقاط أهمها: أن المفوضية الأوروبية ستكون شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي، وبأن بلدان المتوسط الجنوبي سيتمتعون بمبدأ المساواة، وأن مشروع الإتحاد الجديد سيكون مشروع الجميع، وليس مشروع فرنسا².

في 20 ديسمبر 2007، نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جمع رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في قمة ثلاثية عقدت في روما، تمثلت في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الإتحاد المتوسطي، وأهمها: تغيير تسمية المشروع من الإتحاد المتوسطي "إلى" الإتحاد من أجل المتوسط"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق بإتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط، ثم أن الفكرة انتقلت مع نداء روما من "فكرة فرنسية" إلى مبادرة مشتركة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الإتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. فرغم اتخاذ فرنسا موقفا معارضا بشدة لانضمامها، إلا أنه تم تشجيع انخراطها في الاتحاد من أجل المتوسط. وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول المبادرة، فإنه بتاريخ 02 مارس 2008 كان

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 32.

2 - بشارة خضر، المرجع السابق، ص 225.

لاجتماع لساركوزي بأنجيلا ميركل أن أسفر عن تنازل ساركوزي بأن يتوسع الإتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الإتحاد الأوروبي¹، ورغم الاتفاق المبدئي الذي أسفرت عنه المفاوضات الفرنسية -الألمانية المبررة، إلا أن مشروع الإتحاد المتوسطي كان له في إطار استخلاصات المجلس الأوروبي في 13-14 مارس 2008 حظ ملحق وحيد من خمسة أسطر -المنعقد في وأكثر من ذلك أنه ورد تحت مسمى جديد "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط"، وكانت الفقرة المخصصة له كالاتي "وافق الإتحاد الأوروبي على مبدأ إتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويدعو المجلس المفوضية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه "عملية برشلونة: إتحاد من أجل المتوسط" وذلك تحضيراً للقمة التي سوف تتعقد في باريس في 13 جويلية² 2008، وبالفعل فقد أطلقت "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية . 2008 وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات، بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة" دفعا جديدا. ويؤكد الإعلان على أن: عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط "مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء السلام والاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة" لشراكة متعددة الأطراف "مع وجهة نظر لزيادة إمكانية التكامل الإقليمي والتماسك.

والملاحظ أن الانتقال من الإتحاد من أجل المتوسط إلى "عملية برشلونة: إتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط، إنه إدماج للمشروع في الحوض الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشاً لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، عن طريق نفخ روح جديدة في عملية برشلونة. ومن خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها" العمود الفقري للعلاقات الأورو-متوسطية"، فإن المفوضية تعتبر أن المشروع الجديد سيجسد شراكة متعددة الأطراف "تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود تضم جميع دول الإتحاد الأوروبي والدول المشاطئة³.

1 - عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق، ص.ص253- 255.

2 - جريدة حمزاوي، المرجع السابق، ص121.

3 - بشارة خضر، المرجع السابق، ص258.

إن الإتحاد من أجل المتوسط UfM ليس مجرد اسم أعطي إلى مرحلة جديدة من عملية برشلونة، ولكنه محاولة ترمي إلى التقوية والإصلاح، إنه تطور للمبادرة المطروحة من قبل ساركوزي، كنتيجة للضغط الذي مورس عليه من قبل ممثلين كالمفوضية الأوروبية، إيطاليا، إسبانيا، وألمانيا بشكل خاص. إن هدف هذا الإصلاح مزدوج: لزيادة الحوار السياسي، ولإنجاز علاقة أكثر عدالة بين بلدان الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، فكان التأكيد من جديد من خلال بيان باريس في 13 جويلية 2008 الذي ترأس اجتماعه الرئيسين الفرنسي والمصري، وشاركت فيه 43 دولة أوروبية ومتوسطية ومؤسسات المجموعة، والمنظمات الإقليمية¹، على أن الشراكة الجديدة تستند إلى منجز الشراكة الأورو-متوسطية، وتهدف إلى "حقن زخم جديد ومستمر وتعزيز الحقول الرئيسية للتعاون التي أسست في عملية برشلونة"، وذلك بتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول والحكومة تتعقد بالتناوب في بلدان الإتحاد الأوروبي وفي بلدان المتوسط، وزيادة الملكية المشتركة والعلاقات المتعددة الأطراف من خلال رئاسة مشتركة، تراكيب مؤسساتية جديدة، وأمانة عامة سكرتاريا، إضافة إلى تقوية دور البرلمان الأورو-متوسطي، ومساندة مؤسسة وجعل الإتحاد من أجل المتوسط "إتحاد مشاريع"، ولهذه Anna Lindt أنا ليندت الغاية يتم تهيئة علاقات" أكثر ملموسية ومرئية "وواضحة للمواطنين من خلال مشاريع إضافية إقليمية ودون الإقليمية، مع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار، جاء البيان النهائي لاجتماع مرسيليا الوزاري في 3-4 نوفمبر 2008 ليعلن عن مقدمة للإطار المؤسساتي الجديد للإتحاد من أجل المتوسط، وإشارته إلى أن الأطراف ستعمل من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام، كما يضع البيان قائمة بمجالات التعاون لعام 2009 وبالمشاريع ذات المستوى الإقليمي.

إن العرض الفرنسي لإتحاد متوسطي لا يخلو في حقيقة الأمر من مغزى، لأن الهدف هو إعادة البلاد إلى المشهد العالم كمثل دولي قوي، خاصة بعد شعور فرنسا بالتهميش وبتراجع مكانتها كفاعل جيوسياسي في المتوسط محيطها المباشر وبخاصة في المغرب بسبب المنافسة الأمريكية، لذا كان عليها أن تجدد ديناميكية سياستها الخارجية،

1 - جريدة حمزاوي، المرجع السابق، ص123.

وتأمين حضور ورؤية لها¹، وفي منطقة لها منزلة خاصة حيث تربطها بها روابط جغرافية تاريخية قوية ومصالح سياسية، اقتصادية، مالية وثقافية².

إذن فالإتحاد المتوسطي كان يعنى في الأصل، بأن يعكس " حيوية فرنسية جديدة في المتوسط"، لكن المفوضية الأوروبية عملت على تحجيم الطموح الفرنسي إلى مجرد مكمل للعلاقات الثنائية للإتحاد، عن طريق إفراغ المبادرة الفرنسية من "قوتها الرمزية" وتحويلها إلى مجرد "تحديث لعملية برشلونة"، وإعادتها إلى حضان الإتحاد الأوروبي " بأوربة المشروع "أين لعبت ألمانيا دورا حاسما في ذلك. وبذلك أصبح اتخاذ القرار مع مشروع رئاسة برأسين ولجنة دائمة وسكرتاريا، وأصبح المشروع يمكن أن يضم 27 بلدا من الإتحاد الأوروبي، و 10 بلدان عربية، وإسرائيل، مع 5 بلدان من المتوسط الشرقي ومن الأديراتيكي. بينما كان المشروع في البداية بطاقم مخفف أقل من سياسة الجوار وعضوية الـ:43: وأكثر فعالية من عملية برشلونة بأعضائها الـ: 39: هذا منذ ضم موريتانيا وألبانيا سنة 2007 بالتالي فإن المشروع الجديد هو إما: سياسة جوار مكررة، وإما عملية برشلونة زائد، لكن دون ضمانات لأن يكون أكثر فعالية من سابقه.

المطلب الثاني: تصورات الأمن في إطار حوارات المؤسسات الأوروبية.

1- حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: الشراكة من أجل التعاون

انطلاقا من مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، انتقل مؤتمر الأمن والتعاون CSCE من كونه مسارا Process إلى منظمة Organization وكننتيجة لذلك كان من المنطقي تغيير اسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "Organization for Security and Cooperation in Europe" وقد سمحت هته الإصلاحات بلعب دور أكثر أهمية في ميدان الأمن الأوروبي .

تعكس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقاربة الشاملة لمفهوم الأمن والتي يتبناها الإتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي 1975 ، إذ تم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط، وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية

1 - بشارة خضر، المرجع السابق، ص233 .

2 - جويده حمزاوي، المرجع السابق ، ص124.

الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط¹. ولكن هذا البرنامج الطموح لم يتحقق لعدة أسباب منها: مناخ الحرب الباردة، الصراع العربي-الإسرائيلي، انقسامات خاصة بالصفة الجنوبية...، ثم تم إعادة إحيائه في منتصف التسعينيات مع منح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكل من الجزائر مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم الأردن صفة الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون. وكان هدف هذه المبادرة التي هي بإيعاز من إيطاليا وإسبانيا إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في إطار حوض البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وتم طرح الفكرة باقتراح إيطالي-إسباني مشترك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في "بالما دي مايوركا" *Palma De Majorque* عام 1990 بإسبانيا، على أن يشارك في هذا المؤتمر جميع دول المنطقة من البرتغال غربا إلى إيران شرقا².

وتتمثل المبررات التي تستند إليها المبادرة الإيطالية-الإسبانية للتعاون الأمني الأوروبي في مجموعة النقاط التالية:³

- هناك علاقة وثيقة بين أوروبا واستقرارها وأمن المتوسط، باعتبار أن حوض البحر المتوسط يمثل عمقا إستراتيجيا لا يمكن تجاهله من قبل الدول الأوروبية.
اندلاع حرب الخليج الثانية 1991/1990 ومدى تأثر أمن أوروبا واستقرارها بما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

- زوال خطر الصراع شرق - غرب يفرض على أوروبا جغرافيا وتاريخيا عدم تجاهل واقع الدول المتوسطية.⁴

- بروز قضايا ومسائل أمنية جديدة منها:

أ - تنامي الهجرة السرية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، وترتبط هذه الظاهرة بقضايا منها البطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغط

1- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص 88/87.

2- سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى 2020. دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 53.

3- أسامة فاروق مخيمر، "ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد. 168، السنة 14، ديسمبر 2008، ص 82.

4- روبرتو أليوني، "البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص: إقليمية مقابل الكونية"، السياسة الدولية. العدد. 132، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ص 45.

الديمغرافية¹. ب - التخوف من ظاهرة الأصولية الإسلامية وما ينجر عنها من احتمالات عدم الاستقرار².

ج - التباين بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه في الإمكانيات التنموية وما ينجر عنه من آثار سلبية.

د - إضافة إلى الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة.

مع نهاية عام 1994 أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقمة بودابست مجموعة اتصال للخبراء بهدف تطوير الاتصالات لتسهيل تبادل المعلومات والأفكار حول القضايا المشتركة، وتشجيع إجراءات بناء الثقة بين الطرفين عن طريق ندوات سنوية تتضمن شفافية النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية؛ تبادل الزيارات للقواعد الجوية؛ بالإضافة إلى مناقشة القضايا الأمنية في المنطقة والمساهمة في تدعيم وتطوير الحوار بين المنظمة وشركائها. و في سنة 1995 تبنت المنظمة صيغة "الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون" وهكذا لم يعد المتوسط انشغالا هامشيا في أجندة المنظمة.³

2- المبادرة الخاصة بالمتوسط الغربي: مجموعة 5+5

تعود فكرة اجتماع [دول غرب المتوسط] إلى سنة 1983⁴، حيث اقترح آنذاك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا. إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو-عربي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي-الإسرائيلي، لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحيائها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا،

1- بن هسنون، "الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد. 118، السنة 30، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، أكتوبر 1994، ص 120.

2- فهمي الكاوي، "أوروبا والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد. 120، السنة 31، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، أبريل 1995، ص 264.

3- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص 91.

4 - مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد. 118، السنة 30، الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، أكتوبر 1994، ص 106.

البرتغال والدول المغاربية الخمسة، إلى جانب مالطا كعضو مراقب. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 5+4 التي أصبحت مجموعة 5+5 بانضمام مالطا إليها وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991 والذي انبثق عنه إحداث ثنائي فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992 عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة 2001/1991، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط باستثناء ليبيا، ليعتد الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة. من خلال تراجع مسار برشلونة وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغاربية مبادرة آيزنستات وتوقف عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، و تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع تقاوم ظاهرة الهجرة السرية، وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسيعه شرقا في 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة.¹ فضلا عن ذلك، فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون. ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت هناك بعض الفروقات فقط في وجهات النظر حيث قبل أحداث 11 سبتمبر كان هنالك نوع الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة 5+5 الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة².

حوار إتحاد أوروبا الغربية

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سبق ذكره، ص 99 - 100.

2 - عبد الجبار، شعبي، "تحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29/30 أبريل 2008، ص 14.

أطلق اتحاد أوروبا الغربية منذ 1993 حوارا متوسطيا مع كل من موريتانيا، الجزائر، المغرب ثم تونس ومصر سنة 1995، وفي النصف الأول من سنة 1998 قرر مجلس الاتحاد توسيع الحوار ليشمل الأردن ويعود اهتمام *WEU* بالمسائل المتعلقة بقضايا الأمن في المتوسط وطرق حلها إلى سنة 1986 وإنشاء فريق خبراء فرعي خاص بالمتوسط ثم اعتماده بقرار وزاري سنة 1987.¹ وسع هذا الحوار ليشمل شرق المتوسط خاصة مع إشراك مصر والأردن وإسرائيل. وبذلك فقد صمم في إطار آفاق العلاقات العربية- الإسرائيلية الجديدة. ورغم مساهمة نهاية الحرب الباردة في إطلاقه، إلا أن عملية السلام العربية- الإسرائيلية ساهمت كثيرا في بلورته وتجسيده، وأحدثت تطورا في تصور أوروبا الجنوبية بصفة خاصة والتي كانت في السابق تركز على الحوار مع القسم الغربي للمتوسط تقاديا لأزمة الشرق الأوسط، وهو ما جعل أوروبا تنظر للمتوسط كمنطقة واحدة أمنيا². وأعطى وزراء هذه المؤسسة خلال لقاء "بترسبرغ" تعليمات للأمانة العامة للإتحاد للبدء في حوار مع الدول المغاربية، وبعد نقل مقر الإتحاد إلى لكسمبورغ في 1994 تمحور الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط، وسطرت له مجموعة من الأهداف هي: المساهمة في استقرار المنطقة؛ شفافية النشاطات العسكرية تقاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد، تقوية إجراءات الثقة المتبادلة؛ وفض النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل³، وبعد أن رأت الدول العربية في النشاطات العسكرية للإتحاد تهديدا لأمنها، قام الإتحاد وبغرض شرح هذه النشاطات بدعوة بعض الدول العربية لإرسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات الإتحاد، حيث حضر في هذا الصدد مراقبون من المغرب الجزائر مصر، تونس مناورات ترامونتا 94-94 *Tramonta* الإسبانية الفرنسية الإيطالية والتي تمحورت أساسا حول " عمليات إجلاء رعايا أوروبيين⁴. وواصل إتحاد أوروبا الغربية تشاوره مع الدول العربية وقدم توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط، إذ بعد التوتر الذي رافق الإعلان

1- زهير حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية وأوروبية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010/2011، (غير منشورة)، ص 131.

2 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المرجع السابق، ص 164 .

3 - عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي". المرجع السابق، ص 39 .

4- جويده حمزاوي، المرجع السابق، ص 96.

عن إنشاء أوروبور Eurofor وردود الفعل الشاجبة تجاهه من طرف الدول العربية، توجسا لانعكاساته الأمنية على الأمن في المنطقة¹، قامت إيطاليا بدعوة الدول العربية المتوسطية والمغربية على حد الخصوص لزيارة قسم الثكنة العسكرية الإيطالية في فلورنسا الذي خصص ليكون مقرا لقيادة " أوروبور ". وقد قامت المغرب والجزائر بتلبية الدعوة، في حين تغيبت تونس عنها. كما ضمت هذه الزيارة وفودا من الدول المشاركة في "أوروبور"².

ويمكن القول أن الأمر الإيجابي في هذا الحوار هو أنه ساهم في التقريب في وجهات النظر في المغرب العربي، لأنه سمح بالتقاء رؤساء الأركان للدول، كما ساهم الحوار بجدية في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط، وشكل إطارا للتشاور والتواصل بين الأوروبيين المتوسطيين، ونظم ملتقيات مهمة وناجحة بين ضباط عسكريين من دول الحوار، وإشراك ممثلين عن الدولة العربية. لكنه بالمقابل عانى من مشكلات سياسية بسبب تشكيل قوتي التدخل السريع " أوروبور وأوروبور " ثم عادت الأمور إلى مسارها. إلا أن المجلس الوزاري لإتحاد أوروبا الغربية أقدم على حل مجموعة الحوار نوفمبر 2000، وقرر في اجتماعه بمرسيليا³، إنهاء الحوار مع الدول المتوسطية، الأوروبي ليتحول إلى إطار للحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي والدول المعنية، وذلك كان تبعا للتحويلات المؤسساتية للإتحاد بعد كل من معاهدتي "أمستردام ونيس" وإدماج وظائف إتحاد أوروبا الغربية ونقل الصلاحيات العسكرية والوظائف العملية من المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي⁴.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الأطلسية في المتوسط بعد الحرب الباردة:

في أعقاب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءا من عام 1989 وعبرت عن نفسها في تهوي أنظمة الحكم الاشتراكية، وسقوط حلف وارسو، ثم تفكك الإتحاد السوفياتي في 1991 شهد النظام الدولي تغيرات عميقة غير مسبوقة، على حد تعبير فرانسيس فوكوياما أنها تمثل نهاية التاريخ الإنساني في ظل سيادة الاديبولوجية

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المرجع السابق، ص 126.

2 - عبد النور بن عنتر، " الدفاع الأوروبي والأمن العربي ". المرجع السابق، ص 40.

4 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ذكره، ص 165

الديبلوماسية والنظام الرأسمالي، مع بروز الدعامة الأمنية والمتمثلة في القوة الأطلسية التي ستصبح الدرع العسكري للتوجهات السابقة بقيادة حلف شمال الأطلسي.

المطلب الأول: تطور العقيدة الأمنية الأطلسية بعد الحرب الباردة

نظرا لكون حلف شمال الأطلسي نشأ كحلف دفاعي ضد تهديد محتمل من الشرق، فقد احتلت الإستراتيجية للحلف مكانة هامة، ونظرا لتنوع الأعضاء من حيث الموقع والقوة فقد تولد إدراك مختلف لماهية الإستراتيجية المطلوبة، ومن ثم كانت الإستراتيجية للحلف محل الخلاف الدائم بين الأعضاء لاسيما بين الولايات المتحدة من جانب والدول الأوروبية والأعضاء في الحلف من جانب آخر.

ومع انتهاء الحرب الباردة وما أدت فيه إليه من تغير البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه المتغيرات، وقد بدا ذلك بقرار مجلس شمال الأطلسي في جوان 1990، حيث رأى قادة الحلف انه مع أن دور الحلف الرئيسي -الدفاع المشترك- لا يزال قائما ومطلوبا، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغييرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لا بد من إدخال تغييرا على إستراتيجية الحلف العسكرية، وترافق مع ذلك قرار لجنة التخطيط بإجراء مراجعة شاملة للإستراتيجية العسكرية للحلف من اجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار.¹

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الدولي، عقب التوقيع على معاهدة ماسترخت التي دعت إلى ضرورة تشكيل هوية أوروبية للدفاع والأمن، ونتيجة الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي طلبت بعقد مؤتمر استثنائي في روما من 4 إلى 6 نوفمبر 1991، يحتوي جدول أعماله المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي التي سبقت وطرحته في قمة لندن 1990.² وبتغير الوضع الأمني على الصعيد العالمي، أصبح لازما على الحلف المبادرة بالامتصاصات الأمنية الجديدة، والمتمثلة في ضمان استقرار النظام الدولي من خلال محاربة الإرهاب، حماية الأقليات ونشر الديمقراطية، محاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، مع احتفاظه بالمهام التقليدية المتمثلة في الدفاع الجماعي

1- رياض مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة حرب الخليج الثانية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2005، (غير منشورة) ص 42.

2- شفيق المصري، "الأطلسي والمعادلات الجديدة، شؤون الأوسط. عدد. 82، أبريل 1999، ص 17.

والانخراط الدائم في عمليات حفظ السلام والإسهام في دعم الاستقرار في منطقة البحر المتوسط¹.

لقد أصبح البحر المتوسط داخل دائرة المجال الحيوي للحلف الأطلسي فهذه الاهتمامات لا تعود إلى نتائج مؤتمر روما 1991، وإنما كانت في السابق عند تواجد القوات السوفياتية في المنطقة، ولكن برزت أكثر من خلال توسيع الحوار والمشاركة بعد هذا المؤتمر، ومن بين المواضيع التي ناقشها الحلف تتعلق بالمناطق الأمنية الإقليمية [أزمة يوغسلافيا، أزمة الجزائر، قضية ليبيا...]. ووفقا لإعلان روما، إن المنطقة المتوسطية التي وضعتها الدول الأوروبية مجالها الأمني وبالتالي تمثل هذه الأزمات والمخاطر بالنسبة للو.م.أ تهديدا لأمن الحلف. إن الاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط يعتبر ضروريا للحلف².

لقد استطاعت الو.م.أ أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها للسياسة الجديدة للحلف الأطلسي، إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري خارج مجالها الحيوي في السابق، ونعني بذلك التدخل في جنوب المتوسط، إذ لم يعد لكل من روسيا، فرنسا، ألمانيا دور مستقل عند الو.م.أ في المتوسط³.

إن المفهوم الاستراتيجي للحلف، أصدرته الو.م.أ ليكون غطاء سياسي لسياساتها الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت الو.م.أ تطمئن بعض الدول، مثل فرنسا التدخل الأطلسي يكون جماعي وبإشراف من مجلس الأمن الدولي، إلا أن المفهوم الاستراتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خارج المجال الأطلسي، هذا يعني إن المجال المتوسطي سيكون أول اهتمام للحلف الأطلسي و الو.م.أ على اعتبار أن المنطقة أصبحت تمثل جوهر الصراع الدولي الجديد بين الو.م.أ والاتحاد الأوروبي خاصة مع وجود أزمات داخلية مشكلة الهجرة وتهريب المخدرات إلى جانب الأمن الاقتصادي الذي يشكل جوهر السياسات الدولية⁴، وقد تضاعفت الاهتمامات الأمريكية في المنطقة

1- نفس المرجع، ص 18.

2- خافيير صولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقافة عبر التعاون"، الحياة. عدد. 1998 لندن، 13043، ص15.

3- المرجع نفسه، ص 16.

4- أسامة فاروق محيمر، "حلف الأطلسي يتوجه صوب الجنوب: تحديات واستراتيجيات جديدة في البحر المتوسط". مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص160.

المتوسطية بعد 09/11، التي اتخذتها الو.م.أ ذريعة للتقرب من المنطقة عسكرياً وأمنياً بحجة حماية الأمن الدولي، سواء من خلال مبادراتها أو مبادرات الحلف الأطلسي، صحيح أن الحلف الأطلسي يحاول أن يعطي التهديد الأتي من الجنوب صبغة شاملة إلا أن المنطقة العربية تبقى في مقدمة اهتماماته للتدخل باسم "حق التدخل الإنساني" خدمة للأمن الإنساني، وفي هذا السياق تحاول الإستراتيجية المتوسطية للو.م.أ التعامل في المنطقة، وذلك باستعمال الوسائل الدبلوماسية والسياسية إلى جانب الوسائل العسكرية¹.

شرع الحلف الأطلسي وهو يؤكد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة علي أهمية المتوسط للأمن الأوروبي وضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية، ففي مؤتمر بروكسل 1994/01، تمنى رؤساء دول وحكومات حلف الأطلسي للتوصل في صياغة مبادرة الدعم والاستقرار في حوض المتوسط، بناءً على المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح ينظر للأمن المتوسطي علي انه وثيقة الصلة بالأمن الأطلسي².

خلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي باسطنبول في 1994/06، تمت مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار امني، بإعداد مشروع الحوار، وإجراء الاتصال بدول الحوض الجنوبي، ويرجع هذا بسبب اختيار اسبانيا وايطاليا لإعداد مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء في الحلف الأطلسي إلى كون هتين الدولتين رغم طلبهما بنود الاستقلال من الحلف، إلا أنهما يتشبثان به وبدوره المهم في المتوسط، عكس فرنسا التي ترفض المشاركة والمناورة العسكرية التي تجريها قوات الحلف الأطلسي في المنطقة.

لقد أصبح الحلف يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي مثلما ربطت دول الاتحاد الأوروبي الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي وثم ربط الأمن الأطلسي بالأمن الأوروبي³.

1- حسين سنطوح، "الحوار الجزائري الأطلسي: من أين إلى أين؟"، مجلة دراسات استراتيجية. ع.2. مركز البصرة للدراسات الإنسانية، الجزائر، جوان 2006، ص34.

2- نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. ط.1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2003، ص85.

3- احمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص296.

ففي افريل 1995، بدأ الحوار مع مصر، إسرائيل، المغرب، وتونس ثم انضمت إليه الأردن فيما بعد موريطانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي- المتوسطي. أما الجزائر فقد تغيبت، ويفسر هذا الغياب بثلاث أسباب¹:

- الأزمة الداخلية للبلاد وتقدي المشاورات لأنه قد يفسر تدخل في شؤون البلاد.
 - عدم وضوح الرؤية الكاملة للوضع الجزائري
 - الحلاف بين أعضاء الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، ويبدو من خلال بعض المؤشرات إن التقارب بين الحلف والجزائر كان هندسة أمريكية حصرا.
- وبالنظر إلى النجاح الذي حققه النظام الجزائري في محاربة الإرهاب، وإجراء انتخابات رئاسية متعددة وما صاحبها من دبلوماسية / أنشطة للسياسة الخارجية الجزائرية هذا الأخير الذي توج في إقحام الجزائر في حوار أطلسي متوسطي في مارس 2000.
- وفي قمة مدريد 1997، قرر الحلف تنشيط الحوار بإنشاء مجموعة التعاون المتوسطية المكلفة بالسير قدما بالحوار، وأصبح بموجب قرارات قمة واشنطن 1999، احد ركائز سياسة الحلف التي وضعها في إطار مقاربتة التعاونية الجديدة بعد الحرب الباردة تحت اسم المفهوم الاستراتيجي². أما في قمة براغ 2002/11، أكدت دول الحلف الأطلسي مرة أخرى على الترابط بين الأمن في أوروبا والأمن والاستقرار في المتوسط وقررت هته القمة تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي بصفة جادة وتدعيم التعاون العملي، لاسيما في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة، بما فيها تلك المتعلقة بالإرهاب. هذا التطور في الطرح جاء نتيجة أحداث 2001/09/11³.

لقد حاول الحلف منذ أحداث سبتمبر 2001، أن يقرر مجموعة من الإجراءات لتطوير التعاون مع دول الجوار، وذلك من خلال تشاور يكون أكثر تنظيما مقارنة للتعاون والبحث عن نشاطات محددة مثل تحسين أهلية جيوش الحوار المشاركة في عمليات بقيادة الحلف، إصلاح الدفاع والسياسات الاقتصادية في مجال الدفاع التشاور حول امن الحدود، إدارة الكوارث الطبيعية⁴.

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص166.

2 - عبد النور بن عنتر، "الحوار الأمني المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائرية"، مجلة شؤون الأوسط، ع. 83، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لندن،، ماي 1999، ص51.

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المرجع السابق، ص168.

4 - ديفيد ماي، "عملية الجهود والنشاط لحلف الناتو توفر الحماية لمنطقة البحر المتوسط"، في الموقع:

المطلب الثاني: ترقية الحوار الأطلسي إلى الشراكة:

أكد الحلفاء على تدعيم الحوار والمضي به قدما إلى التعميق والتوسيع، حيث تبني وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي" ورد في هذه الوثيقة بالإضافة إلى ما ورد في وثائق القمم السابقة دفع الحوار إلى شراكة حقيقية بهدف المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار، وتدعيم الجهود الدولية عبر الاتفاق مع الدول في المنتدى المتوسطي [المغرب، موريطانيا، الجزائر، تونس، مصر، الأردن]، على أساس كل حالة على حدى.

إن هذه الوثيقة تترجم رؤية دول خلف الناتو للأمن والاستقرار في أوروبا وان أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب شرق المتوسط. وترتكز هذه الاتفاقية على خمس مبادئ:

- اتفاقية مفتوحة

- اتفاقية ثنائية [الناتو+شريك] وهي في نفس الوقت اتفاقية متعددة الأطراف [الناتو+7]

- شراكة قائمة على نفس البرنامج [برنامج الناتو]

- اتفاقية مكملة

- التمويل الذاتي للأنشطة مع بحث إمكانية الدعم المالي للأعضاء لتسهيل انخراطهم في أنشطة الحلف.

أما عن المبادرة الشراكة الأمنية الأطلسية- الشرق أوسطية التي يعرضها الأطلسي على بلدان شرق أوسطية محددة تخص نشاطات التعاون عملية أمنية لمواجهة تحديات القرن 21، لكن على أساس نظرة أمريكية لهذه المنطقة الحيوية والتي أكدتها من خلال احتلال العراق، ومع ذلك فإن مبادرة اسطنبول عرضت على دول معينة تعاوننا عمليا امنيا في مجالات عديدة، ويمكن لدول المعنية أن تستفيد من التعاون مع الأطلسي عبر الدعم العملي ضد التهديدات الإرهابية وتقديم مساعدة في إصلاح الدفاع، بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك كالأمن البيئي والأمن الإنساني.

ومن خلال محاولة التقارب الأطلسي المتوسطي يمكن ربطها بمجموعة من المحددات أهمها:

- أن الحوار جاء بناء على التسوية السلمية في مدريد 1991، لهذا فإنه سيبقى يخضع لعمليات التقلبات في هذه العملية السلمية وتطورها.

- إذا كان الحوار الأطلسي المتوسطي يركز على الأمن العسكري في منطقة المتوسط، رغم أهميته بالنسبة للدول العربية المتوسطية وذلك حينما يلاحظ قوات الخلف البحرية الدائمة تتواجد في المتوسط بعدما أثارت شكوك الدول المتوسطية حولها، ومن مظاهر العلاقة العسكرية، فنجد الحلف باشر تمارين مشتركة في عرض المتوسط سواء في إطار مشترك أو ثنائي:

- تدريب الجيش التونسي وتحديثه، مابين 1993 إلى 1998، تلقت تونس ما قيمته 300 مليون دولار، بالإضافة إلى استقبال 70 متربصا في مدارسها¹.

- أما بالنسبة إلى المغرب فإن علاقاته مع خلف الناتو سابقة لاتفاقية الشراكة المعلنة في اسطنبول 2004، فالمغرب منذ 1960 وهو يتلقى تسهيلات من الغرب، حيث باشر بعد 11 سبتمبر 2001 بمشاركته في العملية العسكرية للحلف في مضيق جبل طارق تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومراقبة السفن العابرة للمتوسط. ومكافئته من أمريكا امضي في 2004 بوضعه حليف استراتيجي لحلف الناتو.

- أما الجزائر فإن التقارب العسكري مع الحلف بدء منذ سنة 1997، بعد افتتاح الو.م.أ بأهميتها الإستراتيجية، حيث بذات بشكل زيارات إلى الوفود العسكرية في إطار عمل مشترك، من شأنه إعادة وزن الجزائر إلى المنطقة والدور الهام للجيش الجزائري في فض النزاعات والمشاركة في العمليات الإنسانية واستتباب الأمن في المنطقة². تطور هذا التقارب في سنة 1998 ومن بين مظاهر هذا التقارب استعراض الأسطول السادس لتمرين الإنقاذ في البحر مع البحرية الجزائرية في سواحل سيدي فرج³.

- إذا كانت قمة براغ ورد فيها أن الحلف يمكن أن يمنح استثناء، وفق حالة كل حالة على حدى، مساعدة مالية قصد دعم مشاركة شركاء المتوسطيين في نشاطات الحوار، إلا أن التمويل يطرح إشكالا في الحوار المتوسطي كونه صمم على أساس التمويل الذاتي.

1- أيان ليسر، "دور المغرب العربي والبحر المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف. المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، مارس 2001، ص 08.

2- أنيس رحمانى، "التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري"، جريدة الخبر.ع. 2843، 2000/04/23.

www.elkhabar.com/19/04/2016.

3- المرجع نفسه.

- بالنظر إلى وثيقة اسطنبول التي تطمح إلى الوصول لآليات مؤسسية محددة بدقة في مضمونها لتطوير لشراكة وضمان الأمن والاستقرار لجميع أطراف الحوار الأطلسي المتوسطي.

- في غياب إجمال محتوى الحوار والتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات فان هذا لا يساهم في بناء الأمن أفقياً، أي بين دول الضفة الجنوبية، لأنه اكتفى بالطريقة العمودية، أي بين الحلف والدول المتوسطية فرادى، ولو أن هذه الطريقة هي الأخرى تشهد صعوبات بسبب التنافس الفرنسي-الأمريكي على المنطقة¹.

1- أيان ليسر، المرجع السابق، ص08.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للمنطقة المغاربية وانعكاس
التصورات الأمنية الأوروبية في المتوسط

إن القيمة الإستراتيجية للمنطقة المغاربية ليست وليدة اليوم أو نتاج اللحظة الراهنة، بل هي حصيلة لتفاعلات ماضية ولموقع جغرافي متميز يمثل مدخلا وبوابة لمناطق ذات قيمة حيوية وإستراتيجية بالنسبة لكثير من القوى الدولية.

وفي كل منطقة جغرافية توجد مداخل ذات قيمة إستراتيجية، من ضمنها في البلاد المغاربية مضيق جبل طارق كمعبر وممر حيوي لا يمكن عزله عن المساحة البحرية الكبرى للبحر الأبيض المتوسط، فكل ما كان يحدث بهذا البحر كان له تأثير مباشر أو غير مباشر على هذا الممر، نفس الشيء يقال عن علاقته بالمحيط الأطلسي خصوصا على طول السواحل البرتغالية والمغربية، وبالضبط بعد انطلاق عمليات التوسع والكشوفات الجغرافية الأوروبية نحو العوالم الجديدة.

ونظرا لأهمية هذه المنطقة باعتبارها منطقة عبور وجسر يربط بين ضفتين أولى في الجهة الشمالية مشكلة أغلبها من الدول الأوروبية وأخرى في الجهة الجنوبية مشكلة من دول معظمها فقيرة وتعرف حالة اللا استقرار وخاصة على المستوى الأمني وهو ما انعكس بالسلب على دول الطرف الشمالي، وبانت هذه المنطقة محل اهتمام من قبل هذه الدول للحد من انتقال حالة اللا أمن إليها، وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على المنطقة المغاربية وأهم مقوماتها جغرافيا واستراتيجيا وفقا للمباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: المغرب العربي دراسة جيو إستراتيجية

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

المبحث الثاني: مدركات التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية على ضوء التصورات الأمنية الأوروبية.

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية والدفاعية للتصور الأمني المغربي:

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروبية المغربية على الأمن المغربي:

المبحث الثالث: واقع وآفاق بناء مقاربة أمنية مغاربية موازية للتصور الأوروبي في المتوسط - نظرة استشرافية - .

المطلب الأول: الاتحاد المغربي كإطار لتفعيل مدركات التصور الأمني الأوروبي

المطلب الثاني: الثقافة الأمنية المغربية والسياسة القطرية للتصورات الأمنية في المتوسط

المطلب الثالث: مستقبل المشهد الأمني المغربي في ظل تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية

المبحث الأول: المغرب العربي دراسة جيو استراتيجية

سنحال في إطار هذا المبحث دراسة المنطقة المغاربية من حيث المقومات الجغرافية والأهمية الإستراتيجية، وذلك وفقا لمطالبيين
المطلب الأول: المقومات الجغرافية

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى المغرب حاليا و المغرب الأوسط الجزائر و المغرب الأدنى، و تونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي، إلا أنه في إطاره الواسع، فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب-الجزائر-تونس كل من ليبيا وموريتانيا¹، و توجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، و يطلق عليها بلاد البربر، باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري²، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، و يقصد بها بالإضافة إلى شمال إفريقيا أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان مصر، فلسطين، الأردن، العراق³.

و لكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي "المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر المغرب وموريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية⁴، و يحد

1- مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986، ص 8.

2- عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية". مجلة قضايا عربية، العدد. 10، لبنان: مطبعة المتوسط، أوت 1975، ص 5.

3- نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية. العدد. 124، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 1996، ص 125.

4- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي. دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 3.

المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي النشاد والسنغال والنيجر وشرقا مصر والسودان و غربا المحيط الأطلسي¹.

وتكتسي بلدان المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة بحيث تمتك مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على البحر المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم وآخر على المحيط الأطلسي، يفوق طوله 2000 كلم².

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقف ذات الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أي بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، و مركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط. و هو يعتبر نقطة التقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد المنطقة اعتبرت همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممررا للتجارة العالمية، إذ 50% من البترول المستهلك من أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط حيث تعامد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، و أن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصادياتها، كما تزخر منطقة المغرب العربي بالثروات الطبيعية الأخرى، أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له. إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة³ كما يقول الجنرال Buis: [يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية]، ويضيف: "تجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما

1- "المغرب العربي"، في موقع: www.uma.org 2016/03/12

2- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 27.

3- ميلاد مفتاح الحراثي، "الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21". مجلة المستقبل العربي، العدد. 187، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994، ص 48.

تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق جبل صقلية أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من ايطاليا إلى اليونان¹.

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيو إستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية² وعلى الرغم ما يحتويه المغرب العربي من ثروات، و ما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية أي له " قدرات طبيعية وبشرية"، إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة، بل وزيادة على ذلك يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد، رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية، بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة، و البعض يعتبره هو مصدر هذه التهديدات، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى، وهذه التهديدات هي التي سنتطرق لها في المباحث الموالية.

1- مونة علي، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بد الحرب الباردة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001-2002، (غير منشورة)، ص 43.

2- أمحد برقوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". نقلا عن موقع الأستاذ:

berkouk-mhand.yolasite.com/research.php12/04/2016.

الخريطة رقم: 01- بيانات أولية عن دول المغرب العربي:



بيانات أولية عن دول المغرب العربي
المصدر:

US Central Intelligence Agency. World Fact Book of 2012. Central Intelligence Agency website (accessed:27 Nov 2012):
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html>

المبحث الثاني: مدركات التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية على ضوء التصورات الأمنية الأوروبية.

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا وجنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات، هذه الجغرافيا التي جعلت للعديد من الجماعات في بلاد المغرب العربي خصوصيتهم، فالجبال والصحارى الشاسعة خلقت لهم مجالا واسعا للحركة والمناورة والاختباء، والقرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان، و قد ساعد الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات كالتفريب والمخدرات

وانتقال بعض الأوبئة ومشاكل التلوث التي أصبحت تهدد هذا الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة¹.

إن المقصود بمدرجات التهديد هو كما يحلل "باري بوزان" *buzan*، الأمن حيث يقول: انه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات الانكشاف الخاص بالموضوع الذي تستهدفه يمكن أن يعطى معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية، فالأمن يعكس التهديد و الانكشافات سويا، ومنه يمكن القول بان سياسة الأمن القومي أما أن تتجه نحو الداخل لتخفيض من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفيض من التهديد الخارجي، بالتصدي لمصادره وإذا كانت الانكشافات محددة وملموسة فان التهديد قد يكون صعب التحديد وذلك لسببين:

- مسألة الذاتية والموضوعية في التهديد، أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري، وخوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب.

- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك تظهر كنتيجة للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

وفي هذا الإطار يمكن الربط بين مسألة "مدرجات التهديد" و "هوية المهدهد" أي القيم المهدهدة والتي تعتبر إشكالا في حد ذاتها وتطرح أسئلة عند التطرق لمفهوم الأمن لدى دول جنوب المتوسط، أي هذه القيم التي يتعين حفظها وحمايتها: البقاء الدولاتي أو الاستقلال الوطني أو الوحدة الترابية أو الرفاه الاقتصادي أو الهوية الثقافية والحريات الأساسية أو أمن النظام السياسي².

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة أ/ التهديدات الاجتماعية

اعتبرت المشاكل الاجتماعية أحد اكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني المغاربي، فالمخدرات مثلا هددت الأمن الإقليمي ولازالت تهدده، فقد ظهرت العديد من

1 - عتيقة نصيب، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي". بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008، ص 17.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 17-18.

الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية، وكانت المغرب كدولة وأهم مكان لجماعة مافيا المخدرات، وبهذا الصدد أقرت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني والسياسي والمجتمعي. أما عن قضايا التهريب فظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر، كتهريب السلاح و تهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب من و إلى أوروبا من الدول المغاربية¹.

2/ التهديدات البيئية

اعتبرت قضايا البيئة كبعد من أبعاد الأمن من أحدث وأبرز المشاكل المهددة له وفي المغرب العربي ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية الأمراض المتقلة... الخ. ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل فقد شهدت فيضانات باب الواد التي أحدثت كارثة بيئية كبير تسببت في وجود العديد من الأمراض المتقلة كالسل وكذلك زلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الشيء الذي أحدث مخلفات أخرى.

أما **التلوث** فقد ظهر وزاد نتيجة الانتشار الفطيع للقمامة والحفر التي تهدد حياة السكان وكذلك، التلوث الذي يهدد السواحل خاصة الشرقية في حالة شرب المواد النفطية التي تحملها الباخرة المالطية صوفيا مثلاً²، حيث تسببت ناقلات البترول العملاقة في تسرب 650000 طنا سنويا من البترول من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي كذلك تؤدي إلى ارتفاع كمية CO² التي تلوث الأجواء³.

أما بالنسبة للأمراض المتقلة، فظاهرة الإيدز أصبحت تهدد الأمن الجزائري من خلال دخول العديد من الأفارقة غير الشرعيين والأجانب كذلك. أما المغرب تهدها هي

1- ب.ج، "مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب"، الخبر اليومي، العدد. 5236، 5 فيفري 2008. ص7. نقلا من الموقع الإلكتروني: www.elkhabar.com. 2016/05/13.

2- ف.ع، "الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية". الخبر اليومي، العدد. 5274، 20 مارس 2008، ص 24.

www.elkhabar.com 13/05/2016

3- بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". مداخلة ضمن: **الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"**، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008، ص ص105-106.

كذلك أزمة بيئية عارمة بسبب تفشي الظواهر الاجتماعية المزرية كالفقر، الشيء نفسه في تونس ولكن بصفة أقل خطورة فتونس لم تعاني من مشاكل كبيرة لصغر مساحتها واعتمادها على السياحة كمورد اقتصادي هام إلا بخلاف مرض الايدز الذي تزايد فيها بنسبة كبيرة بسبب الأجانب والسياح القادمين منها واليهما، كذلك ليبيا وموريتانيا يعاني إقليمهما من عدة توترات بيئية¹.

كذلك نقص التنمية والتخلف إذ أن نقص التنمية في دول المتوسط ساعد ويساعد كثيرا في تدهور البيئة فقام البنك العالمي بتقييم الاحتياجات المالية لأجل الحفاظ على البيئة في المتوسط وقد قدر ذلك بـ: 18 مليار دولار، نظرا لضعف غالبية دول المتوسط وفقرها فعدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية يؤثر على البيئة².

3/ تهديدات الأمن الغذائي: منذ بداية التسعينات ومشكلة الأمن الغذائي محط اهتمام العالم اجمع لما اكتسبه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، و يعرف الأمن الغذائي على أنه: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية و بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على النشاط المحلي. ودول المغرب العربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصادية هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدها من الملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية³.

كما أنها تصنف من الدول المتخلفة، و بطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية، و بالتالي فإن هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع

1- ف.ع، مرجع سبق ذكره. ص 24.

2- معلم يوسف، "تأثير البيئة على الأمن في المتوسط". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، (غير منشورة)، ص ص162-163.

3- "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك". جريدة البيان. نقلا عن موقع:

www.albayan.com/image/am.arabwork.doc17/04/2016.

الإمدادات لها، فسوف تتعرض للمجاعة، و هذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها. فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن و السيادة الوطنية فمثلا: تخضعه الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها، ويصف الخبير الأمريكي *John BLACK* القمح بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام، و يقصد السلام وفقا الإستراتيجية الأمريكية كما جاء في التقرير الاقتصادي الأمريكي ليستر برلون بقوله: (قد يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري القومي كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات)، فأدركت أمريكا وزن القمح كسلاح "السلاح الأخضر" للضغط وتغيير سياسات الدول، وهذا يجعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحتيا، وهذا تهديد كبير جدا.

كما أن هذا التزايد الكمي للسكان، رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد وبين الدول المغاربية إلى تزايد كبير لسكان المدن، وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كذلك نجد العوامل الطبيعية، فرغم الإمكانيات الطبيعية الزراعية التي يحظى بها الدول المغاربية إلا أنها لم تفلح في إشباع حاجيات مواطنيها، وذلك راجع لانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، كذلك الاعتماد على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب ضف إلى ذلك ندرة المياه وسوء استغلالها، وغيرها من العوامل التي تجعل الدول المغاربية دولا عاجزة على تأمين نفسها، وهو تهديد بالغ الأهمية فغياب الغذاء يؤثر سلبا على جميع الجوانب والمجالات، فلا نستطيع أن نتخيل علماء ومبدعين عند غياب أهم شيء أو عنصر لاستمرار حياتهم¹، كذلك غياب الغذاء يعني توقف عجلة الاقتصاد الذي لم يوفر لهم شيء كما يؤدي إلى غضب المجتمع وحوادث عمال تخريبية عنيفة، ويؤدي كذلك إلى انتشار الآفات الاجتماعية خاصة السرقة لأن كل شخص يريد البقاء حيا.

فالأمن الغذائي يعني تطورها واستمرارها وبقاءها، فمتى استطاعت دولة تأمين نفسها قد وصلت إلى مرحلة عالية من الأمن. خصوصا لما أعلن "بويدر أور" مدير عام

1- المركز الوطني للمعلومات، "مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي". جمهورية اليمن، أبريل 2005، ص ص 32-

34، نقلا عن:

<http://www.yemen.nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf>

لمنظمة العمل الدولية، بأن نصف البشرية سيعاني من نقص الغذاء إذا لم يتدارك العالم هذه المشكلة. و قد صرح أكثر من مسئول أمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقبلة الذرية كما كانت تفعل بل ستهدد العالم بحبة قمح. وقد قال **جيمي كارتر** "إذا قطعتم يا عرب النفط ستقطع عنكم إمدادات الغذاء".

بالرغم من توافر مقومات الأمن الغذائي المغربي كالمساحة الوافرة، الموارد المائية الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، إلا أن هذه الدول لم تعرف الأمن فيه بل هو مصدر تهديد لها. وهكذا فإن فجوة الغذاء لم تعد قضية اقتصادية بحتة بل أصبحت قضية اجتماعية وسياسية تهدد الأمن المغربي واستقرار الدول المحتاجة، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بالفائض الغذائي العالمي وبالأخص القمح، حيث تضع يدها عليه إنتاجا وتسويقا، و لهذا كلما ازدادت حاجة الدول الفقيرة إلى الغذاء ازدادت قدرة الإدارة الأمريكية على فرض شروطها السياسية دون أن تكون مضطرة لاستخدام القوة، فكيف تتطور دولة وهي محكومة وخاضعة لدولة أخرى تفرض عليها ما تشاء حتى تستمر وتبقى فالأمن الغذائي مهم جدا، فإذا حققت الدول المغاربية أمنها الغذائي تستطيع أن تتحرر في عدة مجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية... الخ¹.

4/ تهديدات الهجرة

تتعد أوجه الهجرة ما بين شرعية و غير شرعية (سرية)، و تعتبر الثانية أكثر خطورة على أمن الدول، نستطيع القول أن من أسباب الهجرة غير الشرعية هي أسباب اقتصادية إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل. و كذلك الأسباب الاجتماعية هي دافع لهجرة مثل الفقر، المجاعة، الأمراض، كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى سيارة، هدايا... الخ

1- جمعية الأطلس، "الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي". ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب، ص 244.

وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي خاصة إلى الهجرة¹.

وتعتبر الهجرة حسب الدارسين مصدر لتهديد أمن للدول المتقدمة(المستقبلية)، في هويتها، و لكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية كذلك على تهدد الدول المغاربية، إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة، مما يؤدي إلى استمرار التخلف والتقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير والتطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه بالفقر الإنساني وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990 لأول مرة ما يسمى "مؤشر التنمية البشرية"².

5/تهديدات الجماعات الإرهابية و تأثيرها على استقرار و أمن الدول المغاربية.

أ- تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل و نشاط ما عرف بالإسلام السياسي، المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها. و لم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي و لا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه.

ولم يرغب عن أحد أنه بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل عملها ونشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا

1- ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 120.

2- زايري بلقاسم، "منطقة التبادل الحر-الأورومتوسطية و الفقر في الدول المتوسطية"، مجلة المستقبل العربي. العدد 286، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2002. ص 80.

وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الضيقة بدلا من السليمة، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي. بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة¹.

عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات، منها الاستبداد المحلي²، و الطغيان الأجنبي، و ما ينجر عنهما من توتر و شعور بالظلم و المهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب و المراهقين، بل تحول تمردا إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح و الانحراف لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، لأنها ترى نفسها مهمشة، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها كذلك الاقتناع الفكري بوجود العمل على التغيير بمنهج عنفي، و تعرض الكثير منهم إلى ظروف و أحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدتهم فظلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصدر رزق شريف في ظل حراك اجتماعي لا يرحم، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكوناتهم وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة، و التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد³.

ويحتضن المغرب العربي العديد من الجماعات المتشددة:

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان "الجماعة المسلحة" و "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة⁴، والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ترأسها

1 - خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري". نقلا عن موقع :

<http://www.Ahewon.org/debst/show.art.asp?raise=20065125/04/2016>.

2- محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة. ط.2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000، ص 53.

3- مرصد الإرهاب، "من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي". مرصد الإرهاب، نقلا عن:

<http://www.alerhab.net10/05.2016>.

4- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.

"عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "تبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروكال" المعروف بـ "أبو مصعب عبد الودود"¹.

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هذه المنطقة، فهناك من يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هواري بومدين" بالاستيلاء على السلطة وما كان سائدا في فترته. وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادتنا إلى ظهور الحركات الانتفاضية في 05 أكتوبر 1988².

واتجاه آخر يرى أن العنف ارتبط بمسار ديمقراطي تمسده 1991 بعد فوز الحزب المعارض لسلطة الجبهة الإسلامية لانقاد *FIS*، وهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة "هواري بومدين" وظاهرة الفساد السياسي، وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام، وهو ما عبر عنه بعض السياسيين الجزائريين بصعق هيبة الدولة، كذلك تفاقم و تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية و الإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجمعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي³.

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية و عشوية من العنف المسلح⁴، وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية اخطر من "الجماعة المسلحة"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها

1 - "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضرات ثرية ووجوه متعددة"، أبريل 2007، نقلا عن موقع:

<http://www.annaba.org/nbanews/62/25.htm> 10/04/2016.

2- محمد فهم درويش، المرجع السابق، ص 60.

3- محمد سعيد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية. العدد. 113، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 1993، ص ص 113-114.

4 - "القاعدة في المغرب العربي - عدو مجهول صحة الفراغ السياسي-"، نقلا عن:

<http://www.alwaqt.com/art.php?aid=4513010/04/2016>.

من "السلفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة" أسامة بن لادن"، الذي زكى المبادرة وأصدر بيان من بين ما جاء فيه: (بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة أسامة بن لادن كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة¹، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلاً للقاعدة لها في شمال أفريقيا. لتجد متنفساً لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة، ولكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم².

وللجماعة السلفية للدعوة والقتال أعمال تخريبية إرهابية داخلية وخارجية، فقد قامت بمذابح خطيرة في فترة الحرب الأهلية الجزائرية؛ كذلك قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة استهدفت فيها مكتب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى اعتداءات دامية في منطقة القبائل بشرق الجزائر، والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية وعمليات الاختطاف للأجانب، كذلك اعتمدت على أسلوب السيارات المفخخة. كما أنها تعتبر المسؤولة على الهجمات بالقبائل المحشوة بالمسامير على مترو الأنفاق في باريس عام 1995³.

كما دعت هذه الجماعة في 2007/1/8، إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة: (ها هي فرنسا تخرج البارحة من الباب وتخرج اليوم من النافذة بل وها هي أمريكا أيضا تدخل من الباب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد أن

1- عمار جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة"، مجلة المغرب الموحد، العدد. 05 دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010، ص 13.

2- "الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب". نقلا عن: <http://www.alwatanvoice.com2016/04/10>

3- مرصد الإرهاب، "الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة". نقلا عن: <http://www.alerhab.net2016/04/10>

تواطأ معها لص الدار)¹، وقال أن التنظيم لن يتردد في ضرب و.م.أ كلما وأينما استطاعت ذلك وفي أي مكان من العالم.

ثانياً: الحركات الإرهابية في المغرب.

نجد فيه جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية"، و "الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية"، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي"(*) الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية، و من بين أعضائها "حسن الكناني" و"محمد عبد الوهاب"، ونجد "عبد العزيز أبو البراء" قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر "عزيز الشكاني" و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب².

و يعود ظهور التيار المتطرف من السلفية و المسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان، "الذين استباحوا في نظرهم أرض الإسلام"، و حينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر و دخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية³. وفي هذا الإطار يندرج إنشاء الجبهة العالمية لقتال اليهود و النصارى عام 1998، و امتد ذلك التيار إلى العديد من الدول من بينها المغرب، حيث أعلن بعض الدعاة نصرتهم للقاعدة وبن لادن، و هكذا حرم أحدهم و هو "الحدوشي عمر" في فتوى له تعاون المغرب مع أمريكا في حربها ضد طالبان بأفغانستان، مثلما اعتبر مناصرة بن لادن واجبا لأنه في نظره "مجدد الجهاد في هذا العصر". و تنامي ذلك التيار في المغرب في سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط و المراقبة، و أصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه

1- عمار بن عزيز، "أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا". مرصد الإرهاب، نقلا عن:

[http // www. Alerhab net.2016/04/10](http://www.Alerhab.net.2016/04/10)

*محمد الفزازي يبلغ من العمر 54 عاما حاصل على شهادة الدكتوراه في شعبة الفلسفة وسبق أن كان خطيبا في مساجد فاس و طنجة وبرز كقائد للسلفية في المغرب ومنظر السلفية الجهادية.

2- ربما صالح، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي". قناة العربية، 8 أبريل 2007 في الموقع:

[.2016/04/10www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net.2016/04/10)

3- عبد الحكيم أبو اللوز، "السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار"، مجلة المغرب الموحد. العدد. 05، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010، ص 21.

كـ" الفزازي، الحدوشي، الشاذلي" الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، و تعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها " تيارا منهجيا عقديا أصوليا و ليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى"¹.

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا. نجد "الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها و مناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007، فقد أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي. وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

و يعتبر بعض قادة الجماعة، أمثال الشيخين "أبو يحيى الليبي" ومواطنه "أبو الليث الليبي" من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي، بل يعتقد البعض أنهم تحولوا فعلا، إلى قادة في صلب تنظيم القاعدة العالمي. و أن "الجماعة الإسلامية المقاتلة" قد اندمجت و ذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قياداتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو اليزيد"، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية والجغرافية لمنطقة المغرب، وبالتالي فمن المستبعد كلية أن تستقل الجماعة بتسمية جديدة تحمل، مثلا، اسم قاعدة الجهاد في ليبيا. لذا علينا أن ننظر، بحرص، إلى الجماعة باعتبارها: نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة، و السعة في العلم الشرعي، و صلابة مواقفهم تجاه تعميم تيار الجهاد العالمي والحفاظ على نقاوة قيادته و التميز في الأطروحة التنظيمية. ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة، ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهري عن تقديمها بوصفها: "كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا"².

لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009، وتقديم مبادرة

1 - عبد الحكيم أبو اللوز، المرجع نفسه، ص 22.

2- أكرم حجازي، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، في الموقع: <http://www.tawhed.ws17/04/2016>.

لنبد العنف للحكومة والشعب الليبي، بعدما أجرى قاداتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء ففي سجن "أبو سليم"، القريب من طرابلس، كتب قادة "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" وثيقة يراجعون فيها أفكارهم، أطلق عليها "دراسات تصحيحية في فهم الجهاد و الحسبة و الحكم على الناس"، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي¹.

و قد وصفت هذه المراجعات بأنها تحول من الراديكالية السياسية في فهم الإسلام إلى اللاراديكالية في العمل الإسلامي المعاصر، و تفصل هذه الوثيقة/ الكتاب، جوهر هذا التحول من فقه المواجهة إلى فقه المراجعة، بحيث أكد شيوخ الجماعة من خلال هذا الكتاب أن تبنينهم لفقه المواجهة في بداية عملهم لم يكن طلبا للجاء أو السلطان أو للمال أو خدمة لأعداء الوطن، بل كان حسب تقديرهم أن دينهم قد أوجب عليهم و أن ربهم قد أمرهم بمواجهة الطغيان، ما أسفر عن ضرورة اللجوء إلى العمل المسلح لتغيير المنكر و الفساد، و يشير شيوخ الجماعة: (إن الظروف الموضوعية التي سادت في فترة تكوين الجماعة و كذلك غياب العلماء، و أيضا عدم وجود مجال للدعوة السلمية بالحكمة و الموعظة الحسنة، و هذه كلها عوامل ساهمت في تضيق دائرة الاختيار للعمل الإسلامي و دفعه نحو العمل المسلح².

كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطا أقل حدة و فعالية في موريتانيا حيث نجد "الحركة الإسلامية" و كذلك الأمر في تونس: حيث نجد حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي" الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب.

محمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى بـ "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات: "الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و "الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية" و "الجماعة المغربية

1- أيمن حسن، "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبد العنف"، في الموقع:

<http://www.muslim.net17/04/2016>

2- نعمان بن عثمان، "هذه مراجعات الجماعة المقاتلة"، مجلة المغرب الموحد. العدد. 05، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010، ص ص 18-19.

الإسلامية المقاتلة"/ " السلفية الجهادية"، وهناك من يضيف "الجماعة الإسلامية التونسية"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.

فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة و التي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتتبعين سببا مباشرا في الانشقاقات المتتالية في صفوفها، تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بدايته بتوسيع نشاطه نحو الصحراء، و بتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى و استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، و القيام بعمليات تفجيرية في أوروبا. ويفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة بـ 2002 - 2003 بهذا التحول الكبير في نوعية عملياته، بتاريخ 24 جانفي 2007، أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" رسميا انتمائه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر GSPC" و "الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL" و "الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM" و "الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICT"¹.

و ما نلاحظه بالنسبة لنطاق عمل هذه الجماعات، أنه تم استبدال تسمية المنطقة من "المغرب العربي" إلى "المغرب الإسلامي"، حتى لا يكون هناك فروق بين من هو عربي وغير العربي، و اعتبار الإسلام هو الرابط المشترك بينهم، أو أنه الستار على أعمالهم، و هذا -حرفياً- نص بيان من بيانات حركة (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)، يؤكد هذه النظرة للمنطقة المغاربية المسلمة، و يكشف عن مبادئها في العمل السياسي و العسكري.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية والدفاعية للتصور الأمني المغاربي:

عرف إقليم المغرب العربي متغيرات جديدة وأسئلة جديدة، تتطلب تشخيصا معمقا للتحديات، إذ يواجه مجموعة من التحديات الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعو إلى تجنب المآزق والأزمات المعطلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية. وفي محاولتنا معرفة أهم التحديات/التهديدات التي تواجه الدول المغاربية وجدنا أنها تتركز

1- عمار جمال، المرجع السابق، ص 13.

على الخصوص في: البطالة، والفقر، والهجرة، والإرهاب، وضعف الأداء الاقتصادي، ومحدودية التنمية الإنسانية المستدامة¹. أمام هذه التحديات المتجددة و المعقدة، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغاربي و مؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد أمن و استقرار المنطقة، و استيعاب التحوّلات التي عرفتها العلاقات الدولية، وكان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن والتنمية في عديد الترتيبات الأمنية مع الدول الإقليمية.

1/ المقاربة الأمنية المغاربية في إطارها الثنائي

- على المستوى الأمني والسياسي: بداية لابد من الإشارة إلى انه ما لم ينجح في تحقيقه اتحاد المغرب العربي قد نجح فيه تنظيم القاعدة في لم شمل الجماعات الإرهابية واندماجها فيمتلك واحد عبر كل هذه البلدان، وهذا بدوره يعطينا صورة حقيقية عن عدم التكامل والانسجام السياسي والأمني لهاته البلدان المغاربية، ورغم ذلك ظهرت بعض المحاولات في شكل ندوات، مؤتمرات واجتماعات لدراسة الملفات الأمنية الشائكة التي تهدد هذه البلدان بالإضافة إلى التعاون العسكري وتبادل المعلومات حول معظم التهديدات المشتركة².

فيما يخص التعاون الاستخباراتي والأمني تم تعزيزه بعد اجتماع طرابلس 2007/04/23، لمواجهة تهديدات القاعدة، حيث اعتمدت بلدان المنطقة الخمسة نظاما جديدا لتعزيز التنسيق بين أجهزة استخباراتها، متجاوزة الحلافات الثنائية التي كانت تعطل التعاون الأمني. إن تصاعد خطر التفجيرات الإرهابية ساهم في تكريس التقارب بين بلدان المنطقة لمجابهة الخطر المشترك، المتعلق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي³. ومن جهة أخرى تم إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا واستغلالها حيث ترأست الجزائر رسميا السنة الأولى لانطلاق القوة الإفريقية في المنطقة، وجرى افتتاح مقر الأمانة

1- عبد الله التركماني، "تحديات مغاربية"، المرجع السابق.

2- رتيبة برباش، الأمن والإرهاب في المغرب العربي- مقاربة إستراتيجية-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص114.

3- رشيد حشانة، "بلدان المغرب العربي تعزز التعاون الاستخباراتي بعد اجتماع طرابلس لمواجهة تهديدات القاعدة"، صحيفة الحياة، 2007/04/30.

التنفيذية وعنصر التخطيط للقوة الإفريقية الجاهزة في شمال إفريقيا في طرابلس، وأعلن أن اكتمال جاهزية اللواء سيكون مع مطلع عام 2010.¹

- **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** لاشك أن الجوع والفقر والبؤس الناجم عن الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين الدول نتيجة لجور النظام الاقتصادي القائم، وهو ما يدفع أفراد وجماعات من الدول الفقيرة إلى اللجوء للقوة والعنف لضرب مصالح مستغليها وناهبي خيراتها. ويشكل العامل الاقتصادي دافع هاماً من الدوافع التي تحرك تأزم الأمن في المغرب العربي.²

فالعوامل الإرهابية قد تهدف إلى الإضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشآتها الاقتصادية الهامة والتي تعتمد عليها هذه الدولة في اقتصادها كمهاجمة المنشآت السياحية أو مكاتب شركات الطيران وذلك بإثارة الفزع.

في حالة منطقة المغرب العربي فان سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ليست هي المصدر الوحيد للتهديدات الإرهابية، ولكنها يمكن أن تخلق ظروف مواتية للتطرف والعنف والإرهاب، هناك عدد من العوامل التي أثرت وساهمت في عملية التطرف والإرهاب بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، إذ يمكن القول أن الناس الذين يعانون التهميش الفقر والبطالة والظروف الصعبة هم الذين يتأثرون أكثر من الناس الذين لديهم كل شيء للعيش بالتالي يندفعون نحو استعمال الإرهاب.³

2/ المقاربة الأمنية عبر مغاربية

- المقاربة أمن تنمية في الساحل والصحراء:

فضلا عن التعاون الثنائي المغربي بالإضافة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي فقد تم إعطاء المقاربة الأمنية المغاربية بعدها الإقليمي، فقد تم التنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة في إطار مكافحة الظاهرة الإرهابية والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة المخدرات التهريب والمتاجرة بالأسلحة... مع دول الساحل والصحراء. وكانت كالتالي:

1- رتيبة برباش، المرجع السابق، ص 115.

2- احمد عبد العظيم مصطفى المصري، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن. أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص 218.

3- رتيبة برباش، مرجع سابق، ص 126.

المساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي [oga] واستغلالها : تمت المصادقة على الاتفاقية في افريل 2003، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2008، وذلك بمناسبة أشغال اجتماع مسؤولي مصالح الدرك الأفارقة بداركار بمشاركة 25 بلدا إفريقيا، وتم تعيين ثلاث مكاتب إقليمية وانتخاب رئيس المنظمة وتعيين السكرتير العام، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنطقة التي تظم دول المغرب العربي ودول الساحل سيكون مقره الجزائر، وهي عبارة عن إطار منسجم للتعاون والتبادل بين مصالح الدرك للبلدان الأعضاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وسيسمح بتوفير شبكة استعلامات تغطي 20 بلدا من القارة أي ما يعادل 260 مليون فرد¹.

- تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود الجزائرية المالية لتعقب القاعدة:

انتقلت الجزائر ومالي على تنسيق الجهود العسكرية الميدانية للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية وذلك عن تسيير دوريات مشتركة على طول حدودها بهدف السماح لقواتها بتعقب المشبوهين وسط الامتداد الصحراوي الذي يجمعهما، وفي هذا الشأن، تم الاتفاق بين وزارتي دفاع البلدين حول تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود الفاصلة بين البلدين والتي يتعدى طولها 1300 كلم، وقد صنفّت الجزائر هذه الدوريات ضمن الأعمال التي لا يتعارض نشاطها مع دور الوساطة التي تقوم به الجزائر فيما يخص المشكل الترقّي².

- ندوة الساحل الأمنية نحو مقاربة جريئة تنمية من أجل الأمن و أمن من أجل التنمية:

توجت أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل والصحراء حول موضوع الإرهاب والرهانات الأمنية في المنطقة التي انعقدت بتاريخ 2010/03/16، بالجزائر بحضور سبع دول 07، هي إضافة إلى الجزائر موريتانيا وتشاد وليبيا وبوركينا فاسو والنيجر بإصدار بيان ختامي خلص خلاله الوزراء على التذكير بأن الإرهاب وارتباطاته ومحاربتة يجب أن تتم وفق مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول مستويات عديدة وطنية وثنائية وجهوية ودولية، وعبر الوزراء عن ارتياحهم لاعتماد مؤتمر الاتحاد

1- نفس المرجع ، ص 141.

2- نبيل بوببية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص 215.

الإفريقي ومجلس الأمن الدولي في دورته العادية الثانية عشر يوم: 2009/07/03 لقرارات تجرم دفع الفدية إلى الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الإرهابية يشمل هذا القرار رقم 256 الذي يجرم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية وأكدوا في هذا الخصوص على ضرورة تطبيق توصيات اجتماعهم هذا، خاصة تلك المتعلقة باجتماع رؤساء الأركان ومسؤولي مكافحة الإرهاب مأكدين على أهمية تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص في فائدة الشباب وفي هذا الإطار تعتبر تقوية التعاون العابر للحدود بهدف تحسين ظروف معيشة السكان وكذا دعم المشاريع المهيكلية الكبرى ذات البعد الجهوي من آليات مجالات العمل بدول المنطقة، وقد اعتبرت عملية التآزر الإنسانية في مواجهة الحالات الطارئة كتعبير عن تضامن جهوي فعال في إطار جنوب - جنوب¹.

وكان لهذه الندوة نتائج حول اجتماع قادة الجيوش بتاريخ 2010/04/13 بالجزائر يأتي هذا في إطار تقويم الوضع الأمني السائد في المنطقة الساحلية الصحراوية وامتداد لاجتماع وزراء خارجية لهذه الدول في الجزائر في 03/16 الماضي وكذلك في ضوء النتائج المسجلة على صعيد تجديد هذه الدول لالتزاماتها ضمن إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية المتصلة في إشارة إلى تحالف الإرهاب وجرائم المخدرات، وقالت وزارة الدفاع الجزائرية أن الأطراف المعنية بالاجتماع حددت إستراتيجية لتبادل التحليلات والمعلومات حول الوضع السائد والتطورات الأمنية في كل من هذه البلدان وتداعياته على المحيط الجهوي والنظر في سبل وسائل إعداد إستراتيجية مشتركة ومسؤولة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان².

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروبية المغربية على الأمن المغربي.

لم تحمل الوثيقة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والتي اعتمدت كصيغة مثلى للشراكة والتعاون للبحر المتوسط في الواقع جدية التعاون الحقيقي ونديته بين الاتحاد الأوروبي والدول المغربية، فثمة شروط ومعايير في النظر إلى الشراكة والتعاون، ولا تغفل هنا

1- غنية قمرأوي، "مدلسي يضع النقاط على الحروف في مؤتمر مكافحة الإرهاب، الجزائر تطالب دول الساحل بالإخلاص في محاربة الإرهاب". أشغال المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل والصحراء المنعقد في 2010/03/16. في الموقع:

<http://www.dw-world.de/23/04/2016>.

2- رتيبة برباش، مرجع سبق ذكره، ص144.

بالتذكير بأن الوثيقة الأوروبية، على الرغم من وجود العديد من الدعوات التي صدرت من تونس، الجزائر فالشروط التي تكفل تحقيق الشراكة والتعاون في البحر المتوسط يجب أن تستند إلى مشاركة كاملة وواسعة وشاملة للأطراف المتوسطية، وهذا الشرط يتطلب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية، والتجارية، السياسية والثقافية، قائمة بين دول المتوسط، على المستوى الثنائي، فما هي انعكاسات الدعوة إلى الشراكة الأوروبية المغاربية لا تقوم على مبدأ المساواة للعلاقات الدولية؟ وهو الشرط الثاني إلى جانب التكافؤ والندية واعتماد الحوار الحضاري إلى جانب المصالح المشتركة.

أولاً: الانعكاسات الأمنية والسياسية: إن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون، هو مفهوم أوروبي، بمعنى انه ليس مفهماً متوسطياً خالصاً، وهو يتجه إلى إعادة ترميم للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية وفي ضوء المتطلبات الأمنية والسياسية لأوروبا، وليس على مبدأ "الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ" وهذه العبارة هي أولى ركائز وثيقة برشلونة ولكنها مستبعدة كلياً من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للأمن والاستقرار، فالملف الأمني المتوسطي لم يعالج بجدية في برشلونة، والمؤتمرات اللاحقة فقد تم التشديد على إقامة منطقة سلام وأمن في حوض المتوسط، وقد قررت الدول المشاركة تكليف لجنة خاصة مشكلة من موظفين كبار يجتمعون دورياً ابتداءً من عام 1996 من أجل تحقيق هذا الهدف، وكذا تشجع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطاً تدخل حيز العمل ابتداءً من 1996.

أما في القمة الأوروبية المتوسطية برشلونة 28-27 نوفمبر 2005، فقد كانت بمثابة محطة تقييم لما توصل إليه منذ انطلاق مسار برشلونة عام 1995، وإعطاء دفعة لتعميق الشراكة الأوروبية المتوسطية، ببعديها الثنائي والمتعدد الأطراف فقد تصدرت قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية الإصلاحات السياسية والشراكة الاقتصادية أهم الملفات التي تناولتها دول القمة. ورغم أن القميتين قد تعرضتا لكثير من النقاط التي يمكن من خلالها وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن الفكري فإنه طيلة 10 سنوات لم يرقى مستوى التعاون الأمني بين الشريكين إلى المستوى المطلوب، حيث اكتفت الدول المشاركة في 1995 وحتى 2005 بإحالة هذه المسألة بضرورة الامتثال ولم يتم الاتفاق عليه على المستوى الدولي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة واكتفت بإصدار مدونة

اقل ما يقال عنها أنها تحمل طموحات مثالية تفتقد إلى ميكانيزمات وكيفيات من أجل تجسيدها على أرض الواقع¹، وهذا ما انعكس على آمال الدول المغاربية في محاولة منها لإيجاد شراكة أمنية تضمن لها أرضية للتنمية والتقدم.

ضاف إلى ذلك أنه من أحد المنطلقات الأساسية للمشروع هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصر الاتحاد على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة. كما لا يغيب في البال حرص الاتحاد الأوروبي في التعامل الانفرادي مع الدول المغاربية بصورة انتقائية سيقوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أوامر التعاون الاقتصادي المغاربي بمختلف صورته وتعطيل قيام كتلة مغاربية².

فقد مثلت فكرة المغرب العربي الكبير لا فقط لأجيال الاستقلال بل أيضا للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرير الوطني في هذه المناطق المغاربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ولاشك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية، قد أخذ وقتا طويلا من القادة المغاربية الذين انشغلوا ببناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زواله في 1989/02/17 بداية للاتحاد المغاربي والذي كان حلم العقود الماضية³.

لكن هاهي تحديات جديدة تواجه الاتحاد المغاربي، تحديات تجعل التراجع عنه أمر غير مقبول لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، فدول المنطقة المغاربية اليوم تواجه مشروع الشراكة الأوروبية-مغاربية، وإذا كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتبعته المغرب والجزائر بصفة منفردة، دون وجود تجمع

1- عبد الجبار شيعي، "نحو بناء تعاون امني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 174.

2- ايف لاکوست، "فرنسا وإجهاض مشروع الاتحاد المغاربي". جريدة الخبر، ع.09، 2009/05/5631، ص 20.

www.elkhabar.com 14/04/2016

3- يوسف مسعداوي، رفيقة باشوندة، "واقع وآفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجيات. عدد.04، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، مارس 2005، ص 416.

إقليمي يجمعها في حين تفاوض الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي، وبهذا لم تستطع دول المغرب العربي أن تحسم الأهداف والغايات المرجوة من التعامل مع أوروبا بالرغم من أن مشاكلها وإشغالاتها متقاربة ومتشابهة والمتمثلة أساسا في الأمن والتنمية على عكس أوروبا التي وضعت الصيغ التعاملية التي يتم وفقها تسيير مجالات التعاون، أي أن هناك صعوبات في الوصول إلى إطار مشترك وان تطلعات وأولويات بعض دول الضفة الجنوبية مع تعاملها مع الاتحاد الأوروبي تختلف اختلافا جوهريا، هذا ماجعل التنسيق بينهما صعبا، فتونس والمغرب دولتان تعتبران نفسيهما غير معنيتين بالمشاكل الأمنية والسياسية وان اهتمامهما بالتالي يركز على المسائل الاقتصادية عكس الجزائر الذي ينصب اهتمامها على المجال الأمني ممثلا في الدعوة إلى محاربة جماعية لظاهرة الإرهاب دون أن ننسى الجانب الاقتصادي وكيفية الوصول إلى عقود شراكة مع أوروبا¹.

كما أن اختلاف المصالح والرؤى خاصة عند الحديث عن الصحراء الغربية التي مازالت عالقة حيث لم يتم التوصل إلى اليوم لحل لهذه المشكلة التي تحول دون تكوين اتحاد مغاربي فاعل إقليميا ودوليا. فقد شكلت قضية الصحراء الغربية قضية مركزية في أمن المغرب العربي ومعيارا أساسيا في ربط التحالفات الخارجية ومن ثم إمكانيات الاختراق الخارجي². لقد كانت هذه المشاكل ولازالت تشكل وسيلة في يد الدول المغاربية لإضعاف بعضها البعض وفي يد الدول الأوروبية لإضعافهم أكثر وتحقيق أغراض ما. وعموما يمكن القول انه في حين تتمتع أوروبا عموما بمنهاج يكاد يكون واحدا في العديد من القضايا، فان دول المغرب العربي تعدل منهاجها عددها، وهي منهاج متناقضة ومتصارعة، من النادران تقبل الحوار بينها، هذا ما ساعد في تراجع قوتها التفاوضية في اتفاقية الشراكة الأوروبية-مغاربية، مما انعكس على الامتيازات التي كان من الممكن أن تستفيد منها الدول المغاربية في إطار الاتحاد المغاربي. وهذا ما سعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال تفكيك أقطار المغرب العربي وضمها في منظومة متوسطة يغلب عليها طابع الهيمنة الأجنبية.

1- محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي. ط. 1، المكتبة الجامعية، الجزائر، 2000، ص105.

2- بونوار بن صايم، مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003/2002 ص 135.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية: يعتبر الجانب الاقتصادي في الشراكة الأوروبية المغربية من أكثر الملفات هذا التعاون أهمية، وذلك لأن الجانب المتوسطي وخاصة الدول المغربية لديها وجهة نظر تخالف إلى حد كبير التوجهات الأوروبية في هذا المجال¹، ففي مجال تبادل السلع والخدمات، سعى مشروع الشراكة الأوروبية المغربية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010 بحيث يتم تحرير تبادل السلع الصناعية بين الجانبين فور التوقيع على اتفاقية الشراكة المعروض على كل دول حوض المتوسط، أما السلع الزراعية المتبادلة بين الطرفين فيتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدى، وهذا يعنى ان الشراكة الأوروبية المغربية تمكن دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب السلع الصناعية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وتنافسية وتحرم الدول المتوسطية وخاصة المغربية من المزايا التي تتمتع بها في مجال السلع الزراعية.

كما تعتبر الدول المغربية سوقا مهما لدول الاتحاد الأوروبي وشريكا مهما في عمليات التنمية، ومن المؤكد أن الاستفادة من منطقة تجارية حرة تعود على الطرفين بالنفع وهذا تدريجيا، لكن ما يلاحظ على النتائج أن الاستفادة لم تكن كبيرة ومتكافئة، حيث أن الصناعة في دول المغرب العربي لم تتمكن من النفاذ لأسواق أوربا إلا بعد فترة تأهيل وبالتالي باستعداد كبير لمواجهة هذه الضغوط².

وهناك العديد من الملاحظات التي تؤكد أن نتائج الشراكة الأوروبية المغربية تتوزع بالتساوي وأهمها:

- أن السوق الأوروبية سوف تستفيد بضرورة كبيرة من إلغاء التعريفات الجمركية في الدول المغربية على الواردات الأوروبية، وذلك لارتفاع التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في هذه الدول المغربية
- لا تكفي التجارة وحدها لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي، ومن الضروري الاستفادة من المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا حتى تستطيع الصناعة المغربية أن تنافس في الأسواق الأوروبية وهو أمر غير وارد في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغربية.

1- رابح فوضيل، التعامل الاقتصادي الاورومغاربي بين العولمة والإقليمية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص144.

2- عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع. 1، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004، ص60.

- كما ستؤدي خلق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى تحويل التجارة إلى صالح الاتحاد الأوروبي بعيدا عن غير الشركاء التجاريين للدول المغاربية كالولايات المتحدة واليابان¹.

- إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة بحيث يعمل على تهيئة الشريك وإقحامه في المشاركة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما وهي فكرة تشك في المصادقية الأوروبية عن تطبيقها وفقا لما يظهره من تاريخ العلاقات الأوروبية-مغاربية، فقد اصفر هذا التعاون على إهمال الدول المغاربية في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة، وبالتالي فإن إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة الأوروبية-مغاربية سيشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط، وليس منتجات الصناعة الإستخراجية أو السلع الزراعية، وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية لأقطار المغرب العربي التي يكون بحاجة إلى الحماية ما يترتب عليه من ارتفاع معدل البطالة في هذه القطاعات وتكثيف برامج الخصخصة فيها².

كما أن الأقطار المغاربية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا وبالتالي ستجابه بمنافسة شديدة في هذه النواحي إزاء المنتجات الأوروبية وحتى الإسرائيلية³.

- وبالارتباط مع النقطة أعلاه، فإن تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى البلدان المغاربية بما تحمله من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط والصناعات الإستخراجية والقطاع المصرفي⁴.

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية: منطقة التبادل الحر لم يكن لها حظ التطور الايجابي وتحولها لمنطقة للسلم والتفاهم إلا انطلاقا من ربطها بحوار ثقافي حقيقي في

1- خيرة الشيباني، "الاتحاد المغربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن". في الموقع:

www.epnc.lub.virtualave.net/selections.htm 2016/05/08

2- سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. ط.1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص224.

3- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص505.

4- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص603.

المدى القريب، فقد كان من المأمول أن تكون منطقة متوسطة خلاقية ومبدعة، يوجد فيها التآلف والتقارب بين الثقافات والحضارات لشعوبها، وبيداغوجيا للحياة المشتركة في إطار التنوع والاختلاف رافضة للانغلاق والانطواء الثقافي، لهذا تعزيز المبادلات الثقافية على مستوى المجتمع المدني ينبغي أن يكون متابع لتطوره، إذن لا يمكن أن تعتبر اليوم أن الثقافة الغربية كثقافة أجنبية على دول الضفة الجنوبية ولكن نعتبرها كإرث عام، أين ساهمت الحضارة العربية والإسلامية بشكل أساسي في هذا التراكم القيمي والحضاري .

وما لتركيز إلا على الاقتصاد الذي لم يكن ولن يكون غاية في حد ذاته، ورغم أن هذا البعد الثقافي والحضاري يجد مفهومه يجد نفسه بقوة في السلة الثالثة لمسار برشلونة فان المبادلات الثقافية هي عنصر أساسي، يسمح للمنطقة المتوسطة من أن تصبح منطقة للسلم ومجال التفاهم والاحترام المتبادل وتبادل الثقافات، لكن طبقاً لأحد شروط الشراكة فان أوروبا تشجع الهجرة من أقطار المغرب العربي في حين لازال هناك فرق هائل بين الدخل الأوربي والدخل المغربي، حيث يصل 10 أضعاف¹، وعلى الرغم من مشكلة البطالة والضمان الاجتماعي فلا زال الاتحاد الأوربي يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات لدخول مواطني المغرب العربي، هذا ما لم ينعكس إيجاباً على هذه الأخيرة حيث لا يزال العديد من المهاجرين يعانون من العنصرية والضغط فلا تزال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوربيين انه متخلف ومتطرف وإرهابي.

المبحث الثالث: واقع وآفاق بناء مقاربة أمنية مغاربية موازية للتصور الأوربي في المتوسط - نظرة استشرافية - .

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تتطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات التاريخية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير، و كان مفتاح ذلك

1- مغاوري شبلي، "انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية". في الموقع:

www.islam-online.net/iol/dowalia/namaa10/05/2016

التقارب، المصالحة الجزائرية- المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في العاصمة الجزائرية

10 / 07 جويلية 1988. ومع سقوط المنظومة الشيوعية وولوج عالم أحادي القطب وتعاضم التكتلات السياسية الاقتصادية والأمنية، أصبح من اللازم العمل في إطار تكتل، وفي إطار عالم معولم في ظل تنامي دول الجوار المتوسطي وبروز تهديدات وتصورات جديدة لمفهوم أمن الدولة.

فهل تمكنت الدول المغاربية فعلا من خلال اتحاد المغرب العربي، وضع استراتيجيات فعالة، لمواجهة مختلف التهديدات/ التصورات الأمنية في المنطقة؟

المطلب الأول: الاتحاد المغربي كإطار لتفعيل مدركات التصور الأمني الأوربي

1/ نشأة الاتحاد المغربي. يعتبر التعاون و التكامل الاقتصادي بكافة المستويات المحلية و الإقليمية والدولية و مجالاته العديدة الاقتصادية، الأمنية، السياسية... الخ احد أهم عوامل التطور والتقدم في كافة بلدان العالم من خلال مواجهة المخاطر و التهديدات و زيادة التبادلات وكل ما من شأنه أن يساهم في النهوض بالدول و تعد قضية العمل المغربي المشترك قضية مصيرية و ملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية و الخارجية التي يعيشها المغرب العربي¹، إضافة إلى ما يميز هذه الدول من تاريخ مشترك، لغة، المعتقد الديني، النضال ضد المستعمر هذه المقومات التي توحد أكثر مما تفرق بين دول المغرب العربي الخمسة و كانت نتيجة ذلك إنشاء الاتحاد في الاجتماع التأسيسي لقادة الدول بمدينة مراكش في 16 فيفري 1989م و المصادقة على وثيقة معاهدة إنشائية²، من قبل المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بعد عدة مباحثات و جلسات إلى أن تم إنشائه، إذ يعتبر آخر التجمعات الإقليمية العربية في نهاية الثمانينات³.

1- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجودية في المغرب العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 192.

2- مختار بن هنية، المرجع السابق، ص 212.

3- أحمد ناجي، "الاتحاد المغربي، طموحاته و إشكالياته"، مجلة السياسة الدولية، العدد. 111، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، سنة. 1993، ص 97.

و بطبيعة الحال فان لكل تنظيم أهداف يسعى إلى تحقيقها، أي الأغراض التي وجد هذا التنظيم لأجلها، و يمكننا القول أن اتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل و قد عدت المادتان الثانية و الثالثة من نص المعاهدة الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها، و يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى سياسية و أمنية و اقتصادية و ثقافية:

2- أهداف الاتحاد المغاربي

- **الأهداف السياسية:** إن الأهداف السياسية و الدولية للاتحاد تتمثل في تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعات الدول المغاربية و الدفاع عن حقوقها، و هو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها البعض¹.

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الاتحاد و إشاعة الانقسام²، كما يهدف إلى إقامة تعاون دبلوماسي، و الاعتماد على الحوار و التفاهم لتحقيق الأهداف و المصالح المشتركة للشعوب المغاربية³.

- الأهداف الأمنية و الدفاعية:

و لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل و الإنصاف تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، ولقد انفرد الاتحاد المغاربي دون التجمعات العربي الأخرى المماثلة ببعد خارجي و داخلي. أي انه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء و ضد التهديدات الخارجية صراحة و عن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء⁴، و ينجر عن هذه الأهداف الأخذ بالمبادئ العامة في العلاقات الدولية منها احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها من أي اعتداء و كذلك التشديد على تعايش أنظمة الحكم القائمة، وهذا من شأنه

1- لعجال أعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوربي في دول المغرب العربي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2006، (غير منشورة)، ص 98.

2 - جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي - دراسة قانونية سياسية دار العلوم للنشر و التوزيع. دون ذكر دار النشر، عنابة، 2004، ص 98.

3- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 196.

4- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 93.

أن يبعث المزيد من الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي رغم اختلاف أنظمة الحكم فيها و التنسيق في ميادين الدفاع و الأمن و تسوية النزاعات بالطرق السلمية و عن طريق الحوار وهذا ما يكسب الاتحاد القوة بان يكون أداة لحل النزاعات وصيانة السلم في الساحة المغاربية وتقوية الوحدة المغاربية وذلك للتفرغ لتنمية و ازدهار دول المغرب العربي¹.

- التنمية الاقتصادية:

قضت معاهدة إنشاء المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها من خلال:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي و تحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية².

-تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء³، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد⁴، وهنا نؤكد على مسألة العمل الجماعي و خاصة في مراحل النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الإقليمي و العربي أو الدولي، و لذلك يؤمن التعاون الاقتصادي المغاربي حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية و يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المغاربية⁵.

- الأهداف الثقافية:

تهدف إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية و صيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية. وما

1- لعجال أعجال محمد الأمين، المرجع السابق، ص 100.

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 93.

3- مختار بن هيبية، المرجع السابق، ص 213.

4- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 196.

5- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق ذكره، ص 95.

يلاحظ على مستوى أهداف الاتحاد المغاربي، أنه لم يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون و التنسيق في المجالات السياسية و الأمنية و الدفاعية و الاقتصادية و الثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، و في سبيل التحقيق الأمثل لهذه الأهداف يتم الاعتماد في ذلك من خلال مؤسسات متخصصة، و على مجموعة من الأجهزة.

ومن أهم هذه الأجهزة نجد: مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء، مجلس وزراء الخارجية ضف إلى ذلك لجنة المتابعة، مجلس الشورى كذلك الهيئة القضائية للفض في النزاعات و تفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع و غيرها من المؤسسات و اللجان¹، من خلال هذه المؤسسات و الأجهزة يحاول الدول المغاربية و تعمل على مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية و تحسين ظروفها المعيشية و الاجتماعية.... الخ، ففي قمة تونس 1990 تم وضع إستراتيجية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية من أجل رفع معدلات التنمية و حجم الناتج القومي، و رفع مستوى دخل الفرد، كما تقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل عام 2000 وذلك بالعمل على²:

- إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية.
- وحدة جمركية.
- سوق مشتركة.
- وحدة اقتصادية.

وكل هذه الخطوات هدفها هو لتعزيز العلاقات بين دول المغرب العربي، كما انعقدت دورة أخرى في الجزائر سنة 1990، تمت فيها صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي و قرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي و الخدمي، و دورة أخرى سنة 1991 في ليبيا تم فيها التأكيد على المجالين الأمني و الاقتصادي و أكدت على ضرورة تحقيق أمن غذائي. و دورة سنة 1994 في تونس لتؤكد على تعزيز

1- مختار بن هببة، المرجع السابق، ص ص 213 / 214.

2- النان ولد المامي، اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص ص 112 - 124.

العلاقات المغاربية¹، والملاحظ أن هذه الاتفاقيات و القمم قد أولت اهتمام كبير للجانب الاقتصادي حتى تصل إلى تحقيق تنمية مستدامة داخل دول المغرب العربي، و بالتالي ضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأفراد نتيجة التوزيع العادل للموارد و ضمان كل فرد العمل المأوى، السكن، الصحة... الخ. بالإضافة إلى كون الجانب الاقتصادي يخلق نوع من الاعتماد المتبادل بين الأطراف فيكون الرابط من اجل التعاون في المجال الدفاعي و الأمني للقضاء على مختلف التهديدات منها ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: الثقافة الأمنية المغاربية والسياسة القطرية للتصورات الأمنية في المتوسط

لقد كان المغرب العربي جزء لا يتجزأ خضع لمخططات الفكر الاستراتيجي الأوربي حول القوة القومية للدول الاستعمارية القائم أساسا على الانتقال من إستراتيجية الدفاع عن الساحل كوظيفة دفاعية للقوى البحرية الأوربية مثلا إلى إستراتيجية الانطلاق من القواعد المتقدمة كوظيفة هجومية، إضافة إلى السعي إلى بناء العلاقات غير المتكافئة مع دول العالم الثالث لاستفادة امثل وبتكاليف اقل من ثروتها. هذه الإستراتيجية تركز الاختراق لدول المغرب العربي بحيث يرتبط مستوى هذا الاختراق بمدى جاهزية الدول المغاربية لقبول الاندماجية والتكاملية، وهذا الأخير ترجع بدورها إلى الافتقاد الإستراتيجية موحدة ومتفكة حول مضامين المصلحة والأمن المشترك².

ومن هنا تطرح إشكالية التغيير في البناء الأمني والسياسي والاقتصادي بشكل يسمح بتحقيق الحد المطلوب من الوحدة الثقافية والإيديولوجية والتوجه الأمني والاقتصادي للمنطقة المغاربية كوسيلة للتأسيس لبناء إقليمي يواجه التحديات الإقليمية ويقف في وجه الاختراقات الوافدة منها لاسيما المشروع المتوسطي.

وإذا كان الاتحاد المغاربي، منذ إنشائه سنة 1989 بقي اتحادا ضعيفا من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية غير موجودة أصلا أو بالأحرى ليس لديه مؤسسات تحمل هذا الطابع، وهذا بالرغم من أن معظم بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع بلدان الاتحاد الأوربي، إذ وفي هذا الإطار وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة

1- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية - الواقع و الممكن - . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د س، ص 256.

2- عبد القادر بن حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ: 2001/12/19، يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة لبن الطرفين خلال 12 سنة¹.

كما يتضح اختراق الدول المغاربية من قبل الدول العظمى من خلال "السباق نحو التسليح" الذي تعرفه المنطقة، ففي غمرة الصراع على النفوذ السيطرة بين كل من روسيا الو.م.أ وفرنسا والصين حول المنطقة المغاربية التي تعد سوق ضخمة تضم أكثر من 80 مليون نسمة، عرفت الدول المغاربية حركة تسليح مريبة لاسيما المغرب والجزائر لخلافهما على الصحراء الغربية، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى إرسال تحذير للبلدان المغاربية بسبب اشتداد التسابق على التسليح، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستقبل العلاقات المغاربية- المغاربية، فيكون عامل تفريق بدل وحدة.

إن صعوبة تنسيق المواقف وغياب ثقافة أمنية واقتصادية، تحث مكانة في العلاقات المغاربية كغيرها من بلدان العالم الثالث حيث كانت لمسألة التنسيق دورا سلبيا على مسيرة هذه الدول نحو التكامل الأمني والاقتصادي. مما أدى بها إلى طريق مسدود، فقد ظهرت بعض الحلافات على مستوى الثنائية بين بلدان المغرب العربي منذ حصولها على استقلالها حيث شهدت هذه العلاقات بعض الانتعاش من حين إلى آخر، ليلفها الفتن والتراجع من جديد، وذلك بسبب بعض الاختلاف الذي يميز حسابات وتحليل كل دولة فيما يخص مواقفها ونظرتها لبعض القضايا القائمة القديمة الجديدة².

فلا زالت "قضية الصحراء الغربية" تشكل عائقا أمام حصول أي تقدم على مستوى الاتحاد المغربي الذي بالرغم من إعادة بعث نشاطاته بمساهمة جزائرية، إلا أن تفعيل هيكله بقي حبيس غياب الإرادة السياسية، ويرجع ضعف الاتحاد المغربي وعجزه بالأساس إلى العامل الأمني والسياسي وإهمال الاعتبارات الاقتصادية إلا أن الهاجس الاقتصادي بقي يلعب دورا هامشيا في تحديد العلاقات المغاربية- المغاربية، ولذلك من بين إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة هو فشلها في التوصل إلى تسوية شاملة

1- سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: حالة الجزائر"، مجلة الباحث. ع.01، 2002، ص91.

2- وهبية دالح، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، (غير منشورة)، ص123.

لملف الصحراء الغربية، وهذا بالرغم من النشاط الدبلوماسي المكثف الذي خصصته لهذا الملف¹.

حيث تشكل مسألة مصير الشعب الصحراوي العقبة الأساسية في وجه قيام أي تعاون فعال وتنسيق امني وسياسي بين مختلف دول الاتحاد المغاربي، فقد استمر هذا المشكل إلى تعكير أجواء التقارب، وتعطيل انجاز وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد. فهذه الأزمة هي التي أزمت بصفة خاصة العلاقات الجزائرية - المغربية اللذين يعتبران أساس أي تكامل للمغرب العربي، حيث تنضوي تحت تسمية المعوقات المزمنة التي صاحبها ميلاد المغرب العربي وعرقلته باستمرار ولم تتوصل بعد دوله لتسويتها إضافة إلى الفراغ القانوني لمعاهدة مراكش والذي أعاق عمل الاتحاد على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المعاهدة بين الحين والآخر².

وهو ما اثر بشكل واضح على السياسات الخارجية و الأمنية للدول المغاربية، فعدم الوصول إلى حل بشأن النزاع في الصحراء الغربية ظل يشكل هاجس امني بالنسبة للجزائر على حدودها الغربية التي تبقى في حالة انكشاف امني على غرار الجبهة الجنوبية التي يرجع السبب في انكشافها إلى طبيعتها الجغرافية التي تتميز بطول الحدود والتي بدورها تسهل نشاط المجموعات الإرهابية وعمليات الهجرة غير الشرعية، وهو ما وقف عائق أمام مبادرات السلم داخليا من خلال مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية³.

ويرى "غسان سلامة" أن مشاريع الشراكة المطروحة على المنطقة العربية هي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية إقليمية جديدة تطرح لمواجهة النظام الإقليمي العربي حيث يواجه هاجس الانشقاق أي تقنيت وتنافر الجسد العربي في ظل تباين هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة الأوروبية والشرق أوسطية بحيث تصيح البلدان العربية مجزأة لمناطق لقوى دولية وإقليمية عديدة بحيث انه في ظل تعدد وتنافس المشروعات الإقليمية، يتعرض النظام الإقليمي العربي والمغاربي للاضمحلال والزوال، وبالتالي تنفتت الأقطار

1- محمد أمين صمار، مرجع سبق ذكره، ص 124.

2- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص 65.

3- وهيبه دالع، مرجع سبق ذكره، ص 131.

المغاربية العربية بين هياكل إقليمية وتتفصل دول المشرق العربي عن مغربه ودمج هذه الأخيرة في نظام إقليمي أوروبومتوسطي يفقدها خصوصية الهوية وعناصر التكامل المغاربي¹.

المطلب الثالث: مستقبل المشهد الأمني المغاربي في ظل تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية
إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي يمتلك الكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

لكن مع تعدد المبادرات الأمنية من الجانب الأوربي وهي عبارة عن مجموع أمون تصب كلها لصالح المركب الأمني الأوربي في إطار العلاقات الاورومغاربية الاورومتوسطية وبما أن بيئة جنوب المتوسط تتميز بالحراك الاجتماعي وما شهدته المنطقة من حراك اجتماعي بعد الحرب الباردة وصولاً بالربيع العربي نهاية 2010، إلى التدخل في شمال مالي فما مستقبل هذه المبادرات الأمنية؟ وما مصير الاتحاد المغاربي في هته المرحلة المفصلية لإعطاء تصور موازي للإدراكات الأمنية الأوروبية؟

لقد أصبح الشرق الأوسط الكبير بالرغم من كل التناقضات والنزاعات داخله ساحة اللعبة بين والو.م.أ وروسيا مع الأوربيين الغير متأكدين، حيث يقفون على العديد من القضايا مثل الحرب على العراق.

فقد انطلقت التغييرات الهيكلية في المنطقة العربية مع المرحلة الممتدة من 2003 و2008 فبعمل الو.م.أ على إسقاط العراق. هدمت نظام الشرق الأوسط المبني على

1- محمد سمير عياد، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003، ص 181-182.

موازن القوى وأوجدت حالة من عدم الاستقرار إقليمياً¹. أما بلدان المغرب العربي وبحكم دول تابعة لمركب الأمن العربي بداية لإرهابات التغيير في منتصف ديسمبر 2010، حيث خرج ملايين المواطنين العرب إلى الشوارع، للمطالبة بحقوقهم، وهذا ما عرف بسلسلة الثورات العربية أو الربيع العربي *Arab spring*، التي بدأت بتونس أواخر 2010، كان لها تغيير في مدة 06 أشهر أكثر مما عرفته المنطقة على مدار 60 سنة تقريباً، حيث ظهر الربيع العربي وعلى نحو واسع كحدث فاصل غير المنطقة والمشهد الأمني والسياسي العالمي بشكل غير قابل للنقض، وأدى إلى تغيير جذري في العقد الاجتماعي، الذي يحكم النخبة العربية وشعبها.

لقد أثارت هذه الموجات ما يلي:²

- نمو دور تركيا المتسارع في الحوض المتوسطي وبخاصة أثناء زيارة أوباما إلى اسطنبول 2009 وخطابه الشهير لمد يده للعالم الإسلامي والعربي.
- مصداقية الاتحاد الأوروبي على المحك حيث استيقظ على حقيقة بان شمال وجنوب المتوسط يتكلم لغات مختلفة بشكل نوعي، فالربيع العربي ابرز التناقض في أهداف الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية وتأييدها الارتباط بأنظمة قريبة منها مهما كانت خصائصها، هذه الأنظمة التي طردت من قبل مواطنيها على أساس أنها أنظمة فاسدة واستبدادية.
- أما الجانب الآخر للمعادلة فهو أن البلدان العربية تعاني مرحلة اقتصادية صعبة جداً خاصة بدون المساعدة الغربية.
- تأثرت البلدان العربية بما يسمى بالربيع العربي بطرق مختلفة، ومختلف الحكومات ردت هي الأخرى بشكل مختلف على المظاهرات والطلبات للتغيير، وأهداف المتظاهرين أنفسهم لم تكن ذاتها، فبعض المتظاهرين يريدون طرد الحكام، بينما الآخرون التهيج أساساً للإصلاح الاقتصادي، خلق الوظائف، رواتب أعلى للقطاع العام، الاستفادة من الرفاهية وتخفيض أسعار المواد الغذائية، وإشكال أخرى من الدعم المالي.

1- بول سالم، "الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك"، واشنطن/ موسكو/ بيروت/ بروكسل، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي. عدد. 09، جويلية 2008، ص20.

2- احمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي". نواكشوط، عدد. 6، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011، ص01.

في حين بلد مثل الجزائر، الجزائريون أدركت أخطار حرب أهلية مطولة، فمن 1991 حتى 2002، عايشت الجزائر حرب مدنية حادة قتل فيها مئات الآلاف من الجزائريين، وكنتيجة لذلك لا احد في الجزائر يمكن أن يعتقد إلى حد معقول بان تغيير النظام سيكون سهلا ومثل المحتجين الآخرين للربيع العربي تبدو طلبات المحتج الجزائري مسندة كليا إلى القضايا المحلية. ويبدو أن غالبية الشعب الجزائري مرتكزة على الحد الأدنى من العيش والرفاه الكريم.

إن الحرب على ليبيا هي الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة المغاربية منذ الثورة التونسية، وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي، حيث لاشك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ففناذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة جميعا عوامل سبغت التنظيمات الإرهابية إلى تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي، ويبدو جليا على بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا فيما وصفوه "مرحلة متقدمة من التسليح السريع"، جراء الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث يشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انطلاقا من ليبيا. الشيء الذي هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات.

فالتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية، كانت راجعة إلى كون هذه الأسلحة تقع بيد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وان عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتان مجاورتان.

إن المعطيات الراهنة والمتمثلة في عجز المجلس والحكومة في تسريع في عملية التحول الديمقراطي وفي ظل غياب آليات الدمج للكثائب الثوار فان احتمال الصراع الداخلي وارد ففي ظل هذا العجز من المحتمل أن تفرض التناقضات المناطقية وما نجم

عنها من مصادمات سيناريو تشكل تكتلات مناطقية وقبلية اقرب إلى الأحلاف قائمة على روابط الدم والنسب بين قبائل القذاذفة والزنتان هذا مايفرض خارطة سياسية لاتمت لتطلعات الثورة الليبية بشيء، وهذا ما يجعل السلطة حبيسة الموازنات المخلة¹.

رغم أن المنظومة الأمنية الأوروبية والأطلسية هي التي أطاحت بالعقيد القذافي غير أن ما يلاحظ هو عدم تمكين وحدات الثوار من اجل بناء الجيش الليبي بل تركت ليبيا خراب لمجموعات من الطوائف والجماعات الإرهابية.

وفي الجهة الجنوبية للمنطقة المغاربية لاحت في الأفق بوادر التدخل الفرنسي على شمال مالي وهذا مادي إلى إرباك الوضع الأمني في المنطقة وبخاصة عند فتح مخازن الأسلحة الليبية، فالسيناريوهات و الانعكاسات الأمنية متعددة التأثيرات:

أ- التأثيرات المباشرة على الجزائر:

- التدفق المحتمل للاجئين فبالإضافة إلى 25000 لاجئ الموجدين حاليا في الجزائر، ينتظر أن يصل إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى المطالب الإنسانية ما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر.

- إمكانية اختراق بعض التنظيمات الإرهابية للحدود و ذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدود الجزائري مع مالي و الذي يتجاوز 1400 كم .

-التخطيط لعمليات إرهابية داخل دول الجوار و منها على وجه الخصوص الجزائر، و بدأت معالمها الأولى من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعد تقنطورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل محاولة الاختطاف.

-تمركز المخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية.

-إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية متاخمة لحدودنا الجنوبية، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من ضغط على الجزائر.

-استمرار استنفار القوة العسكرية في الجزائر على طول الشريط الحدودي الجنوبي و الذي يقارب 6000 كم مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن الميزانية ارتفعت الضعف سنة 2011 و تواصل الارتفاع في ميزانية 2012 و 2013.

1- "الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح"، مركز الجزيرة للدراسات. 20 جانفي 2012، ص6. على الموقع:

<http://studies.adjazeera.net/10/05/2016t>

ب- التأثيرات على دول المغرب العربي:

يمكن حصر أهم التأثيرات على دول المغرب العربي فيما يلي:

- استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة.
- إمكانية استفحال التطرف الديني الذي بدا بعضه يرتبط بالتنظيمات، الأهم من ذلك تنظيم الشريعة.
- التأثيرات الاقتصادية المختلفة من قلة نمو و مخاطر مرتبطة باستفحال الأزمات
- صعوبات و عجز على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي.
- استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية.
- أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما يؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقنورين، اتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد في تونس...

- توسع المجالات الاقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول المغاربية

- تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة باتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسليح بين الجزائر و المغرب و كذا لمولجه التهديدات الأمنية المختلفة¹.

كل هذه المشاهد الأمنية التي تتجدد مع كل خلق بؤر توتر في المنطقة فمجموع الأمن الأوروبية ومقارباتهم لم تشفع لإعطاء هذه المقاربات بعيدا عن الماضي الاستعماري من جهة واستغلالات الامبريالية المتوحشة المتعطشة لآبار النفط والثروات الباطنية، في إطار تكتل رأس المال والشركات المتعددة الجنسيات ومركبات الأسلحة الضخمة، فالمقاربة الأمنية الأوروبية تناست شعوب المنطقة وكرست كامل مقارباتها للأمن الاقتصادي الأوروبي البحث.

1- عمر فرحاتي، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي". من أعمال الملتقى الدولي، التحديات الأمنية المغاربية في ظل التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27 / 28 فيفري 2013، ص 10/09.

قائمة اطرا جاع

- 1- إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.
- 2- ابن سالم عبد العميد، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة، مستقبل الحركة الإسلامية ونهاية إسرائيل. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 3- ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003.
- 4- إريك موريس، الإرهاب الدولي. تر: أحمد حمدي محمود، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1991.
- 5- الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 6- أنجمان كارلسون، الإسلام وأوروبا، تعايش أم مجاهدة؟. تر: سمير بوتاني، ط1، مكتبة الشروط الدولية، القاهرة، 2003.
- 7- نجوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 8- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس. ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- 9- بشارة خضر، في: ميشال كابرون، أوروبا في مواجهة الجنوب. ترجمة: أديب نعمة، دار الفارابي، بيروت، 1992.
- 10- بن عنتر عبد النور، "الحوار الأمني المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائرية"، مجلة شؤون الأوسط. ع. 83، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لندن، ماي 1999.
- 11- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
- 12- بن محمد الشقحاء فهد، الأمن الوطني: تصور شامل - المفهوم الأهمية مقومات، جامعة نايف، ط1، دون ذكر البلد، 2004.
- 13- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1. دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 14- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 15- الحافظ، مهدي الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية تجارب وتوقعات. دار الكنوز الأدبية، 2000.
- 16- حوات محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 17- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
- 18- درويش محمد فهميم، الجريمة في عصر العولمة. ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000.
- 19- دورتي جيمس وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985.
- 20- زغلول سعد عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي. دار المعارف، القاهرة، 1965.

- 21- زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للحوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي" المفكر. العدد. 05، مارس 2010.
- 22- شفيق المصري، "الأطلسي والمعادلات الجديدة، شؤون الأوساط. عدد. 82، أبريل 1999، ص 17.
- 23- صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. ط. 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.
- 24- صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، تر: مالك أبو عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف. ط. 1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.
- 25- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005
- 26- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة. ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2005.
- 27- الكثيري مصطفى، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986.
- 28- كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة - الإرهاب والمستقبل النظام العالمي. تر: صلاح عبد الحق، ط 1، مركز لإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2005.
- 29- مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي - دراسة قانونية سياسية دار العلوم للنشر و التوزيع. دون ذكر دار النشر، عنابة، 2004.
- 30- محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي. ط. 1، المكتبة الجامعية، الجزائر، 2000.
- 31- محمد مصطفى كمال، فؤاد نورا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية. ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 32- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.
- 33- المخادمي عبد القادر رزيق، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، بدون ذكر البلد، 2009.
- 34- مدحت أيوب، "الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001"، ط 1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003.
- 35- ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، ط 1، د س ن.
- 36- نافعة حسن، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا. ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 37- نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. ط. 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2003.
- 38- هويدي أمين، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية، ط 1، بيروت، دار الشروق، 1991.
- 39- وزان صلاح، تنمية الزراعة العربية - الواقع و الممكن - . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د س.

- 40- ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية. ط.1، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997.
- 41- وهبان احمد، العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- ثانيا/ المجلات العلمية:
- 01- أبو عامود محمد سعيد ،، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية. العدد. 113، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 1993.
- 02- احمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي". نواكشوط، عدد.6، مركز الدراسات المتوسطة والدولية،، سبتمبر 2011.
- 03- أحمد ناجي، "الاتحاد المغاربي، طموحاته وإشكالياته"، مجلة السياسة الدولية، العدد. 111، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، سنة. 1993.
- 04- أيان ليسر، "دور المغرب العربي والبحر المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف. المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، مارس 2001.
- 05- بن عثمان نعمان ،"هذه مراجعات الجماعة المقاتلة"، مجلة المغرب الموحد. العدد. 05، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010.
- 06- بن عنتر عبد النور، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط. العدد. 31، سبتمبر 1997.
- 07- بن هنسون، "الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية. العدد. 118، السنة 30، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مصر، أكتوبر 1994.
- 08- بول سالم، "الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك"، واشنطن/ موسكو/ بيروت/ بروكسل، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي. عدد. 09، جويلية 2008.
- 09- الترساوي عصام إبراهيم ، "الأبعاد الأمنية لانتشار الجريمة المنظمة في العالم"، السياسة الدولية. العدد. 158، مركز الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2004.
- 10- جفال عمار، " القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة"، مجلة المغرب الموحد، العدد. 05 دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010.
- 11- جنادي إسماعيل، "الهجرة السرية تطور مثير للقلق"، الجيش. العدد. 497، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 12 ديسمبر 2004.
- 12- الحراثي ميلاد مفتاح ، "الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21". مجلة المستقبل العربي، العدد. 187، مركز دراسات الوحدة العربية،، سبتمبر 1994.
- 13- روبرتو أليوني، " البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص :إقليمية مقابل الكونية"، السياسة الدولية. العدد. 132، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.
- 14- زايري بلقاسم، "منطقة التبادل الحر-الأورو متوسطية و الفقر في الدول المتوسطية"، مجلة المستقبل العربي. العدد 286، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2002.

- 15- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع. 1، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004.
- 16- سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: حالة الجزائر"، مجلة الباحث. ع. 01، 2002.
- 17- سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطة: الواقع والمستقبل حتى 2020. دار الشروق، القاهرة، 2002.
- 18- سنطوح حسين، "الحوار الجزائري الأطلسي: من أين إلى أين؟"، مجلة دراسات استراتيجية. ع. 2، مركز البصرة للدراسات الإنسانية، الجزائر، جوان 2006، ص 34.
- 19- صولانا خافيير، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقافة عبر التعاون"، الحياة. عدد. 1998 لندن، 13043.
- 20- عبد الحكيم أبو اللوز، "السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار"، مجلة المغرب الموحد. العدد. 05، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010.
- 21- العروي عبد الله، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية". مجلة قضايا عربية، العدد. 10، لبنان: مطبعة المتوسط، أوت 1975.
- 22- فهيمي المكاوي، "أوروبا والبحر المتوسط، السياسة الدولية. العدد. 120، السنة 31، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر، أبريل 1995.
- 23- الكيلاني هيثم، "الشراكة الأوروبية/المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة". شؤون الأوسط، العدد. 49، فيفري 1996.
- 24- اللاوندي سعيد، "قضايا الحوار والحوار بين أوروبا والعرب..الإتحاد من أجل المتوسط نموذجاً"، شؤون عربية. العدد 135، حريف 2008.
- 25- مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية. العدد. 118، السنة، 30، الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، أكتوبر 1994.
- 26- محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي. العدد. 120، أوت 1996.
- 27- محمود عبد السلام، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين"، السياسة الدولية. العدد. 101، جويلية 2005.
- 28- محييمر أسامة فاروق، "حلف الأطلسي يتوجه صوب الجنوب: تحديات واستراتيجيات جديدة في البحر المتوسط". مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- 29- محييمر أسامة فاروق، "ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد. 168، السنة 14، ديسمبر 2008.
- 30- مساعيد ض، "الإتحاد الأوروبي بين التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، الجيش، العدد. 474، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، ديسمبر 2004.
- 31- مسعداوي يوسف، رفيقة باشوندة، "واقع وآفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمت. عدد. 04، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، مارس 2005.

- 32- المصري احمد عبد العظيم مصطفى، المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن. أطروحة دكتوراء، جامعة القاهرة.
- 33- الملي محمد، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996.
- 34- نزيه الأيوبي، "حيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد. 124، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 1996.
- ثالثا/ المذكرات والرسائل الجامعية:
- 01- بالة عمار ، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2011/2012.
- 02- بنجوش صبيحة ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- 03- برباش رتيبة ، الأمن والإرهاب في المغرب العربي - مقارنة إستراتيجية- . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012/2013.
- 04- بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008 .
- 05- بونوار بن صابم، مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/2003 .
- 06- بويبة نبيل ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.
- 07- تباري وهيبة ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي - دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب- مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص علوم سياسية، جامعة تيزي وزو ، 2010.
- 08- حجار عمار ، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002).
- 09- حمزاوي جويده ، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في مجال التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2010/2011، (غير منشورة) .
- 10- حواس زهير ، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية وأوربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010/2011، (غير منشورة).
- 11- دالع وهيبة ، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، (غير منشورة).

- 12- رابح فوضيل، **التعامل الاقتصادي الاورومغاربي بين العولمة والإقليمية**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.
- 13- رداق طارق، **الاتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002.
- 14- شبيخي خميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات، قسم البحوث والدراسات العربية، (غير منشورة) القاهرة، 2009.
- 15- العاقل رقية، **إشكالية الهجرة في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
- 16- العايب خير الدين، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 1995.
- 17- عليلي مونة، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بد الحرب الباردة**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001-2002، (غير منشورة).
- 18- عياد محمد سمير، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003.
- 19- فريدة حموم، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.
- 20- لعجال أعجال محمد الأمين، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي في دول المغرب العربي**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2007، (غير منشورة).
- 21- مزيان رياض، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة حرب الخليج الثانية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2005، (غير منشورة).
- 22- معلم يوسف، **"تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"**. مداخلة ضمن: **الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"**، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة -، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، (غير منشورة).
- 23- معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009).
- 24- النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

25- نصيب عتيقة، "التحديات الأمنية في المغرب العربي". بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008.

رابعاً/ المنتقيات الوطنية

01- عبد الجبار، شعبي، "نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29/30 أبريل 2008 .

02- ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة 29-30 أبريل 2008.

03- غيدو لينزي، "أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية-الأوروبية"، من أعمال الملتقى الدولي الخامس: "العلاقات العربية- الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بروكسل 1997

04- كشوط عبد الرفيق، "مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، أبريل 2008 .

05- فرحاتي عمر، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي". من أعمال الملتقى الدولي، التحديات الأمنية المغاربية في ظل التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 28 /27 فيفري 2013.

06- ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008.

خامساً/ المواقع الالكترونية:

01- رائد سليمان احمد الفقير، "جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب"، الحوار المتمدن. العدد. 1685، 06/09/2006 عن:

<http://www.Alhiwar Motamadin.com/sid=25879/1&uiyo.htm> 18/04/2016.

02- رانيا أحمد المليحي، "الإرهاب الدولي توجهات جديدة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، في الموقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss.com/detail.usp?news_file=80453. 18/04/2016.

03- ديفيد مايي، "عملية الجهود والنشاط لحلف الناتو توفر الحماية لمنطقة البحر المتوسط"، في الموقع:

http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.htm 03/05/2016

04- رحمانى أنيس، "التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري"، جريدة الخبر. ع. 2843، 23/04/2000. www.elkhabar.com 19/04/2016.

05- أمحمد برفوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". نقلا عن موقع الأستاذ:

berkouk-mhand.yolasite.com/research.php 12/04/2016.

06- ب.ج، "مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب"، الخبر اليومي. العدد. 5236، 5 فيفري 2008.

نقلا من الموقع الإلكتروني: www.elkhabar.com. 2016/05/13.

- 07- ف.ع، "الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية". **الخبر اليومي**، العدد. 5274، 20 مارس 2008 .
www.elkhabar.com/13/05/2016
- 08- "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك". **جريدة البيان**. نقلا عن موقع:
www.albayan.com/image/am.arabwork.doc17/04/2016.
- 09- المركز الوطني للمعلومات، "مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي". جمهورية اليمن، أبريل 34، 2005، نقلا عن:
<http://www.yemen.nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf>
- 10- خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري". نقلا عن موقع :
<http://www.Ahewon.org/debst/show.art.asp%20raise=20065125/04/2016>.
- 11- مرصد الإرهاب، "من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي". **مرصد الإرهاب**، نقلا عن:
<http://www.alerhab.net10/05.2016>.
- 12- "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضرات ثرية ووجوه متعددة"، أبريل 2007، نقلا عن موقع:
<http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm> 10/04/2016.
- 13- القاعدة في المغرب العربي - عدو مجهول صحة الفراغ السياسي-، نقلا عن:
<http://www.alwaqt.com/art.php?aid=4513010/04/2016>.
- 14- "الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب". نقلا عن:
<http://www.alwatanvoice.com2016/04/10>
- 15- مرصد الإرهاب، "الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة". نقلا عن:
<http://www.alerhab.net2016/04/10>
- 16- عمار بن عزيز، "أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا". **مرصد الإرهاب**، نقلا عن:
<http://www.Alerhab.net.2016/04/10>
- 17- ريماء صالح، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي". **قناة العربية**، 8 أبريل 2007 في الموقع:
www.alarabiya.net.2016/04/10
- 18- أكرم حجازي، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، في الموقع: <http://www.tawhed.ws17/04/2016>.
- 19- أيمن حسن، "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنقد العنف"، في الموقع :
<http://www.muslim.net17/04/2016>
- 20- غنية قمرأوي، "مدلسي يضع النقاط على الحروف في مؤتمر مكافحة الإرهاب، الجزائر تطالب دول الساحل بالإخلاص في محاربة الإرهاب". **أشغال المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل والصحراء المنعقد في** 2010/03/16. في الموقع:
<http://www.dw-world.de23/04/2016>.
- 21- ايف لاکوست، "فرنسا وإجهاض مشروع الاتحاد المغاربي". **جريدة الخبر**، ع.09، 09/05/2009، ص20.
www.elkhabar.com/14/04/2016
- 23- خيرة الشيباني، "الاتحاد المغاربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن". في الموقع:
www.epnc.lub.virtualave.net/selechsions.htm2016/05/08
- 24- "الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح"، مركز الجزيرة للدراسات. 20 جانفي 2012، ص6. على الموقع:
<http://studies.adjazeera.net10/05/2016t>
- 25- مغاوري شبلي، "انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية". في الموقع:
www.islam-online.net/iol/dowalia/namaa10/05/2016

خاتمه

من خلال ما سبق نخلص في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تسعى للإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والتساؤلات واثبات صحة الفرضيات واهم ما توصلنا إليه هو أن الأمن والتصور الأمني من أحد المفاهيم التي تنتشعب دلالاتها وتختلف معانيها عند العديد من المنظرين، كما أن المفاهيم العديدة للأمن عرفت تحولات حسب الأوضاع الدولية السائدة كما تعرضت له كل نظرية حسب مبادئها وأهدافها ولعل السبب الرئيس في هذا الاختلاف هو في مستويات التحليل سواء كان فردي جزئي أو كلي أو جماعي بحيث يمكن التعرض لسيروره مفهوم الأمن بمرحلتين:

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية الوضعية والتي ارتبط فيها الأمن بمفاهيم القوة والمصلحة في إطار النظام الفوضوي.

المرحلة الثانية: المرحلة اللا تقليدية لما بعد وضعية والذي ارتبط فيها الأمن أساسا بمفاهيم الأمن الجماعي والأمن الإنساني.

النتيجة الأولى: فيما يتعلق بواقع البيئة الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة إن البيئة الأمنية في المتوسط تتميز بالتفاوت الصارخ بين الضفتين: الضفة الشمالية مكونة من بلدان جنوب أوربا القوس اللاتيني ترى مستقبلها في مؤسسة الاتحاد الأوروبي ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها وهي دول متفوقة عسكريا ومنظمة إلى أكبر حلف عسكري حلف الأطلسي، تقابله الضفة الجنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة ومشتتة تخضع لعديد المشاكل، وتتميز بفراغ مؤسساتي منكشفة عسكريا مع إمكانيات ضعيفة، هذا ما نتج عنه جعل الفضاء المتوسطي للنفوذ الأوروبي والأطلسي.

إن البيئة جنوب المتوسط وما تتميز به من مشاكل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...، أصبح وبواسطة مجموعة من الخطابات والممارسات عدوا جديدا في إطار التهديد القادم من الضفة الجنوبية خدمة للتصور الأمني الأوروبي بإدراج هذه التهديدات إلى خانة جدول أعمال الأمن في هته المرحلة.

النتيجة الثالثة: تتعلق بأهداف السيرورة الأمنية للتصور الأمني الأوروبي في المتوسط:

- بما أن التحولات الجذرية التي عرفتھا السياسة الدولية بعد الحرب الباردة والتي مست الهياكل السياسية والأمنية الدولية والإقليمية كانت من أهم العوامل لبروز مقاربات جديدة

لتصورات مفهوم الأمن في الحوض المتوسطي تم الإعلان على مسار برشلونة 1995، والذي كان عبارة عن هندسة أمنية أوربية شاملة في المتوسط بنيت من خلال السلال الأمنية لاحتواء تهديدات الفضاء المتوسطي، فلقد أكدت هته المقاربة عدم تمكين الضفة الجنوبية للإدلاء بدلوها من خلال تمكينها من الإشراف في هذا الفضاء.

النتيجة الثالثة: تتعلق بالمقاربة الأطلسية في المتوسط إن الحلف وبحكم عقيدته العسكرية أولى اهتماما بمنطقة المتوسط، فتوسيعه ليشمل بلدان أوربا الشرقية لدليل قاطع حول تدخله في هذا الفضاء، وبما أن الاتحاد الأوربي لم يكتمل بنائه الأمني وضعف سياسته الدفاعية جعل من الحلف الأطلسي المضلة الأمنية الوحيدة له وكان من نتاجه إشراكه كطرف في الفضاء المتوسطي، هذا ما جعل ضعف السياسة الخارجية الأوربية لإعطاء تصور امني مركز في الفضاء المتوسطي وبالتالي كبحه على مستوى مخرجات القرارات التي تمس الساحة المتوسطية.

النتيجة الرابعة: تتمثل في انعكاس هذه التصورات الأمنية على المنطقة المغاربية بحكم انتمائها للفضاء المتوسطي .

إن المشاريع الأوربية ممثلة في مشروع الشراكة الاورومغاربية جاء مرضيا للمصالح الأوربية دون مراعاة المصالح المشتركة مع الدول المغاربية وهذا كون مصدر التصور/المبادرة هو أحادي أوربي.

- حتى تفهم الدول المغاربية طبيعة التصور الأمني الأوربي لابد من تفعيل آلية الاتحاد المغاربي وتخليها على منطق السياسة القطرية والنظرة الضيقة لمفهوم المصلحة الضيقة وفكرة الزعامة وظاهرة الخوف المتبادل بين دوله من خلال السباق نحو التسلح في المنطقة من خلال النزاع المغربي الصحراوي والخلاف المغربي الجزائري وثقافة الخوف المتبادل، هو الكفيل لإعادة ترتيب تصور امني وسياسي موازي للتصور الأمني الأوربي.

- إن مدركات الأمن المغاربي وفي إطار إعطاء مقاربة أكثر فاعلية لاحتواء التهديدات الأمنية سواء كانت ثنائية أو إقليمية وفي إطار بعدها الإفريقي العربي أكدت على مسايرة الوضع الأمني في الفضاء المتوسطي، إن ندوة الساحل 2010 بالجزائر نجحت ولو

بالقليل في إعطاء مقاربة للتهديدات الأمنية في إطار أمن تنمية وهي من ابرز المبادرات التي طرحت على الساحة المغربية .

إن التدخل الأورو - أطلسي في ليبيا بين انه لا تستثني إمكانية التدخل في المنطقة والدول المغربية وارد وبالتالي إن مقاربة كليهما لا تمد جسور التعاون والمصلحة المشتركة. -إن التدخل الفرنسي في مالي وما ترتب عنه من مشاكل للدول المغربية نابع من أن المنظومة الأوروبية مازالت تعيش مرحلة الدول المستعمرة ولم ترقى إلى مستوى الشريك والمصلحة المشتركة.

- لقد أصبح مستقبل المشهد الأمني المغربي خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة العربية أواخر 2010 في إطار ما يسمى بالربيع العربي والحراك السياسي الذي عاشته كل من تونس والتدخل في ليبيا والساحل والعمليات الإرهابية في الجزائر بقاعدة تيقنتورين النفطية 2013، كل هذه المعطيات سترسم لا محالة خارطة الأمنية والسياسية للمنطقة كل هذه المشاهد الأمنية والحراك لم تتحرك المنظومة الأوروبية بل كانت المستفيد الأكبر ولم ترسم معالم تصور لها في إطار فضاء متوسطي للسلام والأمن .

إن مستقبل المبادرات/الحوارات/التصورات الأوروبية في البحر المتوسط على الدول المغربية يبقى مرهونا بثقافة الدول المستعمرة وبعدم الندية/الإشراك في الحوارات الأمنية في الفضاء المتوسطي ما يعكس حقيقة الشريك الأوربي الذي تهمة مصالحه الاقتصادية بعيدا عن أي تصور أمني حقيقي لدول الحوض.

ت ا ي ؤ ا س ؤ ف

ت ؤ ف ا

ع ؤ ف و ا

ر ي د ت و ر ك ؤ

8 - 1 مقمءة

إ ا ه ل ا ي ؤ ف ا ل ا ل ا و م ي ه ا ف ل ر ا ط

10 تمهيد

11 المبحء الأول: الإءار المفاهيمي للأمن

11 المطلب الأول: مفهوم الأمن

12 المطلب الثاني: مسءويات الأمن وآلياته

18 المطلب الثالث: خصائص الأمن وأبعاده

25 المبحء الثاني: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية

25 المطلب الأول: مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية

29 المطلب الثاني: ءطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية- الما بعد الوضعية

ط س ؤ ا ن م ل ا ء م ي و ر و ا ب ر ا ق ل ا

34 تمهيد

35 المبحء الأول: جيوسياسية أمن المءوسط في إطار الهندسة الأمنية الأوروبية

35 المطلب الأول: واقع البيئة الأمنية للمءوسط بعد الحرب الباردة

37 المطلب الثاني: ءصور التهديدات الأمنية في المءوسط حسب المقاربة الأوروبية

47 المبحء الثاني: ءطور السياسة الأمنية الأوروبية في المءوسط بعد الحرب الباردة

47 المطلب الأول: مسار برشلونة والمرجعية الأمنية الأوروبية

59 المطلب الثاني: ءصورات الأمن في إطار حوارات المؤسسات الأوروبية

64 المبحء الثالث: المقاربة الأمنية الأءلسية في المءوسط بعد الحرب الباردة

64 المطلب الأول: ءطور العقيدة الأمنية الأءلسية بعد الحرب الباردة

68	المطلب الثاني: ترقية الحوار الأطلسي إلى الشراكة.....
مبادئ البحث : تزايد تساردها وتبرير الحاجة قنملا	
طوتلا تير برؤا اتي نملاات اروتلا اكدن او	
72	تمهيد:.....
73	المبحث الأول: المغرب العربي دراسة جيو إستراتيجية.....
73	المطلب الأول: المقومات الجغرافية.....
74	المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.....
76	المبحث الثاني: مدركات التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية على ضوء التصورات الأمنية الأوربية.....
77	المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.....
89	المطلب الثاني: المقاربة الأمنية والدفاعية للتصور الأمني المغاربي:.....
93	المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الاورومغاربية على الأمن المغاربي:.....
99	المبحث الثالث: واقع وآفاق بناء مقاربة أمنية مغاربية موازية للتصور الأوربي في المتوسط - نظرة استشرافية-.....
99	المطلب الأول: الاتحاد المغاربي كإطار لتفعيل مدركات التصور الأمني الأوربي.....
103	المطلب الثاني: الثقافة الأمنية المغاربية والسياسة القطرية للتصورات الأمنية في المتوسط.....
106	المطلب الثالث: مستقبل المشهد الأمني المغاربي في ظل تعدد المبادرات الأمنية الأوربية.....
113	الخاتمة.....
117	قائمة المراجع.....
-	فهرس المحتويات.....

حَبْلُ الْاَلَةِ

اَللّٰهُمَّ

حَبْلُ الْاَلَةِ